جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة بعنوان:

مقاربة الرئيس دونالد ترامب للسلام في الشرق الأوسط

من صفقة القرن ..... الى مجلس السلام العالمي

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية.

إعداد الطالب

- **فاتح مشري**

تحت إشراف الأستاذة:

- **أ.د فيصل بوالجدري**

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. نسيمة حلاب	أستاذة محاضر ب	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
د. فيصل بوالجدري	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا
أ. سليمة بلعمري	أستاذ مساعد أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025-2026

بسم الله الرحمن الرحيم
Sidi

شكر وتقدير

الحمد لله نشكره على عونه الكبير وفضله الجليل في توفيقنا في إتمام هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين مُحَمَّد بن عبد الله ﷺ أما بعد نتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير للأستاذ المشرف على هذا العمل، والذي سعى إلى توجيهنا فجزاه الله عنا خير الجزاء_ كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية.

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، وهداني بنوره إلى طريق العلم والمعرفة.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع:

إلى والديّ العزيزين، اللذين كانا سندي ودعمي، وغمراني بحبهما ودعواتهما، فكانا نور دربي ومصدر إلهامي.

إلى زوجتي الغالية، شريكة دربي، التي ساندتني بصبرها ووقفت إلى جانبي في كل لحظات التعب، فكانت لي نعم العون والسند.

إلى أبنائي الأعزاء، الذين كانوا مصدر فرح وأمل، وألهموني الاستمرار رغم كل الصعوبات.

إلى أساتذتي الأفاضل، الذين أناروا طريقي بعلمهم وتوجيههم.

إلى كل من ساندني من قريب أو بعيد، ولو بكلمة طيبة أو دعاء صادق.

أهدي هذا العمل المتواضع، راجيًا من الله أن يجعله علمًا نافعًا وخطوة مباركة في مسيرتي.

والله ولي التوفيق.

مقدمة

المقدمة:

الى غاية مطلع الالفية الحالية، لم تزل الولايات المتحدة الامريكية تمثل مكانة القوة الرائدة، في النظام الدولي، بل تهيمن عليه هيمنة واضحة نتيجة امتلاكها تشكيلة فريدة من مقومات القوة الشاملة بأبعادها المختلفة، الامر الدي اتاح لها القدرة على إعادة تعريف وصياغة قواعد النظام العالمي وبنيته بما يتوافق مع مصالحها الاستراتيجية، فضلاً عن توجيه مسارات التفاعلات الدولية والتحكم النسبي في مخرجاتها.

تعتبر منطقة الشرق الأوسط المجال الجيوسياسي الملائم لاختبار مقومات الهيمنة الامريكية على التفاعلات العالمية في اوقات السلم والحرب، اد ليس من المتوقع ان تفلت منطقة بتلك الاهمية الاستراتيجية من قبضة القوى الكبرى، حيث شكل الشرق الاوسط أولوية متقدمة في الاستراتيجية الامريكية، حيث ظل هناك خيط ناظم يحكم مختلف الادارات المتعاقبة

تعتبر ادارة دونالد ترامب في عهدته الاولى والثانية مجالا موضوعيا ثريا وجديرا بالدراسة والبحث، كونها تميزت عن غيرها من الادارات السابقة، اد مثلت تحولا لافتا في مسار السياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط، فقد اثارت مقاربته للسلام هناك جدلا واسعا، وانتقاد كبير من طرف الاوساط الاكاديمية والسياسية

انطلاقا من دلك تبرز اهمية دراسة مقاربة ترامب للسلام في منطقة الشرق الاوسط باعتبارها حركية سياسية دبلوماسية تعكس تحولات السياسة الخارجية الامريكية وتكشف طبيعة التفاعل بين القوة والنفود والمصالح في ادارة النزاعات الدولية، فظلا عن تأثيرها على مستقبل القضية الفلسطينية وعملية السلام في المنطقة

1. أهمية الموضوع

أولاً: الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية لهذا الموضوع من كونه يعالج إشكالية معاصرة تقع في صلب حقل العلاقات الدولية، ويناقش السلوك الخارجي لدولة عظمى ظلت تهيمن على تفاعلات النظام الدولي لعقود مضت في منطقة جد استراتيجية ولها رمزية تاريخية وحضارية ، وفي اطار زمني مفصلي شهد تحولات عميقة في بنية التوازنات الدولية والاقليمية ، ودلك من خلال تحليل مقاربة دونالد ترامب للسلام في الشرق الأوسط ،والتي تمثل نموذجاً مغايراً نسبياً للأنماط التقليدية للسياسة الخارجية الأمريكية، كما يساهم هذا البحث في إثراء الأدبيات العلمية المرتبطة بدراسة تحولات موازين القوى الاقليمية والدولية في منطقة الشرق الاوسط، عبر ربط السلوك الخارجي للقوى الكبرى بمحددات القوة والمصلحة، وإعادة اختبار بعض

المقاربات النظرية، لاسيما الواقعية السياسية، في تفسير السلوك الأمريكي في المنطقة خاصة في اطار الصراعات والحروب التي تشهدها المنطقة .

إضافة إلى ذلك، يوفر البحث إطاراً تحليلياً لفهم طبيعة التحولات التي طرأت على مفهوم "السلام" في الخطاب الأمريكي، وانتقاله من مقاربة قائمة على التسوية السياسية الشاملة، في إطار القانون الدولي والمؤسسات الدولية إلى مقاربة ترتكز على إعادة ترتيب التوازنات الإقليمية وفرض الوقائع على الأرض بغض النظر على ادا ما كانت هده التسويات عادلة ومقبولة من كل الاطراف، وهدا ما تجلّى فيما يسمى اتفاقيات أبراهام وصفقة القرن.

ثانياً: الأهمية العملية

تتجلى الأهمية العملية لهذا البحث في كونه يساعد على فهم أعمق للسياسات الأمريكية الراهنة في منطقة الشرق الاوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة، خاصة في ظل استمرار تداعياتها على ملفات حساسة، مثل القضية الفلسطينية، والعلاقات المتوترة مع إيران، وبنية التحالفات الإقليمية. كما يتيح هذا التحليل استشراف مالات التوازنات الإقليمية في ضوء السياسات التي أرستها إدارة ترامب، وما قد تفضي إليه من سيناريوهات مستقبلية، سواء على مستوى التهدئة أو التصعيد.

فضلاً عن ذلك، يسهم البحث في تقييم مدى فاعلية مقاربة "السلام بالقوة" في تحقيق الاستقرار، وإبراز حدودها وانعكاساتها، وهو ما يمكن أن يفيد في إعادة التفكير في البدائل الاستراتيجية الممكنة لتحقيق سلام أكثر استدامة في المنطقة، في إطار احترام قواعد القانون الدولي ومبادئ العدالة الدولية.

2. اسباب اختيار الموضوع:

أولاً: الأسباب الذاتية

تعود الأسباب الذاتية لاختيار هذا الموضوع إلى طبيعة تخصصي في العلاقات الدولية والاهتمام الشخصي المتزايد بقضايا العلاقات الدولية، ولا سيما ما يتعلق بتحولات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، التي تمثل خصوصية كبيرة خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية

كما ينبع هذا الاختيار من الرغبة في فهم أعمق لطبيعة المحددات الموجهة للاستراتيجية الامريكية في هده المنطقة التي أصبحت مسرح للتحولات العميقة في بنية النظام الدولي.

ثانياً: الأسباب الموضوعية

تعود الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع إلى السعي لفهم طبيعة المقاربة الأمريكية في إدارة الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط وصناعة "السلام" فيها، من خلال تحليل مرتكزاتها النظرية والفكرية. ويطرح هذا الإطار جملة من التساؤلات حول ما إذا كانت هذه المقاربة تنطلق أساسًا من مبادئ المدرسة الواقعية التي تركز على تعظيم المصلحة القومية الأمريكية وتعزيز نفوذها الاستراتيجي في المنطقة، أم أنها تعكس توجّهًا نحو خدمة أجندات أيديولوجية ناتجة عن تداخل اعتبارات دينية وايديولوجية، لاسيما في سياق ما يُعرف بالتحالف الإنجيلي–الصهيوني، بمعزل عن الحسابات المصلحية البحتة. كما يهدف البحث إلى استكشاف إمكانية كون هذه المقاربة تمثل صيغة مركبة تجمع بين البعدين الواقعي والأيديولوجي في توجيه السلوك الخارجي الأمريكي.

كما تبرز أهمية الموضوع في ظل الجدل القائم حول مدى فاعلية هذه الاستراتيجية في تحقيق الاستقرار، مقابل ما يُطرح من انتقادات تتعلق بتكريس منطق القوة على حساب قواعد القانون الدولي، وهو ما يجعل من دراستها ضرورة علمية لفهم حدودها وانعكاساتها على مستقبل المنطقة.

3. أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى الإسهام في إثراء المعرفة العلمية من خلال الربط بين الأبعاد النظرية والفكرية التي يتأسس عليها السلوك الخارجي للولايات المتحدة تاريخيا، وبين تجلياته العملية في الواقع منطقة الشرق الاوسط خاصة في عهد الرئيس دونالد ترامب، بما يكشف أحيانًا عن وجود فجوة أو تناقض بين المبادئ المعلنة والممارسات الفعلية، كما يسعى إلى تحليل وفهم المقاربة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، من حيث أهدافها المعلنة وغير المعلنة، وآليات تنفيذها.

ومن جهة أخرى، يهدف البحث إلى استكشاف طبيعة تفاعلات القوى الإقليمية إزاء هذه المقاربة، لاسيما تلك الرافضة أو المقاومة للهيمنة الأمريكية، من خلال دراسة أنماط ردود الفعل والاستراتيجيات المعتمدة في مواجهة النفوذ الأمريكي، بما يساهم في تقديم قراءة أشمل لديناميكيات الصراع والتوازن في المنطقة.

كما يتطلع البحث إلى محاولة تقييم الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، من خلال قياس مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها المعلنة، ورصد حدود نجاحها وإخفاقاتها، وصولًا إلى استشراف مآلاتها المستقبلية في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها المنطقة، وتزايد أدوار الفاعلين الدوليين والإقليميين المنافسين ووكلائهم في المنطقة.

من جهة أخرى محاولة تحليل أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، سواء الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية، في التعامل مع قضايا المنطقة ودراسة أبرز المبادرات التي طرحتها الإدارة الأمريكية، مثل

صفقة القرن واتفاقيات أبراهام، وتصاعد التوتر مع إيران وأدرعها في المنطقة وتقييم نتائجها السياسية والاستراتيجية.

4. الإطار المنهجي للدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على استخدام توليفة من أساليب المنهج العلمي وهي أسلوب دراسة الحالة، وأسلوب البحث التاريخي، وأسلوب تحليل المضمون، وأسلوب تحليل الطاب.

- فأسلوب دراسة الحالة يتيح تحليل الظاهرة المدروسة في سياقها الواقعي من خلال التركيز على وحدة محددة وما يرتبط بها من تفاعلات وعوامل مؤثرة، الأمر الذي يساعد على تقديم تفسير دقيق وشامل لمختلف جوانبها، كما أن هذا المنهج يسمح بتتبع التفاصيل الدقيقة التي قد لا تظهر من خلال المناهج العامة.
- في المقابل جاء اعتماد على أسلوب الدراسة التاريخية لكونه يُمكّن من تتبّع تطور الظاهرة عبر الزمن، والوقوف على مختلف المراحل التي مرّت بها، وتحليل سياقاتها التاريخية والسياسية. ويسهم ذلك في فهم أعمق للعوامل التي شكّلت واقعها الحالي، وربط الماضي بالحاضر بطريقة تفسيرية تساعد على استشراف الاتجاهات المستقبلية.
- أسلوب تحليل المضمون (Content Analysis) هو أحد أهم الادوات المنهجية المستخدمة في البحوث في العلوم السياسية، ويُعتمد عليه بشكل واسع في تحليل الخطابات والنصوص والوثائق، هو أسلوب علمي يقوم على الوصف المنظم والموضوعي والكمي (وأحياناً الكيفي) لمحتوى الرسائل أو النصوص، بهدف الكشف عن المعاني والدلالات الكامنة فيها، وفهم اتجاهاتها وأهدافها.
- أسلوب تحليل الخطاب (Discoures Analysis) يُعد من أهم الادوات المنهجية الكيفية في العلوم السياسية، ويُستخدم لفهم المعاني العميقة الكامنة في النصوص، وليس فقط ما يظهر فيها بشكل مباشر، هو منهج يهدف إلى دراسة اللغة في سياقها، من خلال تحليل كيفية بناء المعاني والأفكار داخل النصوص والخطابات، والكشف عن الأبعاد السياسية والإيديولوجية الكامنة فيها.

وعليه، فإن الجمع بين هده الاساليب المنهجية يوفر مقاربة تحليلية متكاملة، تجمع بين البعد الوصفي العميق والبعد التفسيري الزمني، بما يعزز من دقة نتائج الدراسة وموضوعتها.

5. حدود الدراسة:

تحدد حدود هذه الدراسة زمانيًا ومكانيًا وفقًا لطبيعة الموضوع وأهدافه، فمن الناحية الزمنية تمتد الدراسة لتشمل فترتي حكم الرئيس دونالد ترامب، الأولى من سنة (2017) إلى سنة (2021)، والثانية

من سنة (2025) إلى الوقت الراهن، بما يتيح تحليل تطور مقاربته ورصد التحولات التي عرفتها سياساته عبر الزمن.

أما من الناحية المكانية فتقتصر الدراسة على منطقة الشرق الأوسط بمفهومها الضيق والواسع، بما يسمح بالإحاطة بالسياق الجيوسياسي الذي تجلت فيه تلك المقاربة وفهم انعكاساتها على مستوى الإقليم.

6 . صعوبات الدراسة:

تتمثل صعوبة دراسة مقاربة الرئيس دونالد ترامب للسلام في منطقة الشرق الأوسط في عاملين رئيسيين:

أولًا: حداثة موضوع الدراسة نسبيًا، الأمر الذي انعكس في محدودية المراجع والدراسات المتخصصة التي تناولت هذا الموضوع، لا سيما على مستوى الكتب الأكاديمية. وتزداد هذه الندرة بشكل أوضح فيما يتعلق بالعهدة الثانية للرئيس دونالد ترامب، مما دفع إلى الاعتماد بدرجة أكبر على المقالات العلمية، والبحوث الأكاديمية، والمجلات المتخصصة، إضافة إلى تقارير مراكز الدراسات والبحوث، والرسائل والاطروحات الجامعية .

ثانيًا: عدم استقرار الظاهرة المدروسة وطبيعتها الديناميكية المتجددة، حيث لا تزال تجليات مقاربة ترامب في الشرق الأوسط في حالة تشكّل مستمر، ولم تبلغ بعد درجة من الثبات تسمح بإجراء تقييم نهائي لنتائجها وانعكاساتها. كما أن طبيعة قضايا السلم والحرب في المنطقة تتسم بدرجة عالية من التعقيد والتقلب، إذ تتداخل فيها عوامل متعددة، وتظهر بين الحين والآخر أزمات جديدة تعيد تشكيل التوازنات الإقليمية، وكان من أبرزها مؤخرًا الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران، التي ساهمت في إعادة خلط أوراق المنطقة وتعقيد مساراتها

7 .أدبيات الدراسة:

فيما يتعلق بالدراسات السابقة المرتبطة بمقاربة الرئيس دونالد ترامب في منطقة الشرق الأوسط، يجدر التأكيد في البداية على أنها تظل محدودة ونادرة نسبيًا، وذلك بالنظر إلى حداثة الموضوع واستمرار تفاعلاته على الساحة الدولية، الأمر الذي يجعله موضوعًا ديناميكيًا يتسم بتشابك وتعقيد في مختلف أبعاده.

ومع ذلك، يمكن الإشارة إلى وجود بعض الدراسات والأدبيات التي تناولت جوانب من هذه المقاربة، والتي تم الاعتماد عليها في معالجة هذا البحث:

الدراسة الاولى: كتاب السياسة الخارجية في عهد الرئيس ترامب 2017–2021 وهو كتاب جماعي لمجموعة من الباحثين وتهدف هذه الدراسة إلى رصد ومتابعة وتحليل ملامح السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة حكم الرئيس دونالد ترامب (2017–2021)، مع التركيز على التحولات التي طبعت توجهات الولايات المتحدة في هذه المرحلة. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من تركيزها على فترة اتسمت بدرجة عالية من التذبذب في صنع القرار، بلغ في بعض الأحيان حد التناقض والتضارب في المواقف والسياسات.

كما أن الخصوصية التي تميزت بها شخصية الرئيس دونالد ترامب، إلى جانب أسلوبه غير التقليدي في إدارة العلاقات الدولية، أضفت بعدًا إضافيًا من التعقيد على فهم وتحليل السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما يجعل هده الدراسة في هذه المرحلة ضرورة علمية لفهم طبيعة التحولات التي مست السلوك الخارجي للولايات المتحدة.

وقد خلصت الدراسة أن السياسة الخارجية الأمريكية تتميز بثوابت أساسية، أبرزها حماية الأمن القومي والحفاظ على المكانة الدولية بغض النظر عن طبيعة الإدارة الحاكمة، وفي هذا الإطار جاء انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني ضمن سياسة "الضغط الأقصى" بهدف فرض عقوبات مشددة وتقييد النفوذ الإيراني.

كما اتسمت سياسة الرئيس دونالد ترامب بدرجة من الغموض وعدم القابلية للتنبؤ، ما انعكس في غياب الاتساق في مواقفه الخارجية، وقد أفرز هذا التوجه اختلالًا في وضوح الرؤية الاستراتيجية في الشرق الأوسط، نتيجة تغليب الاعتبارات المصلحية الآنية على حساب الاستقرار طويل المدى.

الدراسة الثانية: الاستراتيجية الامريكية بعد الانسحاب من العراق في 2011 وتأثيرها على الامن القومي، وهي رسالة دكتورا للدكتورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية **بهولي عبير**، وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل الاستراتيجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الانسحاب من العراق سنة 2011، واستكشاف انعكاساتها على الأمن الإقليمي، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط. كما تركز بشكل خاص على فترة حكم الرئيس دونالد ترامب (2017–2021)، من خلال دراسة رؤيته الاستراتيجية، وتحليل المحددات الداخلية والخارجية التي أسهمت في تشكيل المقاربة الأمريكية خلال عهدته الأولى.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتيجتين محوريتين؛ تتمثل الأولى في أن الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط تخضع في إطارها العام لرؤية شبه ثابتة، رغم تعاقب الإدارات واختلاف توجهات الرؤساء، وهو ما يعكس استمرارية في الأهداف الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية.

أما النتيجة الثانية فتشير إلى أن الهدف الأساسي للمقاربة الأمريكية في المنطقة يتمثل في ضمان تدفق مصادر الطاقة والتحكم فيها، إلى جانب حماية أمن إسرائيل وتعزيز تفوقها الإقليمي، باعتبار ذلك من الركائز الجوهرية التي توجه السلوك الاستراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

الدراسة الثالثة : مقال علمي للأستاذة سهام حميدشي بجامعة مولود معمري – تيزي وزو تحت عنوان "السياسة الخارجية الأمريكية والشرق الأوسط: دراسة في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي فترة إدارة ترامب" تم نشره في عام (2022) ويسعى هذا المقال إلى دراسة وتحليل المقاربة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، مع التركيز على دور الرئيس دونالد ترامب في إحداث تحولات في مسار عدد من الملفات الرئيسية التي تحظى باهتمام الولايات المتحدة، وفي مقدمتها الملف الإيراني، والقضية الفلسطينية، إلى جانب الملفين السوري والعراقي. كما يهدف إلى استكشاف مدى تأثير المعتقدات والتوجهات الشخصية للرئيس في إعادة توجيه السلوك السياسي الخارجي الأمريكي، وقد خلصت الدراسة الى ان السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة في ظل إدارة دونالد ترامب تميز بنزعة انفرادية في التعامل مع أزمات منطقة الشرق الأوسط، حيث برز اتجاه نحو تقليص الاعتماد على الأطر والمؤسسات الدولية متعددة الأطراف، مقابل تبني مقاربات أحادية الجانب في إدارة الأزمات. كما ارتكزت هذه السياسة في بعض الحالات على توظيف القوة العسكرية بشكل مباشر، إلى جانب تراجع حضور البعد القيمي في توجيه السياسة الخارجية، لصالح تغليب الاعتبارات المصلحية والاستراتيجية.

ومن المهم ان ننوه أن معظم الدراسات السابقة الاخرى تتقاطع في الإقرار بأن مقاربة إدارة ترامب أحدثت تحولات ملموسة في شكل التحالفات الإقليمية، لكنها تختلف في تقييم نتائجها، فبينما يرى البعض أنها حققت نجاحات دبلوماسية، يؤكد آخرون أنها عمّقت جذور الصراع وأضعفت فرص السلام الشامل.

ويلاحظ أن معظم الأدبيات السابقة قد انصرفت إلى تحليل المقاربة والاستراتيجية الأمريكية خلال العهدة الأولى للرئيس دونالد ترامب (2017–2021)، الأمر الذي حدّ من قدرتها على الإحاطة بمختلف التحولات اللاحقة والأبعاد المستجدة التي من شأنها الإسهام في بناء فهم أكثر شمولًا للمقاربة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ،ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى تدارك هذا القصور المعرفي من خلال توسيع الإطار الزمني للتحليل ليشمل العهدة الثانية للرئيس ترامب، بما يتيح تتبع ديناميات الاستمرارية والتغير في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، وتقديم قراءة تحليلية أكثر عمقًا ودقة لطبيعة هذه المقاربة وتطوراتها.

8. اشكالية الدراسة:

في سياق التحولات المتسارعة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة، برزت محاولات متعددة لإعادة تشكيل مسارات التسوية وإرساء ما يُعرف بـ «السلام الإقليمي"، في ظل تزايد

تداخل أدوار الفاعلين الدوليين والإقليميين وتشابك مصالحهم. وفي هذا الإطار، مثّلت مقاربة الرئيس دونالد ترامب إحدى أبرز المحطات التي سعت إلى إعادة هندسة بنية الصراع وآليات تسويته من خلال تبني حزمة من السياسات والمبادرات التي أثارت نقاشًا واسعًا بشأن خلفياتها وأهدافها ونتائجه، وعليه تتمحور الإشكالية المركزية لهذه الدراسة في التساؤل الآتي:

ما طبيعة السلام التي تسعى ادارة الرئيس الامريكي دونالد ترامب تحقيقه في منطقة الشرق الاوسط؟

الاسئلة الفرعية:

1- ما هي محددات مقاربة الرئيس ترامب لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط؟
2- ما هي المضامين الخطابية والسلوكية في مقاربة الرئيس ترامب للسلام في الشرق الاوسط؟
3- الى أي مدى نجحت مقاربة الرئيس ترامب في تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط؟

9. الفرضية المركزية:

ستتأثر طبيعة القرارات الخارجية ذات العلاقة بالسلام والحرب في الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية كالشرق الأوسط بالسمات الشخصية والخصائص الفردية للرئيس دونالد ترمب.

الفرضية الفرعية الأولى:

ستزاحم محددات النزعة البراغماتية والمرجعية التجارية المحددات المؤسساتية والعوامل الموضوعية والتقليدية في أي صياغة للسلام الذي ترعاه إدارة ترامب في المنطقة.

الفرضية الفرعية الثانية:

في ظل هيمنة الطابع الفردي ستعكس مقاربة ترامب للسلام نمطا من الخطابات الإعلامية والسلوك البراغماتي والضغط أكثر من التوافق.

الفرضية الفرعية الثالثة:

في ظل استمرار منطق الإكراه والفرض يُتوقع ألا يتجاوز سلام ترامب الهش حدود الخطاب، وسيواجه بالرفض.

10. تقسيم الدراسة :

من أجل معالجة موضوع البحث بصورة علمية وموضوعية، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول وخاتمة: على الشكل التالي:

- يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للمقاربة الأمريكية في الشرق الأوسط، بهدف الوقوف على الخلفية الفكرية والنظرية التي تؤطر السلوك الخارجي للولايات المتحدة.

- أما الفصل الثاني فيعالج محددات المقاربة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، من خلال تحليل المقومات المادية والتاريخية والحضارية التي تسهم في تشكيل هذا السلوك وتوجيهه.
- في حين يخصص الفصل الثالث لدراسة مضامين وحدود المقاربة الأمريكية، عبر تفصيل مختلف الآليات والمبادرات السياسية والاقتصادية والإيديولوجية والخطابية المعتمدة كوسائل لتطبيق هذه المقاربة، إضافة إلى تقييم مدى فعاليتها ودرجة نجاحها على أرض الواقع.
- وتُختتم الدراسة بخاتمة تتضمن أبرز النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها في ضوء مجمل فصول البحث.

الـــفـــصل الأول

الاساس المفاهيمي والنظري لمقاربة الرئيس ترامب للسلام في منطقة الشرق الاوسط

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي

انطلاقًا من التطور المفاهيمي والمنهجي الذي شهده حقل العلاقات الدولية، برزت الحاجة إلى توظيف الأطر المفاهيمية كمدخل أساسي لفهم وتحليل سلوك الدول في النظام الدولي، فهذه الأطر لا تقتصر على تقديم تعريفات مجردة، بل تشكل أدوات تحليلية تُمكّن الباحث من تفسير تفاعلات العلاقات الدولية واستيعاب منطلقاتها الفكرية والاستراتيجية ،حيث تُمكّن من بناء فهم منهجي ومتوازن لمختلف الظواهر الدولية، كما تسهم في تأطير التحليل وتوجيهه وتساعد على تفسير السلوك الدولي في إطار منسجم يجمع بين الأبعاد الفكرية والعملية ، وتعزز من دقة التحليل وعمقه بما يساهم في إنتاج قراءة علمية أكثر شمولًا وموضوعية.

المطلب الاول: مفهوم الرؤية في حقل العلاقات الدولية

أولا: مفهوم الرؤية السياسية لغة واصطلاحًا

- **الرؤية في المعنى اللغوي:** الرؤية في اللغة العربية مشتقة من الجذر (رأى) وتدل على الإبصار الحسي والإدراك العقلي والتصور المستقبلي، وفي السياق السياسي، يغلب المعنى الثالث، أي القدرة على استشراف المستقبل وبناء تصور استراتيجي بعيد المدى [1].

وتشير دلالة " الرؤية " وفق ما ورد في قاموس Webster، إلى القدرة على إدراك ما لا يمكن رؤيته إدراكًا حسيًا مباشرًا، وذلك من خلال التصور الذهني، والتحليل، والمقارنة، أما في إطار التوجيه الاستراتيجي فيُفهم مفهوم الرؤية بوصفه بيانًا متكاملًا وفاعلًا يحدد الصورة المستقبلية التي ينبغي أن تكون عليها الأنشطة والأعمال، ويوجه مساراتها نحو تحقيق أهداف محددة.[2]

- **الرؤية السياسية في الاصطلاح يقصد بها:** منظومة إدراكية واستراتيجية شاملة تحدد كيفية فهم الدولة للنظام الدولي، وتحدد مصالحها وأهدافها بعيدة المدى والوسائل المعتمدة لتحقيقها.

وتُعد الرؤية السياسية الإطار التفسيري الأعلى لسلوك الدولة في العلاقات الدولية. فهي نتاج تفاعل بين الإدراك والمصلحة والهوية، وتتأثر بالعوامل الداخلية والخارجية، كما تتطور بتطور النظام الدولي.

1- أسعد بن سيف المكتومي،" الرؤية السياسية "، مجلة حبر الوطن، (سلطنة عمان، الاثنين، 16 يناير 2023) تم الاطلاع يوم 8 أفريل 2026 على الساعة 13

2- جعفر عبد الله، "دور الرسالة والرؤية والهداف الاستراتيجية الجامعية"، المجلة العربية للعلوم والابحاث، م1، ع 5 (يوليو 2017): ص 245

ويتغير هد المفهوم حسب المنظور المعرفي التي تنطلق منه الرؤية ، حيث يرى" **Hans Morgenthau**" أن السياسة الدولية تحكمها المصالح المحددة بالقوة ، ما يعني أن الرؤية السياسية في المنظور الواقعي تقوم على إدراك موضوعي لموازين القوة ،وأولوية المصلحة الوطنية وهدا ما نراه واضح من خلال رؤية الرئيس ترامب التي تعتمد على مبدأ "أميركا أولاً"، الذي يعكس جوهر الواقعية في تقديم المصلحة الوطنية على أي اعتبارات أخلاقية أو قانونية وعكست هده الرؤية رغبة ترامب في بقاء بلاده كقوة كبرى مهيمنة على الشرق الأوسط، وسط حالة من التنافس الدولي، دون أن يرتبط ذلك بدور عسكري ضخم أو مباشر عن طريق توظيف القوة بأشكالها المختلفة التي لم تقتصر على البعد العسكري، بل شملت القوة الاقتصادية (رسوم جمركية، عقوبات) وعلى الضغط السياسي على الحلفاء مما يعطي تعريفا جديدا للتحالفات وفق منطق الكلفة والمنفعة وليس القيم المشتركة ، ما يعكس تصوراً واقعياً يرى التحالفات أدوات مؤقتة ، أي أن رؤية ترامب السياسية تمثل شكلاً من الواقعية القومية البراغماتية التي تعيد الاعتبار للقوة والمصلحة كمعيارين حاكمين للسلوك الدولي [1]

في المقابل، يؤكد– **Robert Keohane** أن التعاون في إطار المؤسسات الدولية تعيد صياغة الرؤية السياسية وإدراك الدول لمصالحها، وأن التعاون الدولي ممكن ومستدام رغم فوضوية النظام الدولي، ودلك عبر الاعتماد المتبادل والمؤسسات الدولية، مؤكدا على دور القوة الناعمة والمؤسسات في ادارة النزاعات بدلا من القوة العسكرية،

من منظور الرؤية السياسية الليبرالية يمكن فهم سياسة دونالد ترامب بوصفها انحرافاً أو تراجعاً عن المبادئ الليبرالية التقليدية حيث أبدى ترامب موقفاً سلبياً تجاه المنظمات الدولية، معتبراً أنها تقيد السيادة الأميركية وترهن مصالحها لحساب أطراف اخرى و فضّل الاتفاقيات الثنائية على العمل الجماعي، ما يتناقض مع جوهر الليبرالية القائمة على التعاون متعدد الأطراف ، كما أتسمت رؤيته ايضا بتأكل القيم الليبرالية، مثل نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان حيث لم تعد هذه القيم أولوية في السياسة الخارجية، بل تم إعادة توظيف الليبرالية بشكل أداتي و انتقائي كما يتضح في دعم التطبيع الاقليمي لتعزيز الاستقرار وفق التصور الامريكي [2]

أما المدرسة البنائية، ممثلة في Alexander Wendt ، فتعتبر أن هوية الدولة وتصوراتها هي التي تحدد رؤيتها للعالم ، وتقدم البنائية فهماً عميقاً للبعد الخطابي ولهوياتي في العلاقات الدولية إذ لم

1–منار عز الدين محمود،" الاسس الفكرية والمرجعيات النظرية لسياسة الخارجية الامريكية في عهد ترامب"، مجلة العلاقات الدولية، تشرين الثاني 2025، ص 1–5 https://shorturl.at/k0qLI

2– خليل علي حيدر، " الليبرالية في عهد ترامب، جريدة الايام (لعدد 13575 الإثنين 8 يونيو 2026 الموافق 22 ذو الحجة 1447) https://alay.am/p/co8

تعد العلاقات قائمة فقط على المصالح، بل على التصورات الذهنية التي يعيد إنتاجها الخطاب السياسي ، وبأسقاط هده الرؤية على دونالد ترامب نجد أنه أعاد تشكيل صورة الولايات المتحدة كدولة مهددة من الخارج تحتاج إلى استعادة عظمتها عن طريق خطاب شعبوي يستعمل " نحن " مقابل "الاخر " ، كما أنه ربط الهجرة والإرهاب بالتهديد الخارجي وأعاد تعريف الأصدقاء والأعداء عن طريق استحضار مفردات ذات طابع ديني وثقافي في بعض السياقات، وهو ما يعكس سعياً لإعادة بناء الهوية السياسية وربطها بسرديات حضارية أوسع. ويُظهر هذا التوجه كيف يمكن للخطاب أن يسهم في إنتاج المعنى وتبرير السياسات، بما يتجاوز الأبعاد المادية التقليدية [1]

ثانيا: مكونات الرؤية السياسية

تتكون الرؤية السياسية من بنية مركبة تضم عناصر مترابطة:

1. **الإدراك الاستراتيجي:** الادراك هو نقطة البداية ويشمل تصور طبيعة النظام الدولي وإدراك مصادر التهديد وتحديد الفرص المتاحة وطريقة التفاعل معها من منطلق الفرص والتهديدات بما يضمن التكيف مع البيئة الاستراتيجية [2]
2. **تحديد المصلحة الوطنية:** المصلحة الوطنية تمثل جوهر الرؤية، وتشمل الأمن القومي والتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والمكانة الدولية
3. **الأهداف بعيدة المدى:** تنبثق الأهداف بعيدة المدى للدولة من رؤيتها السياسية الشاملة، إذ تمثل هذه الرؤية الإطار المرجعي الذي يحدد تصورات الدولة لمصالحها العليا ومكانتها في النظام الدولي.
4. **البعد القيمي والهوية:** الرؤية السياسية ليست مادية فقط، بل تستند إلى الهوية الحضارية والمرجعية الأيديولوجية والثقافة السياسية وهذا البعد يفسر اختلاف الرؤى بين دول متشابهة في القدرات.

1- نور نبيه جميل، مركز حمرابي للبحوث الاستراتيجية، " تحليل خطاب ترامب انطلاقا من نظريات العلاقات الدولية "، (بغداد ن 22 شباط 2025)، ص 10.

2- مولود بلقاسمي، "الإدراك الاستراتيجي كمدخل لفهم الأمن الوطني والاستراتيجية الدفاعية للجزائر"، مجلة القانون والعلوم السياسية المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، م4، ع2 (01 جوان 2018)، ص 874

https://asjp.cerist.dz/en/article/117762

المطلب الثاني: مفهوم الاستراتيجية في سياق العلاقات الدولية

اولا: مفهوم الاستراتيجية

إنّ تحليل مصطلح "الاستراتيجية" يقود إلى تتبّع حضوره في مختلف اللغات الأوروبية ذات الأصول الإغريقية واللاتينية؛ ففي الألمانية يُستعمل لفظ Strategie، وفي الروسية Strategija. ويرجع أصل المصطلح إلى اللغة الإغريقية، حيث يتكوّن من مقطعين: "Stratos" وتعني الجيش أو الحشد، و"Agein" وتعني القيادة أو التوجيه. ومن ثمّ، فإن المعنى الأصلي للاستراتيجية كان يشير إلى فن قيادة الجيوش وإدارة المعارك. غير أنّ هذا المفهوم تطوّر لاحقًا ليتجاوز المجال العسكري، ليشمل مختلف مجالات النشاط الإنساني، خاصة في السياسة والاقتصاد، حيث أصبح يدل على التخطيط طويل المدى وتنسيق الوسائل والإمكانات لتحقيق أهداف محددة [1].

كما يرجع العديد من المفكرين أصل كلمة استراتيجية إلى الكلمة اليونانية «strategos» التي تعني الأمن العسكري في عهد الديمقراطية اليونانية

لكن ذلك كله لا يمنع من إحصاء العديد من التعاريف التي حاولت إيجاد دلالة لهذا المصطلح ومن أبرز التعاريف المتداولة هناك:

المدرسة الغربية:

1. كلاوزفيتز: يعرف الاستراتيجية بأنها فن استخدام الاشتباك من أجل هدف الحرب [2].
2. ليتريه: هي فن إعداد خطة الحرب وتوجيه الجيش في المناطق الحاسمة والتعرف على النقاط التي يجب تحشيد أكبر عدد من القطعات فيها لضمان النجاح في المعارك.
3. كما يعرفها ليدل هارت: "هي فن توزيع استخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة"، لكن ليدل هارت عدل هذا التعريف بمجرد دراسته لحقيقة كون تعريفه لم يحط بجميع المفاهيم المتزايدة باستمرار في حجمها وعددها [3].

1- نسيمة طويل، " الاستراتيجية الامنية الامريكية في منطقة شرق اسيا"، (رسالة دكتورا في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر بأننة، 2010)، ص 20.

2- كارل كلوز فيتش. عن الحرب، ترجمة سليم شاكر الإمامي، (بيروت: مؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997، ص175.

3- ليدل، جارت. الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة هيثم الأيوبي، (بيروت: دار الطليعة، 1967)، ص 397.

4. **أما المفهوم الأمريكي:** فقد عرف دليل ضباط أركان القوات المسلحة الأمريكية لعام الاستراتيجية بأنها "فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة لغرض تحقيق أهداف السياسة العامة عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ".

ومن المدرسة الشرقية:

1. **يقول لينين في توضيح مصطلح الاستراتيجية:** "الاستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الانهيار المعنوي للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة" [1].
2. **يعرفها كرازيلفكوف–ضابط سوفياتي سابق–بأن:** "الاستراتيجية العسكرية تعتمد مباشرة على السياسة وتخضع لها، وخطط الحرب الاستراتيجية يتم تصميمها على أساس الأهداف التي تحددها السياسة " [2]

ومما سبق من التعاريف يمكن اعطاء تعريف نموذجي لمفهوم الاستراتيجية كالتالي:

هي خطة عامة على المدى الزمني القريب والمتوسط والبعيد تهدف الى تعزيز نقاط القوة المادية والمعنوية واستثمارها ومعالجة نقاط الضعف فيها وتجاوزها في جميع الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية والعالمية داخليا وخارجيا ودلك باستغلال كل الوسائل المتاحة وصولا لتحقيق الاهداف، سواء في السلم أو الحرب من دوي الاختصاص في القيادة العامة

1- إسماعيل صبري مقلد. "موضوع الاستراتيجية السوفيتية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 7، يناير، 1967، ص35.

2- المرجع نفسه، ص 36

ثانيا: مستويات الاستراتيجية:

قسم المهتمون في الدراسات الاستراتيجية مستوياتها الى ثلاث اقسام هي:

أ. **المستوى السياسي والعسكري:** وهو المستوى الاعلى لحوار الادارات العليا السياسية والعسكرية والدبلوماسية للدولة من اجل تحديد الادارة الاستراتيجية الكبرى للمصالح الوطنية في بنية دولية تتميز بعدم اليقين في وجهة التحولات الجيوسياسية والجيواستراتيجية في إطار التفاعل بين وحداتها الدولية.

ب. **المستوى التكتيكي:** تنحصر الاستراتيجية في هذا المستوي على الاتصالات بين القيادة العسكرية والقيادة المباشرة للعمليات العسكرية على جبهات القتال، وهو مستوى عسكري أثناء المعركة

ج. المستوى العملي: وفيه تحدد المتغيرات الزمنية والمكانية بدقة عالية، وتحدد حجم الامكانات والوسائل الازمة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية، أي تحويل التصور النظري الى تطبيق عملي، هذه الهرمية في تصور المختصين هي عامل مساعد على التخصص وتفادي التناقض بين المستويات المختلفة للاستراتيجية

ثالثا: الاستراتيجية في إطار العلاقات الدولية

تُعرَّف الاستراتيجية في إطار العلاقات الدولية بمعناها الشامل بأنها قيادة مجمل العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية وفق المصلحة الوطنية، بما يجعلها إطارًا لتوجيه مختلف أدوات القوة لخدمة الأهداف العليا للدولة. أما بالمعنى الدقيق، فهي ترتبط باستخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياسية، وهو ما يؤكده كلوزفيتش حين يربط الحرب بالسياسة باعتبارها استمرارًا لها بوسائل أخرى، حيث تتكيف العمليات الحربية مع النوايا السياسية والوسائل المتاحة. وبذلك، تُعد الاستراتيجية علمًا نشأ في المجال العسكري لكنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالسياسة والعلاقات الدولية، باعتبارهما وجهين متكاملين لفن إدارة الشأن العام، إذ تخضع كلتاهما للقرار السياسي مع اختلاف سياقات التطبيق بين زمن السلم والحرب، ومع تطور العلاقات الدولية، تراجع التصور التقليدي الذي كان يفصل بين الحرب والسياسة لصالح مقاربة أكثر شمولًا تدمج بين الأبعاد العسكرية وغير العسكرية، لتصبح الاستراتيجية الحديثة إطارًا كليًا ينسق بين مختلف الأدوات لتحقيق الأهداف السياسية في سياق دولي معقد ومتغير[1].

1- طويل، الاستراتيجية الامنية الامريكية، مرجع سابق، ص 27.

المطلب الثالث: مفهوم الاقتراب

إن الاقتراب كإطار تحليلي هو طريقة للتقرب من الظاهرة المعنية –بعد اكتشافها وتحديدها –وذلك بقصد تفسيرها، وبالاستناد إلى عامل أو متغير كان قد تحدد دوره من وجهة نظر الباحث في حركة الظاهرة سلفا. فالاقترابات تعد أحد الوسائل والطرق التي تفيد في معالجة الموضوع محل دراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية، كما أن المقترب هو أقرب للواقع في مجال دراسة الظاهرة السياسية، باعتبار أن الاقتراب هو أسلوب المعالجة والفهم الذي يساعد على التقرب من الظاهرة، ويحدد في الوقت نفسه محاور البحث وقضاياه الأساسية، وبالتالي يمكن اعتباره بمثابة اتجاه أو ميل الباحث إلى اختيار إطار مفاهيمي معين، كما أنه يحدد نوعية المفاهيم والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته [1]

وعليه يمكن اعتبار الاقترابات وسائط للتفسير، فهي بمثابة اتجاه أو ميل الباحث إلى اختبار إطار مفاهيمي معين والاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة ، كما أنه يحدد نوعية المفاهيم و الأساليب التي يستعملها الباحث في دراسته ؛ فالمقاربة لا تستهدف اكتشاف الظواهر أو تحديدها، أو اكتشاف قوانين حركتها، وكل ما تستهدفه هو محاولة تفسير الظاهرة المعنية من إحدى زواياها فقط ، وذلك كأن تحاول مثلا تفسير ظاهرة العنف السياسي في عدد من الدول، فإذا ارتكزت الدراسة على الأسباب السياسية كانت المقاربة سياسية، وإذا تم الاعتماد على كوامن الظاهرة اجتماعيا كانت المقاربة اجتماعية، وبالمثل مع باقي متغيرات الظاهرة قيد الدراسة، فالمقاربة هي إذن الاقتراب من الظاهرة من إحدى زواياها سواء كانت سياسية، اقتصادية، قانونية، اجتماعية، تاريخية...إلخ .

ويصنف الباحثين في علم السياسة الاقترابات حسب مجال الدراسة وطبيعة الموضوع، ومع تعقد الظواهر السياسية وتنوع واختلاف مظاهر السلوك السياسي تنوعت المقتربات المستخدمة في معالجتها ما بين مقتربات خاصة بمجال السياسة المقارنة: الجماعة، النخبة، التحليل الطبقي، تحليل النظم، الوظيفي، الاتصالي، وأخرى تختص بمجال السياسة الدولية وتتحدد في: التحليل النظمي، تحليل الأحداث، صنع القرار، والمباريات [2].

وبالإسقاط على موضوع الدراسة نجد أن السعي الأمريكي لإعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط تحت عنوان "السلام" قد تجسدت من خلال مقاربة دونالد ترامب كصانع قرار في تبني زاوية تفسيرية قريبة من الطرح الواقعي، حيث أُعيد تعريف مفهوم "السلام" ليصبح مرادفاً للاستقرار الناتج

1- نور الدين حتحوت، منهجية البحث في العلوم السياسية، (دار الامة للنشر والطباعة والتوزيع، 2018)، ص 82
2- المرجع نفسه، ص 83.

عن التفوق وفرض التوازن المختل، وليس نتيجة تسويات تعاونية متكافئة، كما تعززت هذه المقاربة بعناصر بنائية، تمثلت في توظيف الخطاب السياسي لإعادة إنتاج معنى السلام وتقديمه كخيار طبيعي وضروري في ظل موازين القوى القائمة.

إن مقاربة دونالد ترامب في الشرق الأوسط تمثل نموذجاً تطبيقياً لتوظيف الاقتراب كأداة منهجية، حيث تم اختيار القوة كمتغير مفسر للظاهرة الإقليمية، في حين تم تأطير هذا الاختيار ضمن مقاربة واقعية مدعومة ببعد بنائي، بما أفضى إلى تصور للسلام يقوم على فرض الهيمنة وإعادة تشكيل الواقع الإقليمي وفقاً للمصلحة الأمريكية القائمة على إعادة ترتيب التوازنات لا على معالجة جذور الصراع

المطلب الرابع: مفهوم بناء السلام في العلاقات الدولية

عرفت السنوات الأخيرة تحولا في التفكير حول النزاعات والسلام، فبدلا من التركز على الوسائل التقليدية كالوساطة والاتفاقيات الرسمية تم التوجه نحو مفهوم أكثر شمولا واتساعا لتحويل سلام النزاعات وهو بناء السلام الذي يهدف إلى معالجة النزاعات بشكل دائم بما في دلك الأسباب الكامنة وراء النزاعات ومنع دورة العنف من العودة مجددا

اولا: تعريف السلام في العلاقات الدولية:

يعرف السلام عل أنه حالة من غياب النزاعات المسلحة واستقرار العلاقات بين الفاعلين الدوليين، بما يسمح بإدارة الخلافات بوسائل سلمية دون اللجوء إلى العنف[1].

ثانيا: مفهوم بناء السلام:

تعددت الطروحات حول ظهور الملامح الأولى لمفهوم بناء السلام حيث يجادل بعض المفكرين على ان الملامح الاولى لهدا المفهوم بدأت مع مبادئ ولسون الاربع عشر التي كان ينظر اليها كركائز لديمومة السلام بعد الحرب العالمية الاولى ، كما يذهب الكثير من الباحثين الى اعتبار أن بناء السلام هو أحد المفاهيم التي جاء بها الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي سنة 1992 في تقريره الدي اصبح يعرف بخطة السلام لكن في الحقيقة و بمزيد من

1- نسيم بلهول، عطا الله فشار، " دراسات السلام النشأة والتطور"، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، م16، ع 4(15 ماي 2024): ص 22

التحقق والتدقيق يتضح ان مفهوم بناء السلام جاء مع اجتهادات المفكر والباحث "يوهان غالتوتغ Johan Galtung في مجال دراسات السلام قبل أكثر من ثلاثون عاما [1].

ففي عام 1975 صاغ "يوهان" المصطلح في عمله الرائد ثلاثة مقاربات هي: حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام" وفي هذه المقالة افترض أن بناء السلام لديه بنية مختلفة عن حفظ السلام ومخصصة لصنع سلام وبشكل أكثر تحديدا ركز على إيجاد الهياكل التي تزيل أسباب الحروب وتقديم بدائل للحرب في الحالات التي قد تحدث الحروب، فهذه الملاحظات تشكل سوابق فكرية لفكرة بناء السلام، مسعى يهدف الى خلق سلم مستدام من خلال معالجة "الأسباب الجذرية" للصراع العنيف واستخلاص القدرات المحلية للإدارة السلمية وحل الصراع [2].

فيوهان غالتونغ هو من وضع الأسس سلام الرئيسية لحل النزاعات في النصف الثاني من القرن العشرين من خلال عمله على "السلام الايجابي " ومستويات «العنف الثقافي" و يستند فهم " يوهان غالتوتغ" لبناء السلام على التميز بين السلام السلبي (نهاية العنف المباشر أو الفزيائي) والسلالم الإيجابي (غياب العنف الهيكلي أو غير المباشر)، فيما يحقق غياب العنف الجسدي أو الفيزيائي السلام السلبي من خلال حفظ السلام، يمكن تحقيق السلام الإيجابي فقط من خلال معالجة العنف الهيكلي عن طريق صنع السلام وبناء السلام، وإن كان صنع السلام يهدف الى حل النزاعات من خلال إزالة التوترات بين اطراف النزاع ، فإن بناء السلام يهدف للوصول الى سلام إيجابي من خلال إيجاد هياكل ومؤسسات للسلام القائم على العدل والمساواة والتعاون وبالتالي معالجة بشكل دائم الأسباب الكامنة وراء النزاع ومنع دورة العنف من العودة مجددا

ثالثا: المصطلحات المتشابهة لبناء السلام

1- **فرض السلام – Peace enforcemen** : هو مجموعة التدابير التي ستخدم عندما تفتقد الأطراف المعنية المقدرة على الاتفاق أو التواصل إلى نوع من التوافق في الآراء وهذه الاستراتيجيات منصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة [3] .

1- فؤاد حسين شرهان،" تطور مفهوم بناء السلام في العلاقات الدولية"، مجلة المؤتمرات والندوات العلمية جامعة الملكة أروى، م1، ع 8 (2019)، ص 14

2- " المرجع نفسه "، ص 16

3- حمدوش رياض، "تطور مفهوم بناء السلام قراءة في النظرية والمقاربات "، مجلة المسار، م 26، ع 76 (2025)، ص 81

2- **حفظ السلام – Peace Keeping** : يقصد به عمليات الأمم المتحدة في الميدان التي يتم من خلالها نشر أفراد عسكريين أو شرطة أو مدنيين تابعين للأمم المتحدة بهدف حفظ السلام وتوسيع أمكانية منع تجديد النزاع ، كذلك تطويرها لتصبح قوات لحماية قوافل الإغاثة والإشراف على الانتخابات الأممية والإدارة المؤقتة للدول التي لا تتمتع بحكم ذاتي أو تتعرض لازمة داخلية حادة [1]

3- **صنع السلام – Peace Making:** يشمل هذا المفهوم العمليات التي تتضمن أي عمل لدفع الأطراف المتنازعة للتوصل الى اتفاق سلام، لا سيما من خلال الوسائل السلمية كتلك المنصوص عليه في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وهو قد يتضمن استعمال الوسائل الدبلوماسية لإقناع الاطراف في النزاع بإيقاف الأعمال العدائية والتفاوض للوصول الى تسوية سليمة، وفي هذا الصدد يمكن للأمم المتحدة أن تلعب دورا فقط في حال موافقة أطراف النزاع، أي أن صنع السلام لا يتضمن استخدام القوة العسكرية ضد أي من الأطراف لإنهاء الصراع لأن الاستراتيجيات التي يعتمد عليها صنع السلام تقترب كثير من الدبلوماسية الوقائية، فالآليات لكليهما تكاد تكون واحدة من حيث اعتمادها على التفاوض، التفاهم ، الوساطة، التحكيم، التوافق ، الحل بالأساليب القانونية والعمل من خلال المنظمات الدولية والإقليمية.

والملاحظ من خلال قراءة السلوك الامريكي في عهدة الرئيس ترامب وادارته انها تنظر للسلام كوسيلة للهيمنة من منظور واقعي، أي لم يُفهم "السلام" كحالة تعاون بل كنتيجة لتوازن قوى مفروض يخدم المصالح الأميركية

المطلب الخامس: الشرق الاوسط المفهوم والاهمية الجيوسياسية

اولا: مفهوم الشرق الاوسط

لقد ظهر تعبير الشرق الأوسط لأول مرة سنة (1809) حيث أطلقه المؤرخ الأمريكي " ألفريد تايتمهان " ليدل به على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية ومركزه الخليج العربي ثم شاع استخدام هذا المفهوم خصوصا لدى بريطانيا ومستعمراتها وحلفائها، فمجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يصدر سنويا في لندن أطلق هذه التسمية على المنطقة التي تشمل تركيا وايران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وسبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وتونس والمغرب والجزائر وأفغانستان ، ويطابق المعهد العالمي للشرق الأوسط في واشنطن جغرافيا بين الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، أما المعهد العالي البريطاني الملكي للعلاقات الدولية فهو يحدد

1- المرجع نفسه، ص 82

الشرق الأوسط بكل من تركيا و وايرن وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب والسودان وقبرص 1

والملاحظ تعدد المفاهيم لذي الكتاب والمفكرين حول ما تحتويه المنطقة من الدول فكل مفكر يعرف الشرق الأوسط من خلال معيارين مختلفين، فالأول معيار المجال الجغرافي الذي يتداخل بشكل كبير مع المعيار التماثلي للدول التي توجد في المنطقة والمعيار الثاني هو معيار التفاعل، والانخراط بعض الدول في هذه المنطقة ومن هنا اختلفت التعريفات للمنطقة حسب اختلاف آ راء المفكرين، فهناك عدة تعاريف توضح لنا معنى مصطلح الشرق الأوسط من بينها ما يلي:

1. **معيار المجال الجغرافي (التماثلي):**

تعريف بايندر 1958: حيث قسم الشرق الاوسط الى ثلاثة اقسام القسم الاول يضم دول القلب الاردن واسرائيل والسعودية والسودان وسوريا، العراق، ولبنان، مصر، ليبيا، ودولتان خارج القلب هما إيران وتركيا ودول الهامش أفغانستان، تونس والمغرب.

تعريف بريتشر 1969: التزم أيضا بالتقسيم الثلاثي ففي قلب المنطقة وجد الاردن، اسرائيل، سوريا، لبنان، مصر وعلى الهامش إثيوبيا، إيران، تركيا، الجزائر، السعودية، قبرص، الكويت أما الدول الحلقة الخارجية تشمل كل من تونس، السودان، الصومال، ليبيا، المغرب، اليمن الجنوبي واليمن الشمالي.

تعريف هدسون 1971: وقد التزم تقسيما ثنائيا لدول النظام والقلب يظم إسرائيل، إيران، تركيا، الجزائر، العراق، السعودية، مصر أما دول الهامش الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السودان، عمان، قبرص، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، اليمن الشمالي واليمن الجنوبي وكما يتضح فإن الأغلب والأعم من التعريفات التي تندرج في المعيار الجغرافي تتفق على أن مصر ، العراق ، سوريا ، لبنان و الأردن تمثل دائما قلب النظام والى هناك ينتهي ما يشمل الإجماع ويبدأ الخلاف حول وضع إسرائيل ودول المغرب العربي والدول الجوار الجغرافي : إي ايران ،تركيا ، إثيوبيا فضلا عن ذلك باكستان وأفغانستان ، ومن الواضح ان باستثناء اسرائيل فان معظم الدول تتماثل في الهويات الدينية والثقافية والعرقية [2]

1- بدرة سليم، مجناح أمال، " الشرق الأوسط: دراسة تحليلية في طبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية المساهمة في التحول الاستراتيجي التركي تجاه المنطقة "، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م 2، ع 9 (مارس 2018)

2-جمال مصطفى عبد الله السلطان، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، 2002، ص 27

2. معيار التفاعل:

عرَّف الشرق الأوسط بأنه نظام إقليمي يضم مجموعة من الدول التي لا يجمعها فقط القرب الجغرافي، بل تقوم بينها شبكة كثيفة من العلاقات التفاعلية، سواء كانت تعاونية أو صراعية، بحيث يؤثر سلوك كل دولة بشكل مباشر أو غير مباشر في باقي دول الإقليم وفي توازناته العامة. كما أن انتماء هذه الدول إلى الإقليم لا يتحدد حصراً بموقعها الجغرافي، بل بدرجة اندماجها في هذه التفاعلات وتأثيرها في مجمل النظام الإقليمي.

ولا يقتصر فهم الشرق الأوسط على هذا البعد التفاعلي، بل يتعزز أيضاً بعوامل تاريخية وثقافية ودينية ولغوية مشتركة، أسهمت في تشكيل هوية الإقليم وخصوصيته، ووجهت طبيعة العلاقات بين دوله وأنماط التفاعل داخله.

فالمنطقة تقع في موقع حساس ضمن شبكة العلاقات الدولية عبر مختلف العصور، وتشمل في قلبها المجال الذي يُراد له أن يكون مركزها، والمتمثل في بلاد الثقافة واللغة العربية، الممتدة من الفرات والخليج شرقاً إلى النيل غرباً، ومن الجنوب العربي إلى بلاد الشام شمالاً. ويحيط بهذا القلب نطاق من المجموعات الثقافية الإسلامية غير العربية، كما هو الحال في إيران وأفغانستان وكردستان والقوقاز ذات اللغات الهندو–أوروبية، إلى جانب المجموعة التركية الممتدة شرق وغرب بحر قزوين والأناضول ذات اللغات الأورال–ألتاي. وفي الجنوب، تظهر امتدادات لغوية حامية–سامية في القرن الإفريقي، وأخرى عربية–بربرية في شمال إفريقيا.

وعليه، فإن الشرق الأوسط يُفهم بوصفه فضاءً مركباً تتداخل فيه الأبعاد الجغرافية والتفاعلية مع المحددات التاريخية والحضارية، مما يجعل حدوده وتعريفه مرنين ومتغيرين وفقاً للسياقات السياسية والاستراتيجية المختلفة.[1]

ثانيا: الموقع والاهمية

1. **الموقع:** الشرق الأوسط عبارة عن ثلاث دوائر متداخلة هي على الشكل التالي :

- الأولى: الدائرة المركزية أي قلب الشرق الأوسط وتضم الدول التالية: العراق، سوريا، لبنان، الأردن فلسطين، مصر ويطلق على هذه الدائرة المجال الحيوي للشرق الأوسط

1– فيصل بو الجدري،" سياسات القوى الاقليمية غير الغربية في منطقة الشرق الاوسط بعد حرب الخليج الثالثة: تركيا وإيران، (اطروحة دكتورا، جامعة الجزائر 3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018)، ص 48

- الثانية: الدائرة الثانية هي الغلاف الأول اي مجموعة الدول التي تحيط بالمركز أو بالقلب وتضم الدول : السعودية، ليبيا، إيران، تركيا، السودان.
- الثالثة: الدائرة الثالثة هي الغلاف الثاني وهي تضم باقي مجموعة دول شمال إفريقيا العربية أي بلاد المغرب العربي وامتداد إفريقيا نحو الجنوب ويشمل الصومال، إثيوبيا و. باقي دول شبه الجزيرة العربية: اليمن، الكويت، قطر، البحرين، إمارات. وامتداد أوروبيا شرق أوسطيا: قبرص، اليونان وامتداد آسيويا شرقا ويشمل باكستان، أفغانستان، والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

2. **الاهمية الجيواقتصادية:** يتمتع الشرق الاوسط بموارد وثروات طبيعية تجعله محل أنظار العالم، فهو يتوسط قارات العالم و يطل على العديد من البحار والمضايق والممرات المائية المهمة لعمليات النقل البحرية الدولية، إلى جانب غناه بالموارد الاقتصادية والمعادن ومصادر الطاقة المهمة وعلى أ رسها البترول والغاز فأكثر من ثلثي احتياط البترول العالمي موجود في الشرق الأوسط ، إلى جانب كونه سوقا اقتصاديا مهما للدول الصناعية فهذه المنطقة التي تشغل موقعا جغرافيا متميز في خريطة العالم هيأ لها العديد من النقاط المهمة الممثلة في :

- تعتبر منطقة الشرق الأوسط مركز النقل في العالم والطريق الواصل بين القارات الثلاث آسيا، إفريقيا، أوروبا.
- يشرف على مسطحات رئيسية هي الخليج العربي والمحيط الهندي وبحر العرب والبحر الأحمر والبحر المتوسط إضافة إلى امتداده على المحيط الأطلسي.
- أما الأهمية الاستراتيجية الثانية للشرق الأوسط تكمن في مصادر الطاقة المتوفرة فيه والتي يقف على رأسها البترول فقد ضاعف من أهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية اكتشاف البترول والغاز واحتوائه على أكثر من ثلثي احتياجات النفط والغاز في العالم.

وهذه الموارد الاقتصادية المهمة الموجودة في منطقة الشرق الأوسط جعل منها محط أنظار للعالم والدول المسيطرة على النظام العالمي وكذلك الدور الاقتصادي المكمل الذي أصبح يلعبه الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، بمعنى أن المنطقة أصبحت مرتبطة ارتباطا عضويا بالاقتصاديات الغربية فلا يمكن الاستغناء عنها بأي شكل من الأشكال

ويعتبر الغاز والنفط الذي يشكل حجمه ثلثي احتياجات النفط العالمي من الاسباب الرئيسية في وجود الصراع والتنافس الدولي على الشرق الأوسط وذلك لتأمين احتياجاتها البترولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول العظمى المنافسة لها.

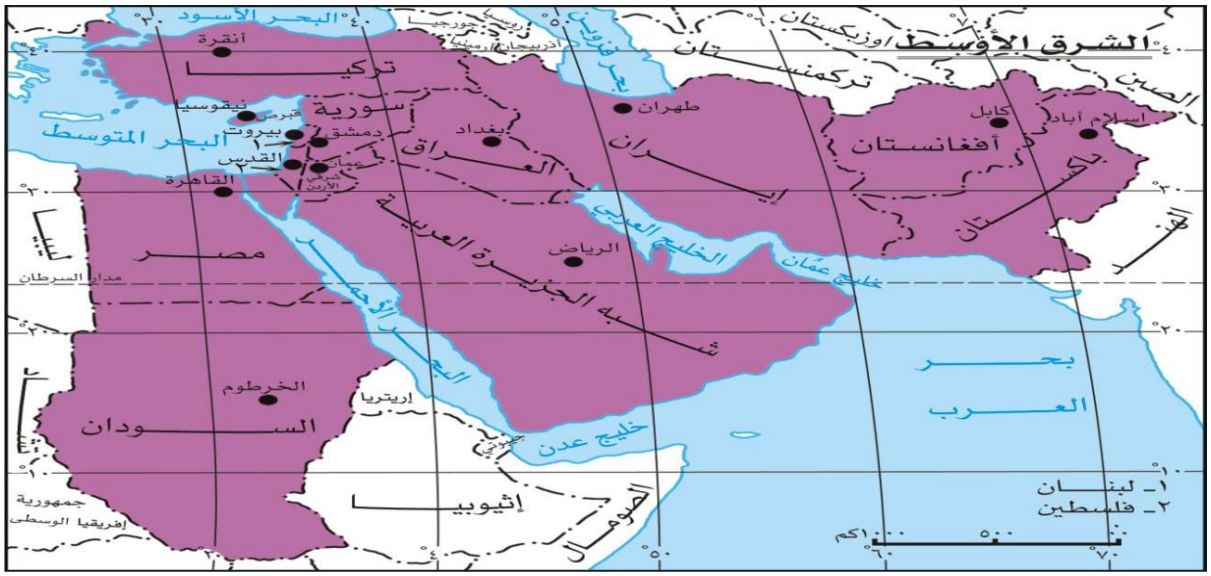

الشكل رقم 1 : الخريطة السياسية للشرق الاوسط – الخريطة المصغرة [1]

الشكل رقم 2 : الخريطة السياسية للشرق الاوسط – الخريطة الموسعة [2]

1- خريطة الشرق الاوسط"، تم الوصول في 23 مايو 2026، https://rawabetcenter.com/archives/30483

2- خريطة الشرق الاوسط"، موقع الجزيرة نت، تم الوصول في 23 مايو 2026.
https://www.aljazeera.net/encyclopedia

المبحث الثاني: المقاربات النظرية لتحليل رؤية الإدارة الامريكية في الشرق الاوسط

المطلب الاول: المقاربة الواقعية في إطار النقاش الواقعي – الواقعي

على الرغم من تعدد المقاربات المهتمة بدراسة وفهم وتفسير سلوك الدول في النظام الدولي، إلا أن النظرية الواقعية تعد من أهم النظريات التي سيطرت على هذا المجال ، وذلك لأهمية الأفكار التي يتضمنها الطرح الواقعي لتفسير السياسة الخارجية بشكل عام والسياسة الأمريكية بشكل خاص، فالنظرية الواقعية تعتبر من أكبر النظريات قدرة على تقديم تفسير وفهم السياسة الأمريكية عن طريق شرح أبعاد السلوك الأمريكي على المستوى الخارجي، فقد قدمت هذه النظرية مجموعة من الأدوات والمفاهيم التي تساعد على فهم سلوك الدولة مثل العقلانية والمصلحة والقوة وبنية النظام والفوضى[1] ، ولا تزال إلى اليوم أدوات مهمة لفهم التفاعلات المختلفة التي تحدث خارج حدود الدولة، فالبنية المعرفية الواقعية ترتكز على الممارسات الفكرية الصارمة للفلسفة الوضعية الحديثة حيث تعتبر الواقعية عبر التاريخ لغة الأقوياء وتعتبر أيضا أقدم مدرسة للفكر السياسي وأصبحت النموذج السائد في حقل العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية [2]

وتُعد الواقعية المقاربة التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية كرؤية جديدة مهدت لسيطرتها في مجال العلاقات الدولية وهيمنتها على العالم بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال التركيز على المصالح بدل الأيديولوجيا. ولذلك كانت المنطلقات الواقعية بمثابة خارطة فكرية لسيناريوهات صناع القرار الأمريكيين، وللجهات الفاعلة المختلفة التي ساهمت في تطوير الاستراتيجية الأمريكية.

ويعود الفضل في إرساء الواقعية كمنهج لدراسة العلاقات الدولية إلى "هانز مورغا نتو" من خلال عمله الشهير السياسة بين الأمم عام 1948، والذي أحدث ثورة في الدراسات الأكاديمية.

تمتلك الواقعية الكلاسيكية نظرة متشائمة للعلاقات الدولية، لأنها تعتقد بأن هذه العلاقات هي علاقات صراع بين الدول على القوة، يحكمها قانون أساسي هو قانون المصلحة الوطنية، وأن توازن القوى هو السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار. غير أن أطروحات الواقعية التقليدية تعرضت لهجمات وانتقادات

1- كامل ثامر الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وادارة الازمات، (الاردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009)، ص 54

2- عبير بهولي، الاستراتيجية الامريكية بعد الانسحاب من العراق "، (رسالة دكتورا، جامعة الجزائر 3، 2025)، ص 51.

نتيجة التطورات التي شهدها النظام الدولي، ما دفع أنصار هذا النهج إلى مراجعة أفكارهم وتحليلاتهم ومحاولة تنقيحها للتكيف مع التحولات الجديدة ونتيجة لذلك ظهر اتجاه جديد لإصلاح المفاهيم الأساسية للواقعية ضمن حركة عُرفت بالواقعية الجديدة أو البنيوية، بقيادة كينيث والتز وروبرت كيوهان، حيث يرون أن الحرب يجب أن تُفسر على مستوى النظام (الصورة الثالثة)، وليس فقط انطلاقًا من الطبيعة البشرية [1] ، ويطرح هذا الاتجاه سؤال: لماذا تقع الحرب؟ ويجيب بأن النظام الدولي لا يحتوي على ما يمنعها، باعتباره نظامًا فوضويًا، حيث تهتم كل دولة بمصالحها فقط. ولهذا استبدلت الواقعية الجديدة الافتراض التقليدي القائل بأن كل دولة تسعى إلى تعظيم القوة، بافتراض مفاده أن الدول تسعى أساسًا إلى تحقيق الأمن والبقاء

وقد تجسد هذا الطرح في سلوك الولايات المتحدة الأمريكية التي أظهرت عزمها على البقاء كقوة مهيمنة عالميًا والحفاظ على هذا الوضع وذلك لان الدول تحتاج إلى حماية مصالحها في بيئة دولية فوضوية، وتستخدم مختلف الاستراتيجيات لتعزيز هذه المصالح والدفاع عنها. وقد تجلى ذلك في سلوك الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها للحفاظ على النظامين الاقتصادي والسياسي اللذين يخدمان مصالحها، لضمان بقائها قوة متفوقة ومهيمنة. كما ظهر بوضوح في حرب الخليج الثانية، عقب احتلال العراق للكويت، حيث وتُعد الواقعية المقاربة التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية كرؤية جديدة مهدت لسيطرتها في مجال العلاقات الدولية وهيمنتها على العالم بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال التركيز على المصالح بدل الأيديولوجيا. ، وبدلك تحول التصور الأمريكي للقوة من مفهوم سلبي إلى استخدام إيجابي لها، قائم على توظيف الوسائل العسكرية لتحقيق السيطرة المباشرة على مناطق الثروة.

فقد شكّل احتلال العراق للكويت تهديدًا مباشرًا للمصالح الأمريكية، كما أكد نائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني" ف عهدة الرئيس جورش بوش في تصريح أمام الكونغرس،" أود ان أذكر وأكرر أن مصالحنا الاستراتيجية في المنطقة معروفة جدا ، وأن الطاقة هي أساس هده المصالح" 2، حين أشار إلى أن المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة ترتكز وتُعد الواقعية المقاربة التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية كرؤية جديدة مهدت لسيطرتها في مجال العلاقات الدولية وهيمنتها على العالم بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال التركيز على المصالح بدل الأيديولوجيا. ولذلك كانت المنطلقات الواقعية بمثابة خارطة فكرية لسيناريوهات صناع القرار الأمريكيين، وللجهات الفاعلة المختلفة التي ساهمت في تطوير

1- فوزي حسن الزبيدي، أصول التحليل السياسي في ضوء نظريات العلاقات الدولية، (دار الثقافة للنشر والتوزيع بيروت، يناير 2018)، ص 100.

2- سويم العزي،" أمريكا وتقليل الاعتماد على نفط الشرق الاوسط "، مجلة شؤون الشرق الاوسط، مجلد2007، العدد 124 (2007): ص 45

الاستراتيجية الأمريكية، وهيمنتها على العالم بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال التركيز على المصالح بدل الأيديولوجيا.[1] .

بمعنى أن القوة الدافعة وراء السياسة الأمريكية كانت النفط، ما يعكس طابعًا إمبرياليتا للحرب من أجل الطاقة، وكانت نتيجة هده الاستراتيجية جعل منطقة الخليج والشرق الأوسط مجالًا خاضعًا للنفوذ الأمريكي، فالسياسة الأمريكية حسب رواد ومفكري الواقعية ينبغي أن تقوم على الهيمنة العالمية الشاملة، وإدامة القبضة الحديدية، وتوظيف التفوق العسكري الأمريكي بهدف حماية المصالح العليا للولايات المتحدة الأمريكية، بما يتماشى مع نشر وتحقيق قيمها الحضارية. وعليه فإن الهدف الأول والأهم للسياسة الأمريكية هو الحفاظ على التفوق وتعزيزه، من خلال ضمان الأمن القومي وصيانة مصالحها في مختلف أنحاء العالم [2].

كما أن التطور المعرفي لهذا الاتجاه أفرز انقسامًا للمدرسة الواقعية إلى تيارين رئيسيين: الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية، وهو ما يعكس جدلًا نظريًا واسعًا بينهما.

يفترض أنصار الواقعية الدفاعية أن الدول لا تمتلك مصلحة دائمة في التوسع أو الغزو العسكري، نظرًا لأن تكاليف السياسات العسكرية غالبًا ما تفوق عوائدها المحتملة، وبالتالي فإن الحروب التي تخوضها الدول الكبرى تكون في الغالب نتيجة شعورها بالتهديد أو ارتفاع مستوى الثقة في جدوى العمل العسكري.

أما الواقعية الهجومية، فتنطلق من فرضية أن فوضوية النظام الدولي تدفع الدول إلى تعظيم قوتها باستمرار، تحسبًا لأي تهديدات مفاجئة قد تؤثر في موقعها ضمن النظام الدولي. ومن ثم، فإن السلوك التوسعي للدول يُفسَّر باعتباره وسيلة لتعزيز الأمن وضمان البقاء[3]

ومن الناحية الواقعية والتاريخية غالبا ما يتبنى الحزب الجمهوري توجها أقرب الى الواقعية الهجومية وهو اليوم يقود القرار السياسي في الولايات المتحدة بقيادة الرئيس ترامب، حيت تجلت هذه النزعة الهجومية من خلال التدخل العسكري الواسع في منطقة الشرق الاوسط تحت استراتيجية الضربات الاستباقية في الهجوم على إيران واليمن من أجل حماية المصالح الاستراتيجية خاصة ضمان تدفق الطاقة وحماية اسرائيل

1- بهولي، مرجع سابق، ص 58

2- بهولي، مرجع سابق، ص 59

3- حكيمي توفيق،" الحوار النيوو اقعي النيوليبرالي حول مضامين الصمود الصيني" ، (رسالة ماجيستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، 2008) ، ص 19

وخلاصة القول، أن هذه الاتجاهات الفكرية تدور حول هدف مركزي يتمثل في الحفاظ على التفوق الأمريكي وترسيخه، بما يضمن بقاء الولايات المتحدة في قمة هرم النظام الدولي، وذلك عبر تبني استراتيجيات خاصة بكل منطقة من مناطق العالم.

ولا شك أن منطقة الشرق الأوسط تحتل موقعًا متقدمًا في الاستراتيجية الأمريكية، نظرًا لأهميتها الحيوية، سواء من حيث السيطرة على مصادر الطاقة، أو من خلال التواجد العسكري، أو رسم ملامح الخريطة السياسية للمنطقة. كما يرتبط ذلك بمحاولات إضعاف العالم العربي بما يخدم مصالح حلفاء الولايات المتحدة، وعلى رأسهم إسرائيل، وهو ما ينعكس في العديد من السياسات والمواقف المعاصرة تجاه قضايا المنطقة.

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية

اولا: مدخل عام للفكر الليبرالي

تشكل الليبرالية أحد أبرز الاتجاهات الفكرية في النظرية السياسية والعلاقات الدولية، حيث تشير إلى منظومة واسعة من الأفكار والنظريات التي تتمحور حول قضايا الحكم، وتركز أساسًا على مبدأ الحرية الفردية بوصفه القيمة المركزية التي تتبنى عليها. ويعود الأصل اللغوي للمصطلح إلى الكلمة اللاتينية Liberالتي تعني "الحر"، وهو ما يعكس الارتباط الوثيق بين الليبرالية ومفهوم الحرية(Liberty) ، حيث يُقصد بالليبرالي ذلك الفرد الذي يجعل من الحرية أساسًا في رؤيته السياسية، ومن الناحية المفاهيمية يمكن النظر إلى الليبرالية باعتبارها تقليدًا فكريًا وسياسيًا عريقًا يمتد عبر مجالات متعددة تشمل الاقتصاد والسياسة والثقافة. وعلى المستوى السياسي تنطلق الليبرالية من فرضية مركزية مفادها أن الفرد هو الوحدة الأساسية في المجتمع، وأن المؤسسات السياسية والاجتماعية إنما وُجدت لخدمة مصالح الأفراد وتعزيز رفاههم. كما تؤكد على فكرة العقد الاجتماعي، الذي يعبّر عن توافق الأفراد على تنظيم حياتهم المشتركة من خلال قوانين ملزمة، في إطار سيادة القانون وترسيخ مبادئ الديمقراطية الليبرالية[1].

ترتبط الجذور الفكرية لليبرالية بإسهامات فلاسفة عصر التنوير، وعلى رأسهم جون لوك الذي أسس لفكرة الحقوق الطبيعية، وجان جاك روسو الذي نظّر للعقد الاجتماعي، إضافة إلى إيمانويل كانط الذي ربط بين العقلانية والسلام الدائم. وقد نشأت الليبرالية في سياق معارضة النظم التقليدية السلطوية، مثل الإقطاعية والمركنتيلية وهيمنة الكنيسة، ثم تطورت لاحقًا متأثرةً بتحولات كبرى أبرزها الثورة الفرنسية، التي

1- فوزي حسن الزبيدي، أصول التحليل السياسي في ضوء نظريات العلاقات الدولية، (دار الثقافة للنشر والتوزيع بيروت، يناير 2018)، ص 122.

شكلت نقطة تحول في إعادة صياغة مبادئ الحرية والمواطنة، وخلال القرن التاسع عشر تبلورت الليبرالية كتيار مناهض للاشتراكية والشيوعية، قبل أن تعرف أشكالًا من التفاعل والتقاطع مع بعض التيارات الديمقراطية الاجتماعية. أما في القرن العشرين، فقد أعادت تعريف ذاتها في مواجهة الأنظمة الشمولية والحركات الشعبوية، وبعد الحرب العالمية الثانية، شهدت الأحزاب الليبرالية تراجعًا نسبيًا في بعض الدول الغربية نتيجة صعود الأحزاب المحافظة والديمقراطية الاشتراكية، غير أن الليبرالية عادت لتبرز بقوة منذ سبعينيات القرن الماضي، خاصة مع تطور المقاربات التعددية. كما عرفت نهاية الحرب الباردة عودة لعدد من أفكارها الكلاسيكية، لتصبح اليوم أحد الأطر المرجعية الأساسية في تحليل العلاقات الدولية [1].

ثانيا: الافتراضات الأساسية للفكر الليبرالي في العلاقات الدولية

تقوم النظرية الليبرالية على مجموعة من الافتراضات التي تميزها عن غيرها من المقاربات، خاصة الواقعية، ويمكن تلخيصها في ثلاث مرتكزات رئيسية:

أولًا: مركزية الأفراد والجماعات الاجتماعية

تفترض الليبرالية أن الفواعل الأساسية في السياسة الدولية ليست الدول فقط، بل الأفراد والجماعات داخل المجتمع. إذ تشكل احتياجات هذه الفواعل ومصالحها الأساس الذي تُبنى عليه سياسات الدول. ومن ثم، لا يمكن فهم سلوك الدولة أو تحليل أنماط الصراع والتعاون دون العودة إلى البنية الاجتماعية الداخلية والأهداف التي تسعى هذه الفواعل إلى تحقيقها

ثانيًا: الدولة كفاعل غير مستقل

تنظر الليبرالية إلى الدولة باعتبارها انعكاسًا لتركيبة المجتمع، وليست كيانًا مستقلاً بذاته. فالدولة تمثل مصالح فئات اجتماعية محددة، وتُترجم تفضيلات هذه الفئات من خلال مؤسساتها التمثيلية إلى سياسات عامة، بما في ذلك السياسة الخارجية. وعلى هذا الأساس، تُفهم الدولة كأداة وسيطة تنقل مطالب المجتمع إلى المستوى الدولي، مع الإقرار بأن التأثير داخلها غير متكافئ بين مختلف الجماعات.

ثالثًا: سلوك الدولة محكوم بتفضيلاتها الداخلية وتعدد المؤثرين في بنية النظام الدولي

ترى الليبرالية أن سلوك الدول في النظام الدولي يعكس تفضيلاتها الداخلية وأهدافها الاجتماعية. فالدول تسعى إلى تحقيق مصالح محددة تدفعها إلى التعاون أو الصراع، غير أن هذا السلوك لا يتم في

1- ستيفن تانسي، ونايجل تاكسون، اساسيات علم السياسة، ترجمة محي الدين حميدي (دمشق: دار الفرقد الطباعة والتوزيع والنشر، 2016)، ص 134

فراغ، بل يتأثر بقيود البيئة الدولية وبسلوك الدول الأخرى. وبالتالي، فإن السياسة الدولية تُفهم بوصفها نتيجة تفاعل معقد بين تفضيلات داخلية متعددة وفواعل غير دولاتية مثل المنظمات الدولية والشركات العابرة للحدود والافراد المؤثرين في تفاعل العلاقات الدولية، والليبرالية في اعتقاد أغلب المفكرين لها ثلاثة اتجاهات رئيسية هي:

أولا: السلام الديمقراطي

تتلخص أفكار أنصار نظرية السلام الديمقراطي في كون الدول الديمقراطية لا تتقاتل فيما بينها أي أن الدول التي تعتمد النظام الديمقراطي تميل إلى تجنب الصراعات فيما بينها؛ لأنها تقوم على قيم مشتركة مثل احترام القانون وحقوق الإنسان والاحتكام إلى الوسائل السلمية في حل النزاعات. وقد بين عدد من الباحثين أن الدول الديمقراطية تتقيد بمعايير واضحة تضبط سلوكها الخارجي، الأمر الذي يعزز الثقة المتبادلة ويشجع على التعاون بينها، في المقابل تجد هذه الدول صعوبة في التنبؤ بسلوك الدول غير الديمقراطية بسبب غياب نفس القواعد المنظمة، مما قد يزيد من احتمال التوتر والصراع [1].

وقد تأثرت السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة بهذه الفكرة حيث تبنت نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان كأحد مبررات تدخلها في مناطق مختلفة من العالم، سواء بوسائل عسكرية أو غير عسكرية كالمساعدات المشروطة بإجراء إصلاحات سياسية. وقد برز هذا التوجه بشكل واضح في عهد الرئيس كلينتون واستمر بشكل أوسع في عهد إدارة جورج بوش التي استندت إلى هذا الطرح لتبرير تدخل في العراق وأفغانستان بدعوى نشر الديمقراطية وتحقيق الاستقرار. غير أن هذا التوجه تعرض لانتقادات عديدة إذ يرى بعض الباحثين أن خطاب ديمقراطية وحقوق الإنسان استخدم أحياناً كغطاء لتحقيق أهداف استراتيجية أكثر من كونه وسيلة حقيقية لتحقيق السلام [2].

ثانيا: الاعتماد المتبادل

هو ما تؤكد عليه الليبرالية التجارية وتعتبره مهما لتحقيق السلم الدولي حيث يعتبر من أهم تيارات المقاربة الليبرالية باعتباره وسيلة مهمة للمجتمع الدولي لتحقيق السلام لأن أي دولتين تربطهما علاقات اقتصادية وثيقة لا يمكنهما أن يتحاربا بسبب اشتراكهما معا في التجارة والتداخل الاقتصادي وأيضا خوفا من أن يؤثر الصراع بينهما على رفاهية مواطني كل منهما وهذا ما أكده جوزيف ناي بأن الترابط والاعتماد المتبادل في جانبه الاقتصادي من شأنه أن يحفز الدول على عدم استخدام القوة ضد بعضها

1-عبد الوهاب محمد خالد، العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الاردن: الجنادرية للنشر والتوزيع 2014)، ص 245-248

2- باهولي، مرجع سابق، ص 62

البعض باعتبار أن الصراع بكل أشكاله من شأنه أن يهدد مدى رفاهية الطرفين وبالتالي يسود التعاون بدلا من الصراع ، فالاعتمادية بين الدول تجعل العلاقات الدولية أكثر استقرارا وأقل عنفا [1].

ثالثا: النظرية اللبرالية الجديدة (اللبرالية المؤسساتية)

اللبرالية الجديدة Neoliberalism هو المصطلح الأكاديمي الذي يشير غالبا إلى اللبرالية المؤسساتية، وفي الحياة السياسية يتم تعريفها في إطار الترويج للرأسمالية والقيم والمؤسسات الديمقراطية الغربية والنظرية اللبرالية الجديدة تشكلت أساسا في ثمانينيات القرن العشرين، واستقطبت أبرز وجوه البرادايم التعددي في سنوات السبعينات أمثال روبرت كيوهين Robert keohane وجوزيف ناي Joseph Nye، وهي تمثل اليوم مصدر التحدي الأساس للواقعية، وتتقاسم معها الهيمنة على دراسات العلاقات الدولية [2]

وكتقييم بسيط لتطبيق هده الافكار الليبرالية في العلاقات الدولية فأن المتتبع لمسار السياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يخلص إلى نتيجة مفادها أن الولايات المتحدة قد وظّفت أطروحات الفكر الليبرالي كغطاء نظري يبرر توجهاتها التوسعية على الصعيد الدولي. فقد تحوّل شعار نشر الديمقراطية، بما يتضمنه من قيم الحرية وحقوق الإنسان، إلى أداة لتبرير التدخل في شؤون العديد من الدول، سواء عبر التدخل العسكري المباشر كما حدث في العراق وأفغانستان، أو من خلال أدوات غير عسكرية كالمساعدات المشروطة الموجهة للدول غير الديمقراطية ، غير أن هذا التوظيف البراغماتي للقيم الليبرالية أفرز مفارقة واضحة بين الخطاب والممارسة، حيث برزت ازدواجية المعايير بشكل أكثر حدّة خلال إدارة دونالد ترامب، خاصة في سياق الموقف الأمريكي من الحرب على غزة، إذ دعمت الإدارة الأمريكية السياسات الإسرائيلية دعمًا سياسيًا وماديًا واسعًا، مع توفير غطاء دبلوماسي لها داخل المؤسسات الدولية. كما تجلى ذلك في ممارسة الضغوط على بعض الهيئات الدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، بما حال دون تبني مواقف أكثر صرامة تجاه الانتهاكات المرتكبة، وهو ما يتعارض مع المبادئ المعلنة للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

المطلب الثالث: المقاربة البنائية

ظهرت البنائية (Constructivism) في حقل العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة خلال أواخر ثمانينيات القرن العشرين، حيث شكلت إطارًا نظريًا واسعًا لتفسير وتحليل الظواهر الدولية. ويُعد نيكولاس

1- نعمة بختة، " العلاقة بين الاعتماد المتبادل والأمن القومي: تأملات في ضوء النظرية الليبرالية الجديدة"، المركز الديمقراطي العربي، 24. أكتوبر 2024، Https://democraticac.de/?p=100482

2- الحوار النيوواقعي النيوليبرالي، مصدر سابق، ص 32.

أونوف (Nicholas Onuf) من أوائل من صاغ مفهوم البنائية في هذا الحقل، خاصة من خلال عمله "العالم من صنعنا". كما أسهم ألكسندر وندت (Alexander Wendt) إسهامًا حاسمًا في تطوير هذا الاتجاه، لا سيما عبر مقاله الشهير عام 1989 "الفوضى ما تصنعه منها الدول"، وكتابه "النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية" (1999)، حيث عمل على بلورة البنائية كنظرية متكاملة وتعزيز مقاربة "البنائية الاجتماعية." [1]

كما ارتبط بروز البنائية ارتباطًا وثيقًا بانتهاء الحرب الباردة، وهو الحدث الذي عجزت النظريات التقليدية، مثل الواقعية والليبرالية الجديدة، عن تفسيره أو التنبؤ به، خاصة في ظل حدوثه بصورة سلمية دون اللجوء إلى القوة العسكرية. ويُعزى هذا العجز إلى اعتماد تلك النظريات على مقاربة مادية تركز على القوة وتوازنها، وتفترض أن الدول فواعل عقلانية تسعى لتحقيق مصالحها في إطار تنافسي.

في المقابل، تقدم البنائية تفسيرًا مختلفًا ينطلق من أن الواقع الدولي ليس معطى ثابتًا، بل هو بناء اجتماعي يتشكل من خلال الأفكار والمعايير والتفاعلات الإنسانية. ووفقًا لهذا المنظور، فإن أفعال الأفراد، وليس الدول فقط، كان لها دور أساسي في إنهاء الحرب الباردة، خاصة من خلال التحولات الفكرية التي قادها ميخائيل غورباتشوف في السياسة الخارجية السوفياتية، مثل تبني مفهوم "الأمن المشترك."

تميزت البنائية بإحداث نقلة نوعية في دراسة العلاقات الدولية، من خلال تركيزها على العوامل غير المادية، مثل القيم والأفكار والمعايير، إلى جانب العوامل المادية. كما تهتم بدراسة دور الهوية والثقافة والإدراك الجماعي في تشكيل مصالح الدول وسلوكها الخارجي، ويؤكد "ألكسندر وندت" أن البنائية تقوم على فرضيتين أساسيتين:

-الأولى أن بنى النظام الدولي تتشكل أساسًا من الأفكار المشتركة بين الفاعلين، وليس فقط من خلال العوامل المادية، والثانية أن هويات ومصالح الفاعلين ليست معطاة مسبقًا بل تتكون وتتطور عبر التفاعل الاجتماعي، ومن هذا المنطلق، تُعد الهوية عنصرًا محوريًا في التحليل البنائي، إذ يرى وندت أن سلوك الفاعل الدولي يتحدد بناءً على هويته، التي تشكل بدورها مصالحه. وقد طور نموذج "الأنا والآخر" لتفسير كيفية تشكل الهوية وتأثيرها في التفاعلات الدولية [2]

1- التفسير البنائي للأمن والإرهاب في العلاقات الدولية، الحاجة سعود، نور الدين دخان، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، جامعة الجزائر، المجلد 7، العدد 01 ،2022، ص223

2- التفسير البنائي للأمن والإرهاب في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 224.

ومن منظور بنائي، لا تُفهم سياسات إدارة ترامب في الشرق الأوسط باعتبارها مجرد استجابة لمصالح مادية أو حسابات قوة، بل بوصفها نتاجًا لبناءات خطابية وهوايتية أعادت تعريف الفاعلين وتحديد طبيعة التهديدات والتحالفات، فقد اعتمدت الإدارة الأمريكية بشكل واضح على توظيف الخطاب السياسي والإعلامي لإعادة تشكيل صورة بعض الدول والحركات، من خلال وصمها بالإرهاب أو تصويرها كتهديد حضاري، وهو ما أسهم في إضفاء شرعية على سياسات العزل أو المواجهة تجاهها.

في هذا السياق، يمكن تفسير تصنيف جماعة الإخوان المسلمين كمنظمة إرهابية – في الخطاب السياسي الأمريكي وإن لم يُستكمل قانونيًا بشكل شامل – باعتباره عملية "بناء اجتماعي للتهديد"، حيث لا يُنظر إلى الجماعة فقط من خلال سلوكها المادي، بل من خلال تمثيلاتها في الخطاب السياسي كفاعل معادٍ للقيم الغربية وهو ما يعكس إحدى فرضيات البنائية القائلة إن التهديدات ليست معطاة، بل تُبنى عبر التفاعل والخطاب.

كما يظهر البعد البنائي بوضوح في توظيف بعض المرجعيات الدينية في تبرير السياسات، خاصة فيما يتعلق بالتحالف بين الصهيونية اليهودية والتيارات الإنجيلية البروتستانتية في الولايات المتحدة. فهذا التحالف لا يمكن فهمه فقط بمنطق المصالح، بل يرتبط بهويات دينية ورمزية ترى في دعم إسرائيل جزءًا من تصور عقائدي، وهو ما ساهم في تشكيل سياسات مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وهنا يتجلى دور الهوية في تحديد المصالح كما يؤكد ألكسندر وندت [1].

أما فيما يتعلق بالموقف من إيران، فقد ساهم الخطاب الأمريكي في إعادة إنتاجها كـ «عدو مركزي"، ليس فقط بسبب قدراتها المادية، بل من خلال تصويرها كفاعل ثوري يهدد النظام الإقليمي والقيم الغربية. هذا التصور الهوياتي أسهم في تبرير سياسات التصعيد، مثل الانسحاب من الاتفاق النووي وفرض العقوبات، وهو ما يعكس فكرة أن سلوك الدول يتحدد بناءً على كيفية إدراكها لذاتها وللآخر.

وبالنسبة للحرب على غزة، يمكن تفسير الدعم الأمريكي لإسرائيل من خلال البعد البنائي الذي يركز على "ازدواجية المعايير" الناتجة عن بناء هويات متمايزة: حيث يتم تمثيل إسرائيل كحليف ديمقراطي يشترك في القيم، في حين يُصوَّر الطرف الفلسطيني – خاصة الفصائل المقاومة – ضمن إطار أمني/إرهابي. هذا البناء الخطابي يسهم في شرعنه الدعم غير المشروط، رغم التعارض مع مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان.

1- يوسف حمودة نور الدين حتحوت، "دور تيارات الفكر المحافظ في امريكا في رسم السياسة الخارجية اتجاه القضية الفلسطينية "، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، م 7، ع 1 (2021)، ص 121-122

وعليه، يوضح التحليل البنائي أن سياسة إدارة ترامب في الشرق الأوسط لم تكن مجرد انعكاس لمصالح مادية، بل كانت أيضًا نتاجًا لخطابات وهوايات ومعايير اجتماعية، وبذلك، تؤكد هذه الحالة أن ما يعتبر "مصلحة" أو "تهديدًا" ليس ثابتًا، بل يُبنى اجتماعيًا، وهو ما يمثل جوهر الطرح البنائي في تفسير العلاقات الدولية.

المطلب الرابع: مقاربة اتخاد القرار

تسعى هذه المقاربة إلى تحليل مختلف العوامل والمؤثرات التي تتحكم في صناع القرار عند صياغة السياسة الخارجية، من خلال تفسير سلوك الدول انطلاقاً من الدوافع والأهداف والوسائل المعتمدة. ويُعد ريتشارد سنايدر من أبرز رواد هذا الاتجاه، إذ يرى أن اتخاذ القرار هو عملية متتابعة تشارك فيها عدة أطراف ضمن بيئة قرارية محددة، تتأثر بعوامل متعددة مثل الدوافع والخبرة والاختصاص وأنماط الاتصال وتفسير المعلومات. وفي هذا الإطار، تتفاعل هذه العناصر لتحديد الأهداف والوسائل، مما يؤدي في النهاية إلى بلورة قرارات السياسة الخارجية [1].

تركز هذه النظرية على جانب محدد من النظام السياسي، يتمثل في وحدات اتخاذ القرار، وقد أضافت بعدًا مهمًا لدراسة العلاقات الدولية من خلال نقل التحليل من مستوى الدولة كوحدة مجردة إلى مستوى الأفراد صانعي القرار. وقد أكد ريتشارد سنايدر (Richard Snyder) هذا التوجه، حيث دعا إلى دراسة السياسة الدولية من خلال تحليل سلوك الأفراد باعتبارهم فاعلين أساسيين، مما يسهم في جعل التحليل أكثر دقة وترابطًا، ويعزز إمكانية تطبيق المنهج العلمي[2] .

وتنطلق هذه المقاربة من فرضية أساسية مفادها أن العلاقات الدولية هي نتاج مباشر لقرارات صناع القرار، الذين يعكسون في اختياراتهم تفاعل مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية. ويتم تحليل هذا التفاعل من خلال دراسة العلاقة بين الفعل ورد الفعل في البيئة الدولية، حيث يؤدي تكرار هذه التفاعلات إلى تشكل أنماط سلوكية يمكن دراستها وتفسيرها [3].

يركز المنهج كذلك على تحليل إدراكات صانع القرار، وتحديد المتغيرات المؤثرة في قراراته، سواء كانت متغيرات داخلية أو خارجية أو نفسية.

1- فوزي حسن الزبيدي، أصول التحليل السياسي في ضوء نظريات العلاقات الدولية، (دار الثقافة للنشر والتوزيع بيروت، يناير 2018)، ص 151

2- نور الدين حتحوت، مرجع سابق، ص 125.

3- " المرجع نفسه"، ص 126.

ومن الناحية التطبيقية، يقتضي تحليل السياسة الخارجية وفق هذا المنظور دراسة عدة عناصر أساسية، أهمها:

1. **صناع القرار**: من خلال تحليل خصائصهم الشخصية والاجتماعية، مثل الخلفية التعليمية، والانتماء الاجتماعي، والقيم والدوافع النفسية.
2. **بيئة القرار**: وتشمل العوامل السياسية والاجتماعية، والرأي العام، والظروف الداخلية والخارجية المؤثرة.
3. **عملية اتخاذ القرار**: والتي تتضمن جمع المعلومات، وتحليلها، وتحديد طبيعة المشكلة، وبناء نماذج تفسيرية تساعد في فهم النتائج المتوقعة. [1]

في المحصلة، تركز نظرية اتخاذ القرار على الكيفية التي تتفاعل بها الدول، من خلال صناع قرارها، مع المحيط الدولي، حيث يُترجم هذا التفاعل في شكل قرارات تعكس تداخل العوامل المختلفة، سواء كانت بنيوية أو نفسية أو بيئية، وهو ما يجعلها أداة تحليلية فعالة لفهم سلوك الدول في النظام الدولي [2].

انطلاقًا من مقاربة اتخاذ القرار، يمكن تفسير سياسة إدارة ترامب في الشرق الأوسط باعتبارها نتاجًا مباشرًا لتفاعلات معقدة بين خصائص صانع القرار، وبيئة القرار، وطبيعة عملية صنع القرار نفسها. فبدل النظر إلى الولايات المتحدة كوحدة تحليل مجردة، يركز هذا المنظور على دور الأفراد، وفي مقدمتهم الرئيس، في توجيه السياسة الخارجية، حيث لعبت الخصائص الشخصية لترامب دورًا محوريًا في توجيه السياسة الخارجية، حيث اتسم أسلوبه بالنزعة البراغماتية والتفضيل الواضح للقرارات السريعة والمباشرة، إلى جانب اعتماده الكبير على الحدس الشخصي بدل المؤسسات التقليدية. كما تأثرت قراراته بخلفيته كرجل أعمال، ما جعله يميل إلى منطق الصفقات (Deal-making)، كما تميزت إدارة ترامب بنمط خاص اتسم بمركزية القرار في شخص الرئيس، وتراجع دور المؤسسات البيروقراطية التقليدية. فقد تم اتخاذ قرارات مفصلية مثل الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران أو الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، في إطار ضيق نسبيًا من المشاورات، وهو ما يعكس نمطًا شخصانيًا في صنع القرار.

من منظور التحليل النفسي السياسي، يُنظر إلى سلوك صانع القرار باعتباره انعكاسًا لبنيته الإدراكية وسماته الشخصية، التي تؤثر في كيفية تعريفه للمشكلات، وتقديره للمخاطر، واختياره للبدائل. وفي هذا السياق، تشير العديد من الدراسات النفسية التحليلية إلى مجموعة من السمات التي نُسبت إلى شخصية

1- نور الدين حتحوت، مرجع سابق، ص 126.

2- حسن الزبيدي، أصول التحليل السياسي في ضوء نظريات العلاقات الدولية، ص 154.

ترامب، مثل النزعة إلى تضخيم الذات (Narcissistic traits)، والحساسية المفرطة للنقد، والحاجة المستمرة إلى التأكيد والاعتراف، إضافة إلى الميل إلى التفكير الحدّي (ثنائيات: صديق/عدو، ربح/خسارة).

وفي هدا الصدد يرى أحمد مصطفى جابر أن شخصية دونالد ترامب تتسم بما يُعرف بـ"النرجسية الخبيثة"، التي تجمع بين تضخيم الذات والنزعة السلطوية والعدوانية، حيث يميل إلى تبسيط الواقع في ثنائيات حادة (صديق/عدو) واحتكار القرار ورفض النقد تضخيم الذات والشعور بالعظمة، ويؤكد أن هذه السمات لا تقتصر على البعد الفردي، بل تنعكس مباشرة في سلوكه السياسي، فتتحول إلى سياسات قائمة على الهيمنة والتصعيد، كما تعكس في الوقت ذاته الاعتقاد بالتفوق والاستثنائية والسعي الدائم للهيمنة وفرض الرؤية الخاصة [1].

1- احمد مصطفى جابر "الصحة النفسية لترامب: النرجسية الخبيثة، بوابة الهدف الاخبارية، العدد 22، (فبراير 2021): ص 10.

الفصل الثاني

محددات مقاربة ترامب للسلام في منطقة الشرق الاوسط

المبحث الاول: المحددات المؤسسية والسياسية

تحظى الولايات المتحدة الأمريكية بمكانة فاعلة ومؤثرة في السياسة الدولية، حيث لم يعد دورها مقتصراً على كونه شأناً داخلياً، بل أصبح ذا امتدادات عالمية بالنظر إلى انخراطها الواسع في مختلف قضايا النظام الدولي وتأثيرها المباشر في تفاعلاته، ويتجلى ذلك من خلال حضورها القوي في المنظمات الدولية ومساهمتها في توجيه مسارات التفاعلات السياسية العالمية، فضلاً عن سيطرتها النسبية على مؤسسات التمويل الدولية ، وانطلاقاً من هذا الدور تبرز أهمية دراسة عملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال تحليل مختلف الفواعل والمؤسسات المؤثرة فيها، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، والتي تسهم بدرجات متفاوتة في توجيه القرار السياسي، بطرق مباشرة أو غير مباشرة [1].

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية لصنع القرار الخارجي في الولايات المتحدة

تضم هذه الفئة مختلف الأجهزة الحكومية التي تشارك بشكل مباشر في عملية صنع القرار ومن أبرزها:

1. **مؤسسة الرئاسة**

لا تقتصر مؤسسة الرئاسة في النظام السياسي الأمريكي على شخص الرئيس فقط، بل تشمل أيضاً الجهاز التنفيذي المساعد المعروف بالمكتب التنفيذي للرئيس، الذي يضم مجموعة من الهيئات والمكاتب الاستشارية التي تقدم الدعم والمشورة في مختلف المجالات ويتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة تخوله قيادة السياسة الخارجية، باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، والمسؤول عن إبرام المعاهدات الدولية وتعيين السفراء إضافة إلى دوره المركزي في توجيه القرار السياسي الخارجي[2].

وأظهرت هيكلة مكتب الرئيس دونالد ترامب خلال العهدتين الأولى والثانية مزيجًا من الاستمرارية والتكيّف إذ اتسمت العهدة الأولى بعدم الاستقرار وكثرة التغييرات داخل الفريق الرئاسي وتعدد مراكز التأثير، في حين اتجهت العهدة الثانية نحو قدر أكبر من التنظيم والانسجام عبر تعزيز دور رئيس الموظفين واختيار فريق أكثر ولاءً. ومع ذلك، يبقى القاسم المشترك بين العهدتين هو مركزية عملية صنع القرار حول الرئيس نفسه، واعتماده على دائرة ضيقة من المستشارين المقربين، من أبرزهم "**جاريد كوشنر**" و" **إيفانكا ترامب**" إلى جانب شخصيات مؤثرة مثل" **ستيف بانون** " و"**مايك بومبيو**"، مقابل تراجع نسبي لدور المؤسسات البيروقراطية التقليدية، وهو ما يعكس نمطًا قياديًا شخصانيًا يغلب

1- هشام قدري احمد "المؤسسات والقوى المؤثرة في صنع القرار الخارجي في الوما"، مركز حمرابي للدراسات الاستراتيجية، 28 تشرين الاول 2024، ص 02

2- كريس جرات وباتريك بروجان، السياسة الامريكية، ترجمة وفاء عبد القادر (القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة، 2005)، ص 41-44

عليه الطابع البراغماتي والصفقاتي داخل إطار مؤسسي شكلي، وهذا ما يجعل مكتب ترامب أقرب إلى نموذج القيادة الشخصية داخل إطار مؤسسي شكلي، وهو عنصر أساسي لفهم استراتيجيته خاصة في ملفات مثل الشرق الأوسط.

2. الكونغرس

يُعد الكونغرس الهيئة التشريعية في الولايات المتحدة، ويتكون من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ، ويضطلع بدور مهم في عملية صنع القرار الخارجي، فهو يمتلك صلاحيات تشريعية ومالية واسعة تشمل إصدار القوانين، وفرض الضرائب، والموافقة على الميزانية، إضافة إلى دوره في إعلان الحرب أو تفويض الرئيس باستخدام القوة العسكرية، كما يشارك الكونغرس في توجيه السياسة الخارجية من خلال المصادقة على المعاهدات الدولية، والموافقة على التعيينات الدبلوماسية، فضلاً عن ممارسته لرقابة على أداء السلطة التنفيذية [1].

ويتسم الكونغرس الأمريكي في المرحلة الراهنة بحالة من الانقسام بين الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري، مع تسجيل تفوق نسبي وهيمنة ملحوظة للجمهوريين داخل بعض مفاصله، ما يجعل ممارسته لصلاحياته في السياسة الخارجية أكثر تعقيدًا وخضوعًا للتجاذبات الحزبية، فرغم احتفاظه بدوره التشريعي والرقابي، أصبحت عملية اتخاذ القرار الخارجي مرتبطة بدرجة كبيرة بمنطق التوازن والصراع بين الحزبين، في ظل قدرة الحزب الجمهوري على التأثير في توجيه أو عرقلة سياسات السلطة التنفيذية، بدلا امن تحقيق إجماع مؤسس.

3. مجلس الأمن القومي

أُنشئ مجلس الأمن القومي بهدف تقديم المشورة للرئيس في القضايا المرتبطة بالأمن القومي، والعمل على تنسيق السياسات بين مختلف الأجهزة الحكومية، خاصة في المجالات الخارجية والعسكرية ويضطلع المجلس بدور مهم في تقييم القدرات العسكرية والتحديات المحتملة، وتقديم التوصيات للرئيس بما يساعد على اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة [2].

وتتسم تشكيلة مجلس الأمن القومي الأمريكي في ظل حكم دونالد ترامب بطابع يجمع بين البنية المؤسسية التقليدية وهيمنة الدائرة الرئاسية الضيقة. فمن حيث التركيب الرسمي، يضم المجلس الرئيس

1- محمد شرقي، "دور مؤسسات صناعة القرار الخارجي في استراتيجية الهيمنة لأمريكية"، (مجلة الدراسات لدفاع والاستراتيجيات المستقبلية)، ع 3 السداسي الاول 2015، ص 44.

2- محمد شرقي، " دور مؤسسات صناعة القرار الخارجي في الولايات المتحدة " ، مجلة دراسات استراتيجيا الدفاع والمستقبل، ع 3 (السداسي الاول 2025)، ص 38.

ونائبه، ووزراء الخارجية والدفاع، إلى جانب مستشار الأمن القومي الذي يُعد الفاعل المحوري في تنسيق السياسات، فضلًا عن مشاركة رؤساء الأجهزة الاستخباراتية والعسكرية، غير أن خصوصية إدارة ترامب تكمن في بروز شخصيات مؤثرة داخل هذا الإطار، مثل "مايكل فلين "و "جون بولتون" و"روبرت أوبراين"، حيث عكس تداول هذا المنصب درجة من عدم الاستقرار، كما شهد المجلس تراجعًا نسبيًا لدوره المؤسسي لصالح تأثير المستشارين المقربين من الرئيس، خاصة "جاريد كوشنر"، وعليه يمكن القول إن مجلس الأمن القومي في عهد ترامب حافظ على هيكله الرسمي، لكنه عمليًا خضع لمنطق مركزية القرار وشخصنته، حيث تداخلت الأدوار بين المؤسسات الرسمية والدائرة الضيقة للرئيس، ما أثر على تماسك عملية صنع القرار في مجال السياسة الخارجية

4. وزارة الخارجية

تُعد وزارة الخارجية الجهاز التنفيذي المسؤول عن تنفيذ السياسة الخارجية وإدارة العلاقات الدبلوماسية للولايات المتحدة. ويتولى وزير الخارجية، المعين من قبل الرئيس، مهمة الإشراف على العمل الدبلوماسي وتقديم المشورة في القضايا الدولية، ورغم الدور المحوري الذي تضطلع به الوزارة، فإن تأثيرها قد يتراجع في بعض الأحيان لصالح مؤسسات أخرى، مثل مجلس الأمن القومي، خاصة في القضايا ذات الطابع الاستراتيجي[1].

يمكن إسقاط دور وزارة الخارجية الأمريكية على فريقيها في العهدتين الأولى والثانية لـ دونالد ترامب من خلال ملاحظة استمرار الطابع المؤسسي للوزارة مقابل تراجع نسبي لنفوذها لصالح دوائر أخرى مثل مجلس الأمن القومي الأمريكي والدائرة الرئاسية الضيقة. ففي العهدة الأولى (2017–2021)، تعاقب على منصب وزير الخارجية كل من "ريكس تيلرسون" ثم "مايك بومبيو"، حيث عرفت الوزارة خلالها فترات من التباين في النفوذ مقارنة بالبيت الأبيض، مع بروز قرارات خارجية صيغت أحيانًا خارج القنوات الدبلوماسية التقليدية.

وفي العهدة الثانية للرئيس دونالد ترامب (ابتداءً من 2025)، شغل منصب وزير الخارجية "ماركو روبيو Marco Rubio "، حيث يُعد من الشخصيات الجمهورية البارزة داخل الإدارة الجديدة. وقد جاء تعيينه في إطار توجه يهدف إلى تعزيز الانسجام بين وزارة الخارجية والبيت الأبيض، مع استمرار خضوع العمل الدبلوماسي لمنطق التوجيه الرئاسي المباشر في القضايا الاستراتيجية الكبرى

5. وكالة الاستخبارات الامريكية

1– نفس المرجع، ص 46.

تأسست وكالة الاستخبارات المركزية سنة 1947 بموجب قانون الأمن القومي، كبديل لمكتب الخدمات الاستراتيجية، وتُعد من أبرز الأجهزة المعنية بدعم الأمن القومي الأمريكي. وتتمثل مهامها الأساسية في جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها، وتنسيق الأنشطة الاستخباراتية، إضافة إلى تنفيذ العمليات السرية. كما تقدم تقاريرها إلى كل من الرئيس ومجلس الأمن القومي لدعم عملية صنع القرار 1.

وفي ظل حكم دونالد ترامب، واصلت الوكالة أداء دورها كفاعل أساسي في منظومة الأمن القومي، لكنها عملت في سياق اتسم أحيانًا بالتوتر مع البيت الأبيض بسبب اختلاف التقديرات حول بعض القضايا الدولية. وقد تعاقب على رئاستها في هذه المرحلة كل من" مايك بومبيو" ثم "جينا هاسبل"، حيث شهدت الوكالة في عهد "هاسبل" تركيزًا أكبر على العمل الاستخباراتي المهني وتخفيف الطابع السياسي في إدارة الملفات وعليه استمرت الوكالة في عهد ترامب كأداة استراتيجية مهمة في صنع القرار الخارجي، لكنها ظلت خاضعة لتوازن حساس بين استقلاليتها المهنية وتوجيهات السلطة التنفيذية، خاصة في القضايا ذات البعد الأمني والجيواستراتيجي.

المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية

1. الرأي العام

يمثل الرأي العام قوة مؤثرة في توجيه السياسة الخارجية الامريكية، خاصة في ظل النظام الديمقراطي، حيث يمكن أن يدعم أو يقيّد قرارات صانع القرار. ويبرز تأثيره بشكل خاص في أوقات الأزمات، عندما يتجه نحو دعم السياسات المرتبطة بالأمن القومي، حيث شهدت فترة رئاسة دونالد ترامب دورًا متزايدًا للرأي العام في ممارسة الضغط على الحكومة الأمريكية، حيث أصبح أحد الفاعلين غير الرسميين المؤثرين في عملية صنع القرار السياسي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

و تميزت هذه المرحلة بارتفاع مستوى الاستقطاب داخل المجتمع الأمريكي، ما جعل الرأي العام منقسمًا بحدة بين مؤيد ومعارض لسياسات ترامب، وبرز ذلك قضايا كثيرة مثل مثل ملف الهجرة، وإصلاحات النظام الصحي، والعلاقات الخارجية، والتحقيقات المتعلقة بالتدخل الروسي في الانتخابات، في تعبئة الرأي العام بشكل كبير، وحرب الابادة الجماعية في غزة ، ما أدى إلى زيادة الضغط الشعبي والإعلامي على البيت الأبيض لاتخاذ مواقف أو تبرير سياساته. ، وبذلك، أصبح

1- اسلام عبادي واخرون، السياسة الخارجية في عهد ترامب، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، ط1، 2021، ص 17.

الرأي العام في عهد ترامب قوة سياسية ضاغطة وفاعلة، تسهم في توجيه النقاش العام وتقييد أو دعم خيارات الحكومة بحسب توازنات التأييد والمعارضة داخل المجتمع الأمريكي.

2. وسائل الإعلام

تؤدي وسائل الإعلام دور الوسيط بين صانع القرار والرأي العام، حيث تساهم في تشكيل الاتجاهات العامة، ونقل السياسات الحكومية، والتأثير في عملية صنع القرار من خلال التغطية الإعلامية والتحليل السياسي

وفي عهد الرئيس ترامب، لعبت وسائل الإعلام دورًا مزدوجًا في التأثير على السياسة الخارجية وصنع القرار. فمن جهة، مارست ضغطًا كبيرًا على إدارته عبر التغطية النقدية المكثفة لسياساته، ما ساهم في تشكيل الرأي العام وزيادة الرقابة الشعبية. ومن جهة أخرى، اتسمت العلاقة بين ترامب والإعلام بالصدام حيث اتهمها عجة مرات بالتحيز ونشر" الأخبار المزيفة"، مما زاد من حدة الاستقطاب السياسي [1] ، وبذلك لم يعد الإعلام مجرد ناقل للأحداث، بل أصبح فاعلًا ضاغطًا ومؤثرًا ساهم في تعقيد عملية اتخاذ القرار داخل إدارة ترامب.

3. مراكز البحوث والدراسات:

تُعد مراكز البحوث والدراسات في الولايات المتحدة، المعروفة بـ "Think Tanks"، من أبرز الفاعلين في المجالين السياسي والاستراتيجي، حيث يجمع هذا المصطلح بين دلالتي "التفكير" و"القوة"، بما يعكس تداخل المعرفة مع التأثير السياسي. وقد أشار الرئيس إيزنهاور إلى خطورة نفوذ هذه المؤسسات، معتبراً أنه يمثل نوعاً من "التفويض غير المنتخب" الذي لا يخضع للمساءلة. وتلعب هذه المراكز دوراً محورياً في توجيه الرأي العام وصنع القرار، كما تحولت جزئياً إلى جماعات ضغط تؤثر في السياسات الداخلية والخارجية. ومن أبرز هذه المراكز: مؤسسة التراث، مركز مانهاتن للدراسات، المشروع الأمريكي، ومركز هوفر، حيث ينتمي إليها عدد من صناع القرار الأمريكيين، مما يعكس مدى تشابكها مع دوائر الحكم وتأثيرها في رسم السياسات، خاصة في قضايا حساسة كإعادة تشكيل الشرق الأوسط.

4. جماعات الضغط والمصالح

يقصد بجماعات المصالح المنظمات غير حكومية، كالنقابات والاتحادات والجمعيات، التي تسعى للتأثير في العملية السياسية عبر طرح مطالب تعكس مصالح أعضائها، وتلعب هذه الجماعات دورًا محوريًا في الولايات المتحدة، خاصة في توجيه السياسة الخارجية، حيث يحرص صناع القرار على تبني سياسات تحظى بقبولها أو على الأقل لا تثير معارضتها، ويُعدّ اللوبي المؤيد لإسرائيل من أبرز جماعات الضغط، نظرًا لقوته وفعاليته داخل النظام السياسي الأمريكي، وهو ما ساهم في تعزيز

1- اسلام عبادي، السياسة الخارجية في عهد ترامب، مرجع سابق، ص 19.

العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، وفي هدا الصدد يرى الأستاذان "جون ميرشايمر" و"ستيفن والت" ، أن مصطلح "اللوبي" يُستخدم كصيغة مختصرة للدلالة على تحالف واسع وغير رسمي يضم أفرادًا ومنظمات تعمل بنشاط على توجيه السياسة الخارجية الأمريكية في اتجاه داعم لإسرائيل. ويؤكدان أن هذا المفهوم لا يعني وجود تنظيم موحد أو قيادة مركزية، كما لا يفترض وجود اتفاق كامل بين أعضائه حول مختلف القضايا، بل يشير إلى شبكة مرنة ومتنوعة من الفاعلين الذين يجمعهم هدف مشترك يتمثل في التأثير على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية. [1]

ومن جهة أخرى يبرز دور المركب الصناعي العسكري الأمريكي كأحد أهم جماعات الضغط المؤثرة في السياسة الخارجية، حيث يجمع بين المؤسسات العسكرية وشركات الصناعات الدفاعية والكونغرس، ويسعى إلى تعزيز الإنفاق العسكري وتوجيه السياسات بما يخدم استمرارية التفوق العسكري الأمريكي.

وعند إسقاط ذلك على إدارة الرئيس دونالد ترامب، يظهر تأثير اللوبي المؤيد لإسرائيل بشكل واضح في عدد من القرارات الخارجية البارزة، مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها، إضافة إلى دعم اتفاقيات التطبيع (الاتفاقيات الإبراهيمية)، ودعم حرب الابادة الجماعية الاسرائيلية على غزة رغم انتهاكها كل الاعراف والقيم الانسانية، ولعل اخر هده التأثيرات هي توريط الولايات الامريكية في الحرب ضد إيران والتي أضرت كثيرا بصورة امريكا داخليا وخارجيا

و تعكس هذه القرارات توافقًا كبيرًا بين توجهات الإدارة ومطالب هذا اللوبي اليهودي، سواء عبر التأثير المباشر أو من خلال البيئة السياسية الداعمة له داخل الولايات المتحدة ، أو عن طريق الابتزاز السياسي بواسطة ملفات فساد أو جرائم جنسية لا أخلاقية (جزيرة ابستين)، وبذلك يتضح أن جماعات المصالح بما فيها اللوبي المؤيد لإسرائيل والمركب الصناعي العسكري، لعبت دورًا مهمًا في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب، من خلال التأثير على أولويات القرار ودعم خيارات استراتيجية معينة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط

1- عمل أكاديمي لكل من جون مير شايمر وستيفن والت نشرت عام 2006 يناقشان فيه دور اللوبي اليهودي في امريكا والتأثير الذي يقوم به في الضغط على القرار الخارجي، خاصة في منطقة الشرق الاوسط لصالح اسرائيل وقد نتج عنه ردود فعل قوية من طرف اللوبي اليهودي على الكاتبين.

المبحث الثاني: المحددات التاريخية والاستراتيجية

تُعدّ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية من أكثر السياسات تأثيراً في بنية النظام الدولي، حيث شهدت عبر مسارها التاريخي تحولات عميقة ارتبطت بتغير مكانة الولايات المتحدة من دولة ناشئة إلى قوة مهيمنة. ولم يكن هذا التطور وليد الصدفة، بل جاء نتيجة تفاعل بين مراحل تاريخية متعاقبة ومحددات استراتيجية ثابتة نسبياً، شكلت في مجموعها الإطار الناظم للسلوك الخارجي الأمريكي.

المطلب الأول: التطور التاريخي في بناء السلوك الخارجي الامريكي

يُظهر التتبع التاريخي لتطور صناعة القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مسارًا تدريجيًا يعكس تحولات عميقة في بنية الدولة وأهدافها الاستراتيجية. فقد انطلقت الثورة الأمريكية ضد الاستعمار البريطاني سنة 1775 نتيجة لسياسات الحكم الملكي الاستبدادي بهدف تحقيق الحرية والمساواة، وهو ما أفضى إلى إعلان الاستقلال في 4 يوليو 1776 بقيادة جورج واشنطن. وبعد حرب استمرت ثماني سنوات، وبدعم من فرنسا وإسبانيا وهولندا، تمكنت المستعمرات من تحقيق النصر، لتُقر بريطانيا باستقلالها رسميًا بموجب معاهدة باريس.

ومع بداية مرحلة بناء الدولة، تم إقرار الدستور الأمريكي الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1789، حيث تولى جورج واشنطن رئاسة الدولة كأول رئيس لها.

وفي أعقاب الاستقلال، اتجهت الولايات المتحدة إلى بلورة سياسة خارجية تهدف إلى تثبيت أركان الدولة الجديدة، وضمان الاعتراف الدولي بها، مع السعي التدريجي لتعزيز نفوذها في محيطها الإقليمي والدولي مرت الولايات المتحدة الامريكية على صعيد سياستها الخارجية على عدة مراحل:

أولاً: مرحلة العزلة منذ (1776):

عقب الاستقلال، تبنت الولايات المتحدة توجهاً قائماً على الانكفاء نحو الداخل، بهدف بناء دولة قوية قادرة على حماية سيادتها وضمان استقرارها. وقد ارتكز هذا التوجه على تجنب الانخراط في الصراعات الأوروبية، والتركيز على التنمية الداخلية بمختلف أبعادها. وأسهمت هذه المرحلة في إرساء دعائم القوة الاقتصادية والمؤسساتية التي شكلت أساس التحول لاحقاً نحو الانفتاح الخارجي[1].

1- رقولي كريم، السياسة الخارجية للولايات المتحدة، مدخل نظري، جامعة سطيف، معدة لطلبة المركز الجامعي بريكة، ص 298.

ثانياً: مرحلة الانخراط المحتشم (1914–1945):

مع اندلاع الحربين العالميتين، بدأت الولايات المتحدة في الانخراط التدريجي في الشؤون الدولية، غير أن هذا الانخراط ظل محكوماً بمنطق الحذر والانتقائية. وقد سعت إلى تحقيق التوازن بين مصالحها القومية والالتزام بمبادئ الشرعية الدولية، مع دعم السلم والأمن الدوليين دون الانغماس الكامل في النزاعات[1].

ثالثاً: مرحلة القوة العظمى في ظل الحرب الباردة (1945–1990):

أفرزت نهاية الحرب العالمية الثانية نظاماً دولياً ثنائي القطبية، برزت فيه الولايات المتحدة كقوة عظمى قائدة للمعسكر الغربي في مواجهة الاتحاد السوفياتي. وتمحورت استراتيجيتها خلال هذه المرحلة حول احتواء التمدد الشيوعي، وتعزيز التحالفات الدولية، وتكريس توازن القوى، مع توظيف الأدوات العسكرية والاقتصادية والإيديولوجية لخدمة هذا الهدف[2].

رابعاً: مرحلة الهيمنة الأحادية منذ (1990):

مع انهيار الاتحاد السوفياتي، انتقلت الولايات المتحدة إلى موقع القوة المهيمنة، حيث سعت إلى إعادة تشكيل النظام الدولي وفق رؤيتها ومصالحها. وقد تميزت هذه المرحلة بتزايد التدخلات العسكرية، وتكثيف استخدام أدوات القوة الصلبة والناعمة، إضافة إلى العمل على نشر النموذج الليبرالي الأمريكي.

كما اتسمت هذه المرحلة بتكثيف التدخلات العسكرية في مناطق متعددة من العالم، خاصة في الشرق الأوسط، وبرز الاستخدام المتكامل لأدوات القوة الصلبة، من خلال التفوق العسكري، وأدوات القوة الناعمة، عبر نشر القيم الليبرالية وتعزيز المؤسسات الدولية. وفي هذا السياق عملت الولايات المتحدة على ترسيخ نموذجها السياسي والاقتصادي القائم باعتباره الإطار المرجعي للنظام الدولي الجديد الذي يفرض نوع من "القيادة العالمية" التي تستند إلى مزيج من الردع العسكري، والتأثير السياسي، والهيمنة الاقتصادية، بما يعكس انتقال النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية.

1- المرجع نفسه، ص 299.

2- رقولي كريم، السياسة الخارجية للولايات المتحدة، نفس المرجع، ص 299.

خامسا: مرحلة ما بعد احداث 11 سبتمبر 2001

شكّلت أحداث هجمات 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول مفصلية في مسار السياسة الخارجية لـ الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تعرضت البلاد لهجمات غير مسبوقة استهدفت رموز قوتها الاقتصادية والعسكرية، ما أدى إلى إدخالها في مرحلة جديدة اتسمت بالتحديات الأمنية المعقدة. وقد انعكست هذه الأحداث بشكل مباشر على مكانة الولايات المتحدة كقوة مهيمنة على النظام الدولي، ودفعتها إلى تبني مقاربة أكثر صرامة في مواجهة التهديدات[1].

في هذا السياق، أعلنت الإدارة الأمريكية بقيادة جورج بوش الابن ما عُرف بـ"الحرب على الإرهاب"، مستهدفة ليس فقط التنظيمات الإرهابية، بل أيضًا الدول والجهات التي يُشتبه في دعمها أو إيوائها. وقد قامت هذه المقاربة على مجموعة من المرتكزات الأساسية أبرزها:

- الاعتماد على القوة العسكرية الاستثنائية كأداة رئيسية لحماية الأمن القومي.
- تبني مبدأ الحرب الاستباقية لمواجهة التهديدات قبل تحققها.
- السعي إلى نشر الديمقراطية باعتبارها وسيلة للحد من التطرف وعدم الاستقرار.
- استخدام القوة لمواجهة التهديدات المركبة، بما في ذلك الإرهاب الدولي، والدول المارقة، والدول الفاشلة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل مما أعاد توجيه السياسة الخارجية الأمريكية نحو مزيد من التدخل والانخراط في الشؤون الدولية، خاصة منطقة الشرق الأوسط[2].

المطلب الثاني: المحددات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الاوسط

تأثرت السياسة الخارجية الأمريكية بجملة من المحددات الاستراتيجية الجوهرية التي أسهمت في توجيه سلوكها الخارجي، من أبرزها:

اولا: أولوية الحفاظ على أمن الحلفاء الاستراتيجيين:

يُعَدّ ضمان أمن الحلفاء وفي مقدمتهم إسرائيل، أحدَ الثوابتِ المحورية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ، إذ تنظر واشنطن إلى أمن إسرائيل باعتباره جزءاً لا يتجزأ من منظومة مصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، لما لهذه المنطقة من أهمية جيوسياسية وأمنية واقتصادية بالغة، ويعزّز هذا التوجه ما صرّح به جو بايدن سنة (1986) ، لما كان سيناتورا حيث قال " حان الوقت

1- اسلام عبادي واخرون، مرجع سابق، ص 17.

2- جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: مكتبة العبيكان)، ص 38.

لنتوقف عن الاعتذار عن دعمنا لإسرائيل ...، انه أحسن استثمار تقوم به الولايات المتحدة ، لولم تكن هناك اسرائيل لكان على الو م ا أن تخلق اسرائيل اخرى لحماية مصالحها في المنطقة " [1] ، في إشارةٍ إلى مكانتها الوظيفية كحليف استراتيجي متقدّم يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة، سواء من حيث الحفاظ على التوازنات الإقليمية، أو دعم النفوذ الأمريكي، أو حماية المصالح الحيوية المرتبطة بالأمن والطاقة.

ومن جهة أخرى شكّل خطاب حماية أمن دول الخليج العربي أحد المرتكزات الأساسية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ سبعينيات القرن العشرين، خاصة بعد ما عُرف بعقيدة كارتر2 التي نصّت صراحة على اعتبار منطقة الخليج مجالًا حيويًا للمصالح الاستراتيجية الأمريكية. وقد تُرجم هذا الالتزام إلى حضور عسكري مكثف من خلال إنشاء قواعد عسكرية في عدد من الدول الخليجية، بهدف ضمان أمن إمدادات الطاقة وحماية الحلفاء الإقليميين.

غير أن هذه السردية التقليدية بدأت تفقد جزءًا من مصداقيتها في ظل التحولات الجيوسياسية الأخيرة، خاصة مع الحرب الاخيرة بين إيران والولايات المتحدة، حيث كشفت هذه الحرب عن حدود الالتزام الأمريكي الفعلي بأمن دول الخليج مقارنة بأولويات أخرى. وقد برزت هذه المفارقة بشكل أوضح في سياق المواجهات غير المباشرة والتصعيدات العسكرية، التي أظهرت أن الاستجابة الأمريكية لا تتطابق دائمًا مع الخطاب المعلن حول الحماية الشاملة للحلفاء الخليجيين.

ثانيا: الهيمنة على مصادر الطاقة

يُعدّ قطاع الطاقة من أكثر القطاعات تأثراً بالتغيرات الدولية والداخلية، حيث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتفاعلات الجيوسياسية والتحولات الاقتصادية العالمية. وتبرز أهمية الطاقة من خلال كونها عنصراً أساسياً في رسم سياسات الدول الكبرى، خاصة في ظل سعيها المستمر إلى تأمين مصادرها وضمان استقرار إمداداتها، وقد شهدت الساحة الدولية تحولات عميقة في موازين القوى، جعلت من التحكم في مصادر الطاقة، ولا سيما النفط والغاز، أحد أبرز محددات القوة والنفوذ الدولي. كما أدى تزايد الطلب

1- فيديو لخطاب للرئيس بايدن يوم كان سيناتور موجود على النت (https://www.youtube.com/shorts/Glhsatjag3M)

2- أعلن جيمي كارتر في خطابه سنة 1980 (عقيدة كارتر) أن منطقة الخليج العربي تمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة، مؤكدًا أن أي محاولة للسيطرة عليها من قبل قوة خارجية ستُواجه بالقوة العسكرية. كما شدد على ضرورة حماية تدفق النفط وتعزيز الوجود العسكري الأمريكي لضمان أمن المنطقة وحلفائها

العالمي على الطاقة، نتيجة النمو الصناعي والتكنولوجي، إلى احتدام المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى، التي تسعى إلى ضمان تدفق هذه الموارد الحيوية بشكل مستمر[1].

وفي هذا الإطار، تبرز الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل رئيسي سعى إلى تكريس نوع من الهيمنة على منابع النفط في الشرق الأوسط، ليس بالضرورة عبر السيطرة المباشرة، بل من خلال بناء تحالفات استراتيجية، وإنشاء قواعد عسكرية، وضمان أمن الأنظمة الحليفة، بما يسمح لها بالتحكم غير المباشر في تدفقات النفط العالمية. كما تجلّت هذه الهيمنة في تدخلاتها السياسية والعسكرية، وسعيها المستمر للحفاظ على استقرار الإمدادات النفطية بما يخدم مصالحها ومصالح حلفائها، ويمنع في الوقت ذاته بروز قوى منافسة قد تهدد هذا النفوذ.

ثالثا: منع بروز قوى مهددة للمصالح الأمريكية:

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى احتواء أو إضعاف القوى والدول التي تُعدّ تهديداً لمصالحها أو لنفوذها الدولي، وذلك عبر توظيف مزيج من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، في إطار الحفاظ على موقعها القيادي في النظام الدولي. ويتجلى هذا التوجه بوضوح في سياق الحرب العراقية الإيرانية، حيث انتهجت واشنطن سياسة قائمة على إدارة الصراع واستنزاف طرفيه، بما يمنع بروز قوة إقليمية مهيمنة في منطقة الخليج، وفي هذا الإطار، يُنسب إلى هنري كيسنجر قوله إن "من المؤسف أن الطرفين لا يمكن أن يخسرا معاً" [2]، وهو ما يعكس منطق توازن القوى الذي حكم المقاربة الأمريكية. وقد تجسدت هذه السياسة عملياً من خلال تقديم دعم غير مباشر للعراق، مقابل انخراطها في اتصالات سرية مع إيران كما كشفت عنه فضيحة " إيران–كونترا" [3]، إلى جانب السماح لحلفائها بدعم العراق مالياً وعسكرياً.

وقد مهد هذا الاستنزاف لاحقاً لمرحلة جديدة، تمثلت في فرض حصار اقتصادي صارم على العراق خلال التسعينيات، أعقبه غزو العراق، حيث جرى استهداف قدراته العسكرية والاقتصادية، بما أدى إلى إضعاف الدولة وتفكيك بنيتها، والسعي للسيطرة على مواردها وإعادة تشكيل نظامها السياسي بما يخدم مصالحها

1– سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006، ص 215.

2– نقلت صحيفة نيويورك تايمز عن الصحفي lesil gelb حيث نقل عن كيسنج وزير الخارجية الامريكي السابق وقوله" من المؤسف انهما لا يمكنهما الخسارة معا.

3– فضيحة "إيران كونترا " اثارتها بعض الصحف اللبنانية كشف عن معلومات موثقة تثبت بيع اسلحة متطورة لإيران من طرف أمريكا عبر طرف ثالث وهو إسرائيل.

ومن جهة أخرى، سعت الولايات المتحدة إلى تطبيق مقاربة مشابهة تجاه إيران، عبر فرض عقوبات اقتصادية ممتدة منذ عقود، والضغط لعزلها دولياً، بل وصلت الى الاعتداء العسكري على البنية التحتية والقواعد الاستراتيجية بما فيها المفاعلات النووية ، في إطار محاولة إضعافها داخلياً ودفعها نحو تغيير سلوكها أو نظامها السياسي، بما ينسجم مع المصالح الأمريكية في المنطقة ، وبذلك تعكس هذه السياسات نمطاً استراتيجياً قائماً على استنزاف الخصوم، ثم إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية بما يخدم الهيمنة الأمريكية وفرض اسرائيل كقوة اقليمية .

المبحث الثالث: المحددات الجيواقتصادية والامنية للمقاربة الامريكية في الشرق الاوسط في عهد ترامب

المطلب الاول: المحددات الجيواقتصادية في مقاربة الادارة الامريكية في عهد ترامب

يُعدّ "إدوارد لوتواك" من أبرز منظّري التحولات التي شهدها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث قدّم مفهوم الجيواقتصادية بوصفه إطارًا تحليليًا لفهم طبيعة التنافس بين الدول في ظل تراجع مركزية القوة العسكرية التقليدية. ويعرّف لوتواك هذا المفهوم باعتباره نمطًا استراتيجيًا جديدًا تتصدر فيه الأدوات الاقتصادية كالتجارة والاستثمار والتكنولوجيا موقع الصدارة في توجيه السياسات الخارجية، بدلًا من الاعتماد الحصري على الأدوات العسكرية [1]

وفي هذا الصدد، تتمحور المقاربة الاقتصادية للرئيس دونالد ترامب في الشرق الأوسط، خلال فترتي حكمه الاولى والثانية، حول توظيف أدوات الجيو اقتصاد كبديل نسبي للأدوات العسكرية التقليدية بما يعزز الهيمنة الأمريكية بأساليب أقل كلفة وأكثر نجاعة، حيث تقوم هذه المقاربة على إعادة توجيه السياسة الخارجية الأمريكية نحو تعظيم المكاسب الاقتصادية والاستراتيجية، من خلال توسيع الشراكات التجارية، وتشجيع تدفقات الاستثمار، وتعزيز التفوق التكنولوجي، لا سيما في مجالات الطاقة والتقنيات المتقدمة.

وتستند هذه الرؤية إلى جملة من المرتكزات الأساسية، من أبرزها إعادة تعريف العلاقة بين **الاقتصاد والأمن**، عبر تقليص الاعتماد على التواجد العسكري المباشر، مقابل توسيع استخدام الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية لتثبيت النفوذ الأمريكي، خصوصًا في سياق التنافس المتصاعد مع الصين. كما

1- الجيواقتصادية الامريكية في الشرق الاوسط، نجم الدين أجار، رؤية تركية، جامعة ماردين ارتوكولو، تركيا، 2025، ص 09

تعطي هذه المقاربة أولوية خاصة لتعزيز الشراكات مع دول الشرق الأوسط، ولا سيما دول الخليج العربي، من خلال توسيع التعاون في مجالات الطاقة والتكنولوجيا المتقدمة، وتنويع سلاسل التوريد بما يعزز المصالح المشتركة ويكرّس الاعتماد المتبادل[1]

وقد تمحورت الاستراتيجية الاقتصادية الأمريكية في الشرق الأوسط خلال عهد ترامب حول مبدأ "أمريكا أولاً"، معتمدةً نهجًا واقعيًا يدمج بين الدبلوماسية والضغط الاقتصادي. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحويل المنطقة إلى فضاء تجاري واستثماري مستقر يخدم المصالح الأمريكية، مع تقليص التكاليف العسكرية، ومواجهة النفوذ المتنامي لكل من الصين وروسيا عبر تعزيز الهيمنة الاقتصادية الأمريكية، خاصة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية.

وتتجلى أبرز ملامح هذه الاستراتيجية في عدة عناصر رئيسية، أهمها تبنّي منظور تجاري براغماتي، حيث تعاملت الإدارة الأمريكية مع قضايا الشرق الأوسط بعقلية اقتصادية قائمة على تحقيق عوائد مباشرة وجذب الاستثمارات، بدلًا من التركيز التقليدي على نشر الديمقراطية. كما ركزت على تعزيز تحالفات الطاقة من خلال توطيد العلاقات مع دول الخليج وتركيا وإسرائيل، بما يساهم في استقرار سوق الطاقة العالمي وفقًا للمصالح الأمريكية.

وفي السياق ذاته، مثّلت "صفقة القرن" البعد الاقتصادي–السياسي لهذه الاستراتيجية، إذ سعت إلى إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية عبر طرح مشاريع استثمارية كبرى كبديل عن التسويات السياسية التقليدية في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. كما عملت الاستراتيجية على مواجهة النفوذ الأجنبي، من خلال تقديم بدائل أمريكية في مجالات البنية التحتية والتكنولوجيا، بهدف الحد من التغلغل المتزايد لكل من الصين وروسيا في المنطقة وتهدف هذه المقاربة إلى الحفاظ على الهيمنة والتفوق الأمريكي في الشرق الأوسط، من خلال توظيف الأدوات الاقتصادية كوسيلة لاحتواء ومنع تمدد كل من الصين وروسيا، اللتين تسعيان إلى تعزيز حضورهما في المنطقة عبر الاستثمارات الاستراتيجية، ومشاريع البنية التحتية، والتعاون في مجالات الطاقة والتسليح. وفي هذا السياق، تعمل الولايات المتحدة على إعادة تشكيل شبكات الاعتماد الاقتصادي والتكنولوجي بما يضمن استمرار تفوقها، والانتقال من الهيمنة العسكرية إلى الهيمنة الاقتصادية–التكنولوجية والحد من فرص الاختراق الجيوسياسي للقوى المنافسة خاصة الصين.

المطلب الثاني: المحددات الامنية لمقاربة ادارة ترامب في الشرق الاوسط

يُعدّ الشرق الأوسط أحد أهم المجالات الحيوية في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لموقعه الجيوسياسي وموارده الطاقوية، فضلاً عن ارتباطه بأمن حلفاء واشنطن، وعلى

1- المرجع نفسه، ص 11

رأسهم إسرائيل ودول الخليج العربي و تركيا وقد شهدت السياسة الخارجية الأمريكية خلال عهدتي دونالد ترامب تحولات مهمة في إدراك التهديدات الأمنية، من خلال التركيز على أدوات الردع بدل التدخل العسكري المباشر ، ويمكن تحديد اهم هده التحديات والتهديدات الامنية التي ساهمت في بلورة مقاربة ادارة الرئيس ترامب خلال العهدة الاولى والثانية من حكمه في النقاط التالية :

اولا: التهديدات الأمنية ا خلال الولاية الأولى (2017–2021)

1. التهديد الإيراني كأولوية استراتيجية

شكّلت إيران التهديد الأبرز، خاصة بعد الانسحاب من الاتفاق النووي عام 2018، حيث تصاعدت التوترات الإقليمية وتزايدت احتمالات المواجهة. حيث اعتبرت الولايات المتحدة ان جهودها في محاربة انتشار السلاح النووي في المنطقة قد نجحت باستثناء الحالة الايرانية، وقد بلغ التصعيد ذروته باغتيال قاسم سليماني سنة 2020، في خطوة عكست تحولاً في قواعد الاشتباك بين إيران والولايات المتحدة [1].

2. الإرهاب العابر للحدود

أصبح التصدي على الارهاب مكونا رئيسيا للاستراتيجية الامريكية في المنطقة، وعلى الرغم من إعلان القضاء العسكري على داعش، فإن التنظيم حافظ على قدرته العملياتية عبر اعتماد استراتيجية "الخلايا النائمة"، لا سيما في سوريا والعراق، الأمر الذي يؤكد تحول التهديد من نمط تقليدي إلى تهديد غير متماثل يتسم بالمرونة والاستمرارية [2]

3. عدم الاستقرار والتنافس الدولي

أدت النزاعات المزمنة في اليمن وسوريا إلى تفكك الهياكل المؤسسية للدولة وظهور بيئة أمنية رخوة، أتاحت تصاعد دور الفاعلين غير الحكوميين. وبالتوازي مع ذلك، عززت روسيا حضورها

1– السياسة الخارجية اتجاه الشرق الاوسط، طاسي نور الهدى، عبد العزيز لزهر، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 9، ال عدد02، 2025، ص 750

2– فواز جرجس، داش الى أين جهاديو ما بعد القاعدة، ترجمة محمد شيا، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2024)، ص 72.

العسكري المباشر، في حين وسّعت الصين نفوذها الاقتصادي، وهو ما أسهم في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية ضمن إطار تنافس دولي متزايد، زاد من تعقيد البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط.

ثانيا: التهديدات الأمنية خلال الولاية الثانية (2025)

1. الحروب غير التقليدية

البيئة الأمنية تحولًا ملحوظًا في أنماط التهديد، حيث برزت الحروب السيبرانية وحروب الوكلاء كأدوات رئيسية لإدارة الصراع، مدعومة بالاستخدام المتنامي للطائرات المسيّرة ذات الكلفة المنخفضة والفعالية العالية. ويعكس هذا التحول انتقال النظام الدولي من نموذج الحروب التقليدية إلى نموذج الصراعات غير المتماثلة والمركّبة، التي تُدار بأدوات تكنولوجية ووسائل غير مباشرة. تراجع الثقة في الحماية الأمريكية.

2. تراجع الثقة في الحماية الأمريكية

أسهم تذبذب الالتزام الأمريكي في المجال الأمني في إعادة تشكيل إدراكات الحلفاء لطبيعة المظلة الأمنية التي توفرها واشنطن، حيث اتجهت العديد من دول الشرق الأوسط إلى تبني استراتيجيات بديلة قائمة على تنويع الشراكات وتعدد مصادر الحماية. وقد تعمّق هذا التحول في أعقاب التصعيد الأخير بين الولايات المتحدة وإيران، والذي كشف عن حدود الاستجابة الأمريكية، مما أضعف الثقة في مصداقية الالتزامات الأمنية التقليدية وأعاد طرح تساؤلات حول مستقبل نظام التحالفات في المنطقة.

3. تهديدات أمن الطاقة

تحوّلت الطاقة إلى ركيزة أساسية في الصراع الجيوسياسي، حيث لم تعد مجرد مورد اقتصادي، بل أضحت أداة استراتيجية تُستخدم للتأثير في سلوك الفاعلين الدوليين. وأصبحت الولايات المتحدة ترى السيطرة على منابع النفط في الشرق الاوسط والتأثير على منظمة أبك عن طريق الضغط على البلدان أشرق أوسطية قضية أمن قومي خالص، ولدلك تحرص على مواجهة التهديدات التي تستهدف إمدادات النفط والبنية التحتية المرتبطة بها، سواء عبر الهجمات غير المباشرة أو من خلال تهديد

الممرات الحيوية مثل مضيق هرمز، الأمر الذي يعكس تزايد الترابط بين الأمن الطاقوي والأمن الدولي [1]

4. حرب غزة

شكّلت الحرب في قطاع غزة، في أعقاب عملية "طوفان الأقصى"، نقطة تحوّل مفصلية في بنية البيئة الأمنية الإقليمية، حيث أسهمت في إعادة تشكيل أنماط التهديد والتفاعلات الاستراتيجية في الشرق الأوسط. فقد أدّى اتساع رقعة المواجهة إلى انتقالها من إطارها المحلي إلى مستوى إقليمي أوسع، عبر انخراط غير مباشر لعدد من الفاعلين الإقليميين، سواء من خلال الدعم اللوجستي أو السياسي أو حتى الانخراط المحدود في العمليات العسكرية. وفي هذا السياق، برزت ملامح امتداد الصراع إلى جبهات أخرى، لاسيما في جنوب لبنان من خلال تصاعد المواجهات، وفي اليمن عبر استهداف الملاحة الدولية والضربات المتبادلة، فضلاً عن تزايد حدة التوتر مع إيران سواء عبر المواجهة غير المباشرة أو التهديدات المتبادلة.

تجاوز الدعم الأميركي لإسرائيل مسألة وقوف حليف مع حليفة في وقت الحرب، بل تعدى ذلك إلى أخذ دور فاعل في الحرب ليس من الناحية العسكرية فحسب، بل كذلك من ناحية قيادة الدور السياسي للحرب ووضع أفق سياسي لها، يمنح المزيد من الشرعية للأهداف العسكرية الإسرائيلية. فالولايات المتحدة هي جزء من اتخاذ القرارات العسكرية والسياسية للحرب، ويتمحور هدفها الأساس على المستوى الاستراتيجي في ربط الأهداف العسكرية الإسرائيلية مع المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة. وفي هذا الإطار، تبرز تداعيات هذه التهديدات بشكل مباشر على الأمن القومي الأمريكي، إذ تمسّ جوهر المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة، وعلى رأسها ضمان أمن حلفائها، خصوصاً إسرائيل، وحماية تدفقات الطاقة واستقرار الأسواق العالمية، إلى جانب تأمين الممرات البحرية الحيوية كالبحر الأحمر والخليج العربي. كما تفرض هذه التطورات تحديات متزايدة على الوجود العسكري الأمريكي وقواعده في المنطقة، وتزيد من احتمالات الانخراط العسكري المباشر أو غير المباشر، بما يثقل كلفة الاستراتيجية الأمريكية ويقوّض مساعيها لإعادة توجيه اهتمامها نحو مناطق جيوسياسية أخرى [2]

1- عيادي إسلام، "الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، افي ظل أجندات السياسة- الخارجية الامريكية، المركز الديمقراطي .العربي للمدرسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2018، ص 61

2- المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، مركز مدار، الدور الامريكي في الحرب على غزة، 28 أكتوبر 2023، ص 23.

5. التصعيد الإيراني

تواصل إيران توسيع نطاق نفوذها الإقليمي من خلال توظيف استراتيجية "الحرب بالوكالة"، عبر دعم وتمكين شبكة من الفاعلين غير الدولتين المنتشرين في عدد من بؤر التوتر في الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار، برزت الساحتان العراقية والسورية كمجالين رئيسيين لنشاط هذه الجماعات، حيث تصاعدت وتيرة استهداف المصالح الأمريكية، بما في ذلك القواعد العسكرية والأفراد، عبر هجمات صاروخية وطائرات مسيّرة. ويعكس هذا النمط من السلوك سعي طهران إلى ممارسة ضغوط غير مباشرة على الولايات المتحدة، وتقويض حضورها العسكري، دون الانزلاق إلى مواجهة مباشرة شاملة، وهو ما يندرج ضمن مقاربة ردع غير متماثل تهدف إلى إعادة تشكيل توازن القوى الإقليمي لصالحها.

6. تهديد الممرات البحرية

برزت تهديدات متزايدة للممرات البحرية الاستراتيجية في المنطقة، وعلى رأسها مضيق هرمز وباب المندب، باعتبارهما من أهم الشرايين الحيوية للتجارة العالمية وتدفقات الطاقة. وقد تفاقمت هذه التهديدات بشكل لافت في ظل تصاعد هجمات جماعة "أنصار الله" (الحوثيين) في البحر الأحمر، والتي استهدفت سفنًا تجارية وناقلات نفط، سواء بشكل مباشر أو عبر تهديدات الملاحة الدولية، وأسهمت هذه التطورات في إحداث اضطرابات ملحوظة في سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، فضلًا عن إعادة توجيه بعض المسارات التجارية ، ويعكس هذا التصعيد تحوّل الفضاء البحري إلى ساحة مركزية للصراع غير المباشر، حيث تُستخدم أدوات غير تقليدية للضغط الجيوسياسي، بما يهدد حرية الملاحة ويقوّض استقرار النظام التجاري الدولي، كما تكتسب هذه التهديدات أبعادًا استراتيجية أوسع نظرًا لارتباطها بأمن الطاقة العالمي ومصالح القوى الكبرى.

وفي هذا الإطار، تنعكس هذه التهديدات بشكل مباشر على الأمن القومي الأمريكي في عهدة الرئيس ترامب، إذ تمسّ أحد المرتكزات الأساسية للاستراتيجية الأمريكية والمتمثلة في ضمان حرية الملاحة وتأمين الممرات البحرية الدولية، فتعطّل حركة التجارة عبر هذه المضائق الحيوية يهدد استقرار الأسواق العالمية، بما فيها الاقتصاد الأمريكي، كما يفرض أعباء إضافية على القدرات العسكرية الأمريكية من خلال ضرورة تكثيف الانتشار البحري وحماية خطوط الإمداد. علاوة على ذلك، يعزّز هذا الوضع من احتمالات الانخراط العسكري الأمريكي المباشر أو التصعيد مع الفاعلين المدعومين من قوى إقليمية،

وعلى رأسها إيران، بما قد يؤدي إلى توسيع نطاق الصراع ورفع كلفته الاستراتيجية على الولايات المتحدة [1].

المبحث الرابع: المحددات الشخصية والايديولوجية للرئيس ترامب

تلعب الخصائص النفسية والشخصية لقادة الدول في عالم السياسة الدولية، دورًا محوريًا في توجيه القرارات المصيرية، لا سيّما في مجال السياسة الخارجية الذي يعكس توجهات الدولة ومصالحها الاستراتيجية. وفي هذا السياق، يمثل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حالة مثيرة للاهتمام تتطلب التحليل، نظرًا لأسلوبه غير التقليدي في القيادة، وقراراته المفاجئة التي كثيرًا ما أثارت الجدل داخل الولايات المتحدة وخارجها

المطلب الاول: نبذة عن نشأة وحياة الرئيس ترامب

دونالد جون ترامب هو رجل أعمال أمريكي وُلد في 14 يونيو عام 1946 في مدينة نيويورك. بدأ ترامب انخراطه الجاد في السياسة عام 2015، عندما أعلن ترشحه رسمياً عن الحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية الأمريكية. فاز ترامب في الانتخابات عام 2016، وشغل منصب الرئيس الأمريكي الخامس والأربعين خلال الفترة من 2017 حتى عام 2021. ثم أُعيد انتخابه في عام 2024، ليصبح بذلك الرئيس السابع والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية كما يعتبر ترامب أول شخص يُنتخب كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية وهو لا يتمتع بأي خبرة حكومية أو عسكرية ، وتستلزم محاولة فهم الخصائص السيكولوجية لدونالد ترامب التعرف على البيئة التي نشأ فيها، إذ وُلد كابن رابع من بين خمسة أبناء" لفريد ترامب "و"ماري آن ماكلويد"، وقد أثّرت نشأته – في بيئة تتسم بالبرود العاطفي والإهمال الأسري – على تكوين شخصيته؛ فقد كانت والدته تعاني من المرض في طفولته المبكرة، مما أدى إلى غياب الحنان والرعاية، بينما كان والده صارمًا ومنشغلًا في أعماله، مما جعله قليل التفاعل مع أطفاله، وترى ماري ترامب، ابنة أخ دونالد ترامب، أن ترامب تعرّض لما يمكن اعتباره شكلاً من الإساءة في طفولته ، ففي مرحلة مفصلية من تطوّر شخصيته، عانى من الإهمال العاطفي من والديه؛ إذ كانت والدته شبه غائبة بسبب مرضها المتكرر، بينما اتّسم والده بالصرامة والجمود العاطفي. ونتيجة لذلك، لم تُلبَّ احتياجات ترامب النفسية في طفولته، مما انعكس لاحقًا في سمات شخصيته مثل القلق الداخلي، وعدم قدرته على تنظيم عواطفه، والحاجة المستمرة للتقدير. كما تبنى سلوكيات سلبية مثل التنمر والعدوانية ووصفت ماري ترامب والد ترامب بأنه كان مصاباً باضطراب الشخصية المعادية للمجتمع (sociopath) وأعراضه تشمل

1- بن يحي عتيقة، " السياسة الخارجية الامريكية تجاه إ إيران في ظل إ ادارة دونالد ترامب"، مجلة البحوث في كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تيارت، م4، ع 01 (2018)، ص 253.

انعدام التعاطف، والقدرة على الكذب دون الشعور بالذنب، وعدم الاكتراث بالقيم الأخلاقية، بالإضافة إلى سلوكيات عدوانية وتجاهل تام لحقوق الغير [1]

وأثّر والد ترامب بشكلٍ بالغ في تشكيل ملامح شخصيته، لا سيّما من حيث تشجيعه على التنافسية المفرطة بين أبنائه واعتماده أسلوبًا تربويًا صارمًا. فقد وجّه الأب معظم اهتمامه وتوقعاته العالية نحو الابن الأكبر، "فريد جونيور"، الذي لم يتمكن من تلبية طموحاته، ما جعله عِرضه لانتقادات متكررة وإهانات مستمرة، وهي أساليب اعتاد الأب اللجوء إليها عند فشله، وفي هذا السياق سعى دونالد ترامب جاهدًا لاجتذاب انتباه والده، وحاول تعويض فشل شقيقه ليأخذ مكانه في نظر أبيه، وقد ترك هذا الأسلوب التربوي أثرًا عميقًا في شخصية ترامب، إذ تبنّى سلوكيات مماثلة مثل السعي القهري للنجاح، ورفض الاعتراف بالفشل، واستخدام الإهانة كوسيلة للسيطرة والتفوّق [2]

تزعم "ماري "إلى أن نجاح دونالد ترامب لم يكن نتيجة لجهوده الذاتية، بل اعتمد بدرجة كبيرة على الدعم المتواصل من والده، الذي حرص دائمًا على إحاطته بأشخاص يتمتعون بالخبرة والكفاءة، مما ساهم في تعزيز شعوره بالنجاح الزائف. هذا الدعم المتواصل أدّى إلى ترسيخ شعور العظمة لديه، وزيّف تصوّره للواقع، مما عزّز سلوكه النرجسي وميله للكذب

المطلب ثاني: السمات السيكولوجية والشخصية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب

تُظهر دراسة شخصية دونالد ترامب أهمية العامل الفردي في توجيه السياسة الأمريكية خلال المرحلة المقبلة، وذلك رغم رسوخ البنية المؤسسية للنظام السياسي الأمريكي. فشخصية ترامب تميل بطبيعتها إلى فرض رؤيتها الخاصة، مع إبداء قدر محدود من الالتزام بالقيود المؤسسية التقليدية. وتستند هذه القراءة إلى تحليل سلوكه السياسي خلال فترة حكمه (2016–2020) وبداية عهدته الثانية (2025)، إضافة إلى ما تناولته الأدبيات والدراسات حوله، مثل دراسة عالم النفس "دان مارك آدمز" وكتاب "الخوف" لـ"Bob Woodward "[3]، وغيرها من المصادر. ويمكن إبراز أبرز ملامح هذه الشخصية كما يلي:

1– ريهام محمد أبو عبيد واخرون،" دور الخصائص السيكولوجية للقيادة السياسية في عملية صنع القرار الخارجي" (المركز الديمقراطي العربي، جامعة الاسكندرية، مصر، أغسطس 2026)، ص17
(https://democraticac.de/?p=10592435)

2– ريهام محمد أبو عبيد واخرون، مرجع سابق، ص 36

3– كتاب الصحفي الامريكي بوب وودوارد وهو تحقيق صحفي عميق يكشف كيفية صناعة القرار في البيت الابيض اعتمادا على شهادات مسؤولين كبار ووثائق داخلية

أولاً: النزعة النرجسية

تُعرّف الجمعية الأمريكية لعلم النفس الشخصية النرجسية بأنها "نمط من السمات والسلوكيات يتميز بالاهتمام المفرط بالذات والمبالغة في تقدير الذات ومن بعض سمات الشخصية النرجسية، الغرور والشعور بالعظمة، كما يرى صاحب الشخصية النرجسية نفسه استثنائي ومتميز عن الآخرين، لديه رغبة قوية في الحصول على الإعجاب المستمر، الافتقار إلى التعاطف، كما أن تصرفاته تتسم بالغطرسة والاستعلاء[1]

تُجمع العديد من الدراسات على أن ترامب يتمتع بدرجة عالية من النرجسية، حيث يميل إلى تضخيم صورته الذاتية، ويعتقد بتفوقه وقدرته الاستثنائية على الفهم واتخاذ القرار. كما يتبنى خطاب "المنقذ"، ويرى نفسه دائماً في موقع المنتصر، مع ميل واضح إلى إنكار الإخفاقات أو التقليل من شأنها[2].

وتتضح نرجسية ترامب في حديثه المتواصل عن نفسه في مختلف السياقات وتمجيده الدائم لقدراته ونجاحه وذكائه وتفخيمه الزائد عن حده لإنجازاته ورغبته المستمرة في نيل الإعجاب والقبول من الجماهير. وللتدليل على ذلك، نستعرض بعض المواقف التي تبرز سمات شخصية ترامب، ومنها: أولاً، حرصه على ربط اسمه بعدد كبير ومتنوع من المنتجات والمشاريع، مثل Trump Tower في نيويورك. ثانيًا، تصريحه بعد شهر فقط من توليه الرئاسة بأن إدارته قد تكون الأعظم في تاريخ الولايات المتحدة، وبأن رئاسته أنجزت ما لم تحققه أي إدارة أخرى خلال فترة زمنية قصيرة. ثالثًا، سعيه الدائم إلى الظهور الإعلامي من خلال إثارة الجدل والتغريدات الكثيرة العدد والغير منضبطة على منصات التواصل الاجتماعي، واتباع سلوكيات استثنائية، واتخاذ مواقف غير مسبوقة في تاريخ الولايات المتحدة.

ثانياً: صعوبة التنبؤ بالسلوك السياسي

تتسم شخصية ترامب بدرجة عالية من عدم القابلية للتنبؤ، نتيجة غياب إطار فكري مؤسسي أو أيديولوجي واضح يوجه قراراته. وغالباً ما يتسم سلوكه بالاندفاع، بل وأحياناً

1- American Psychological Association. "Narcissistic Personality." **APA Dictionary of Psychology**. Last modified January 4, 2024. Accessed 25/4/2025. Available at: https://dictionary.apa.org/narcissistic-personality

2- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، شخصية ترامب وتعامله مع القضية الفلسطينية، محسن محمد صالح، ص 04 https://www.alzaytouna.net/2024/11/11

بالمجازفة، خاصة في مجال السياسة الخارجية، حيث يستند في بعض مواقفه إلى معطيات غير مكتملة أو تقديرات غير دقيقة. وقد عبّر بعض الفاعلين المؤثرين عن هذه المخاوف، مثل رجل الأعمال" "Haim Saban، الذي أشار إلى احتمالية تقلب مواقفه بشكل مفاجئ [1].

ثالثاً: الطابع البراغماتي (شخصية التاجر)

تعكس خلفية ترامب كرجل أعمال توجهاً براغماتياً قائماً على حسابات الربح والخسارة، حيث يتعامل مع العلاقات الدولية بمنطق الصفقات. ويُوظف أدوات الضغط والابتزاز السياسي لتحقيق مكاسب، سواء مع الخصوم أو الحلفاء، وهو ما يعزز نزعة "تسييل" السياسة الخارجية لخدمة المصالح المباشرة.

رابعاً: التأثيرات الدينية (الإنجيلية)

تلعب التيارات المسيحية الإنجيلية دوراً مهماً في تشكيل قاعدة ترامب السياسية، كما تؤثر بعض تصوراتها العقائدية—خاصة المتعلقة بالنبوءات—في توجهاته تجاه الشرق الأوسط. وقد انعكس ذلك في سياسات داعمة لإسرائيل، دون إعطاء أولوية تُذكر لمبادئ القانون الدولي أو حقوق الشعب الفلسطيني[2].

خامساً: هاجس الإنجاز التاريخي

يميل ترامب إلى تقديم نفسه كشخصية تاريخية حاسمة، تسعى إلى تحقيق إنجازات كبرى بغض النظر عن ردود الفعل الداخلية أو الدولية. وقد تجلى ذلك في قرارات بارزة، مثل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان، إضافة إلى طرح مبادرات سياسية كـ"صفقة القرن" و "اتفاقيات ابراهام ."

سادساً: ميل نحو صناعة الأزمات وإدارتها

تُظهر شخصية ترامب نزوعاً إلى خلق الأزمات كوسيلة لإعادة تشكيل التوازنات، مع تبني أسلوب "حافة الهاوية" في إدارة الصراعات. ورغم أن هذا الأسلوب قد يحقق مكاسب ظرفية، إلا أنه ينطوي على مخاطر عالية، إذ قد يؤدي إلى تصعيد غير محسوب أو إلى تعبئة قوى معارضة قادرة على الحد من فعاليته أو إفشال سياساته.

1- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مرجع سابق، ص 12

2- نفس المرجع، ص 13

المطلب الثالث: المحددات الايديولوجية والادراكية للرئيس ترامب اتجاه الشرق الاوسط

بدا التبرير الايديولوجي والديني أكثر وضوحا في عالم السياسة في الولايات المتحدة مع كتابات " فرانسيس فوكوياما " في كتابه "نهاية التاريخ"، حيث بدا يفتش عن مرتكزات دينية وروحية للنظرية الليبرالية الغربية وقد تبنى "فرانسيس فوكوياما" الدفاع عن المسيحية بوصفها الإطار الحضاري الذي أسهم في تشكّل المجتمعات الديمقراطية الغربية، معتبراً أن فكرة الحرية قد بلغت اكتمالها في ظل التجربة المسيحية الأوروبية. وفي المقابل، وجّه انتقادات حادة للإسلام، معتبراً أنه يشكّل تحدياً للممارسات الليبرالية، وأن عودة الأصولية الإسلامية تمثل تهديداً للمشروع الغربي، وقد شكّلت هذه الأطروحات خلفية فكرية ساهمت في بلورة سياسات التدخل، خاصة في عهد جورج "دبليو بوش" ضمن ما عُرف بـ"مشروع الشرق الأوسط الكبير"، الذي استهدف إعادة تشكيل المنطقة وفق نموذج ليبرالي غربي، وهو ما تجلّى عملياً في غزو العراق 2003 واحتلال افغانستان فيما بعد[1]

وفي هذا الإطار، برز توظيف واضح للبعد الديني في تبرير السياسات الخارجية في الولايات المتحدة، حيث تحوّلت المرجعيات القيمية ذات الطابع الديني إلى عنصر فاعل في خطاب النخبة المحافظة، كما تعكسه تصريحات شخصيات دينية مثل "جيم روبنسون"، فضلاً عن تصريحات بوش نفسه التي ربط فيها قراراته العسكرية بإرادة إلهية.حيث صرح بوش بعيد احتلال العراق " ان الله امره بقتال طالبان، والله امره بمحاربة صدام حسين ففعل "[2]

واستمراراً لهذا المنحى، يمكن ملاحظة أن إدارة دونالد ترامب، رغم أن شخصيته لا تُصنّف ضمن النماذج المتدينة تقليدياً، إلا أنها حملت طابعاً أيديولوجياً متأثراً بحضور قوي للتيار الإنجيلي المحافظ داخل دوائر الحكم. فقد ضمّت الإدارة شخصيات بارزة ذات توجهات دينية، مثل "مايك بنس" و"مايك بومبيو"، الذين سعوا إلى توظيف البعد القيمي والديني في توجيه السياسة الخارجية، لا سيما فيما يتعلق بدعم إسرائيل وإعادة تعريف أولويات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وعليه، يظهر أن توظيف الدين في السياسة الخارجية الأمريكية لم يكن مقتصراً على إدارة بعينها، بل يشكّل امتداداً لنمط أيديولوجي يتجدد بتغيّر الإدارات، مع اختلاف في درجة حضوره وحدّة تأثيره، وصولا إلى إدارة ترامب، وهكذا تحولت التبريرية الدينية الى عنصر قيمي فاعل في صياغة السيطرة

1- محمد مراد، السياسة الامريكية اتجاه الوطن العربي دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2009، ص 40.

2- جهاد الخازن، المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيين، دار الساقي، بيروت، ط1 ،2005، ص22 -23

الامريكية، فالأغلبية النخبوية من المحافظين الانجيليين ينطلقون في ثقافتهم السياسية من منطلق ديني بحث [1]

اولا: المحددات الايديولوجية للرئيس ترامب اتجاه الشرق الاوسط

يمكن القول إن رؤية ترامب للشرق الأوسط هي نتاج تفاعل بين أيديولوجيا قومية محافظة وإدراك براغماتي قائم على منطق السوق والصفقات، وهو ما جعل سياسته تميل إلى العملية والانتقائية، مع التركيز على النتائج الملموسة أكثر من الالتزام بالمبادئ التقليدية للسياسة الخارجية الأمريكي ،حيث شكّل شعار "أمريكا أولاً" الإطار المرجعي الناظم لسياسته الخارجية ، ويعكس هذا التوجه نزعة واضحة نحو تغليب المصلحة الوطنية الأمريكية على ما سواها من اعتبارات، سواء كانت قانونية أو أخلاقية أو مرتبطة بالتحالفات التقليدية ، وقد تجلى ذلك في سعيه إلى تقليص الانخراط العسكري المباشر في المنطقة مقابل الاعتماد على أدوات أقل كلفة وأكثر مردودية، كالعقوبات الاقتصادية، والضغوط السياسية، وإبرام الصفقات الاستراتيجية التي تضمن تعظيم المكاسب الأمريكية.

كما تأثرت هذه الرؤية بالتيارات المحافظة داخل الولايات المتحدة، وعلى رأسها التيار المحافظ الجديد، إلى جانب اليمين الديني، لا سيما التيارات الإنجيلية التي تُولي أهمية خاصة لدعم إسرائيل. ويُفسّر هذا التأثير جملة من القرارات المفصلية، أبرزها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وهو ما يعكس تداخلاً بين الأبعاد الأيديولوجية والدينية في صياغة السياسة الخارجية. وفي هذا الإطار، لم تعد منطقة الشرق الأوسط تُقارب من منظور نشر الديمقراطية أو إعادة بناء الأنظمة السياسية، كما كان سائداً في مراحل سابقة، بل أُعيد تعريفها باعتبارها مجالاً حيوياً لتحقيق الاستقرار بما يخدم المصالح الأمريكية ويعزز أمن حلفائها، كما لم يقتصر تأثير التيارات الدينية المحافظة على مستوى التوجهات العامة، بل امتد ليشمل ممارسات رمزية وطقوساً ذات دلالات دينية داخل بعض المحافل الرسمية، بما في ذلك داخل البيت الأبيض. فقد برزت مظاهر مثل قيام رجال دين بصلوات ومباركات للرئيس وطاقمه، وهو ما يعكس حضوراً معنوياً للدين في المجال السياسي، ويؤشر إلى تزايد التداخل بين الديني والرسمي في بعض جوانب صناعة القرار.

كما ظهر هذا التأثير في الخطاب السياسي لبعض المسؤولين خلال إدارة دونالد ترامب، حيث تم توظيف مفردات وشعارات ذات طابع ديني، إلى جانب استلهام نصوص دينية في تبرير مواقف سياسية أو أمنية. وفي بعض الحالات، تم تأطير الصراعات في الشرق الأوسط ضمن

1- جهاد الخازن، " المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيون "، (بيروت، دار الساقي، ط1، 2005)، ص 11 -20.

سرديات رمزية ذات أبعاد دينية، حيث جرى تصويرها—بشكل غير مباشر—كامتداد لصراعات تاريخية كبرى.[1]

ثانياً: المحددات الإدراكية لشخصية الرئيس ترامب اتجاه منطقة الشرق الاوسط

ترتبط المحددات الإدراكية للرئيس الأمريكي Donald Trump بخلفيته المهنية كرجل أعمال، وهو ما انعكس بوضوح على نمط تفكيره السياسي وسلوكه في إدارة العلاقات الدولية. فقد تبنى مقاربة قائمة على منطق الصفقات(Deal-making) ، حيث ينظر إلى التفاعلات الدولية بوصفها مجالاً للتفاوض وتحقيق المكاسب، أكثر من كونها منظومة محكومة بقواعد مؤسسية ثابتة أو التزامات استراتيجية طويلة الأمد. وفي هذا السياق، تصبح القرارات السياسية خاضعة لحسابات الربح والخسارة، بما يعزز الطابع البراغماتي في سلوكه الخارجي، كما يتسم إدراكه بدرجة من التبسيط والاختزال في فهم القضايا الدولية المعقدة، إذ يميل إلى تصنيف الفاعلين ضمن ثنائيات حادة مثل "رابحين/خاسرين" أو "حلفاء/خصوم"، وهو ما يؤثر على طبيعة استجاباته للأزمات. وقد انعكس هذا النمط الإدراكي على تعامله مع ملفات حساسة في الشرق الأوسط، كالعلاقات مع إيران أو إدارة الصراع العربي–الإسرائيلي، حيث غلبت المقاربات المباشرة والسريعة على المعالجات متعددة الأبعاد[2]

إضافة إلى ذلك، أظهر ترامب نزعة تشكيكية تجاه المؤسسات الدولية والتحالفات التقليدية، مفضلاً السياسات الأحادية واتخاذ قرارات سريعة ذات طابع شخصي. وقد تجسد ذلك في إعادة النظر في عدد من الاتفاقيات الدولية أو الانسحاب منها، بما يعكس توجهاً نحو إعادة تعريف دور الولايات المتحدة في النظام الدولي وفق رؤية أقل التزاماً بالقواعد الجماعية وأكثر ميلاً إلى الاستقلالية في صنع القرار[3].

1- مثلا كانت عدة خطابات لوزير الدفاع الحالي " pete hegsth " تصف الحرب في الشرق الاوسط أنها امتداد للحروب الصليبية التي اوقفت امتداد المسلمين في كل العالم كما تمثل الرموز والوشم الدي رسمه في اجزاء من جسده عبارات دينية متطرفة تعبر عن الكراهية الدينية للأخر.

2- بن يحيى عتيقة، مرجع سابق، ص 810.

3- نفس المرجع، ص 809.

الفصل الثالث

مضامين وحدود مقاربة الرئيس ترامب لصناعة السلام في الشرق الاوسط

يركّز هذا الفصل على التطبيقات العملية لرؤية دونالد ترامب في فرض السلام في الشرق الأوسط، من خلال تحليل السياسات والإجراءات التي اعتمدتها إدارته لترجمة هذه الرؤية إلى واقع ملموس، سواء عبر المبادرات السياسية أو الأدوات الاقتصادية أو الترتيبات الأمنية. كما يناقش تفاعلات الإرادة السياسية لترامب في التعامل مع أحداث مفصلية أثّرت في واقع المنطقة، مثل عملية طوفان الأقصى، والتحولات المرتبطة بتغيّر النظام في سوريا، إضافة إلى تصاعد النفوذ الإيراني، وذلك بهدف تقييم مدى قدرة هذه المقاربة على التكيّف مع التحولات الإقليمية المتسارعة ومدى نجاحها في تحقيق سلام مستدام ،علاوة على ذلك، يناقش الفصل التداعيات الإقليمية لهذه المقاربة، من حيث تأثيرها على القضية الفلسطينية، وعلى بنية التحالفات في المنطقة، خاصة في ظل ما عرف بصفقة القرن، واتفاقيات التطبيع التي أعادت رسم العلاقات بين عدد من الدول العربية وإسرائيل.

كما لا يغفل الفصل الوقوف عند حدود هذه المقاربة، من خلال تحليل الإكراهات البنيوية والسياسية التي واجهتها، سواء على المستوى الداخلي الأمريكي أو على مستوى البيئة الإقليمية والدولية، إضافة إلى تقييم مدى نجاحها أو إخفاقها في تحقيق سلام مستدام وعادل في المنطقة.

المبحث الاول: مضامين رؤية ترامب وتطبيقاتها العملية

المطلب الاول: المضامين السياسية ـ "صفقة القرن" كإطار استراتيجي لإعادة تشكيل منطقة الشرق الاوسط

أولا: التعريف بصفقة القرن

في أعقاب تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 20 يناير/كانون الثاني 2017، برز توجه واضح لدى إدارته نحو إعادة صياغة مقاربة جديدة لتسوية الصراع في الشرق الأوسط، لا سيما الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. وقد تجلّى هذا التوجه منذ حملته الانتخابية، حيث عبّر عن طموحه لإبرام "صفقة تاريخية" تحقق السلام بين الطرفين، معتبرًا ذلك إنجازًا سياسيًا استثنائيًا.[1]

وفي هذا السياق، ظهرت "صفقة القرن" كمبادرة أمريكية ذات أبعاد سياسية واستراتيجية مركبة، اتسمت في مراحلها الأولى بالغموض من حيث مضمونها وآليات تنفيذها، كما تجاوزت في تصورها الإطار التقليدي للتسوية الثنائية لتندرج ضمن رؤية إقليمية أوسع تهدف إلى إعادة

1– ابراهيم حمامي، " صفقة القرن الحلم القديم الجديد "، (لندن، أغسطس 2018)، ص05 .

ترتيب التوازنات في الشرق الأوسط، مع إشراك أطراف عربية فاعلة مثل مصر والأردن ودول أخرى[1].

وفي إطار الجهود التمهيدية لبلورة هذه المبادرة، قاد "جاريد كوشنر"، صهر ومستشار الرئيس الأمريكي، إلى جانب المبعوث الأمريكي "جيسون غرينبلات"، وفدًا رسميًا في جولة دبلوماسية شملت عددًا من الدول العربية، وهي الأردن، والسعودية، ومصر، وقطر، إضافة إلى إسرائيل. وقد تمثّل الهدف الأساسي لهذه الجولة في تسويق خطة الإدارة الأمريكية للسلام، والسعي إلى حشد الدعم الإقليمي لها، من خلال تهيئة المناخ السياسي والدبلوماسي لتقبّل مضامينها قبل الإعلان الرسمي عنها ومن هذا المنطلق، يمكن فهم صفقة القرن باعتبارها مقاربة مرحلية لإدارة الصراع أكثر من كونها حلاً نهائيًا له، حيث سعت إلى احتواء التوترات وفرض واقع سياسي جديد تدريجيًا، بدلًا من معالجة جذور النزاع بشكل شامل، وفي هذا الإطار برزت تسمية "صفقة القرن" كإطار إعلامي وسياسي للمبادرة، ولم يكن اختيارها اعتباطيًا، بل عكس توجّهًا مقصودًا لإضفاء طابع تاريخي واستثنائي عليها، وتقديمها باعتبارها اختراقًا نوعيًا في مسار الصراع، غير أن هذا الطرح استند في جوهره إلى إعادة صياغة تصورات وأفكار تتقاطع بدرجة كبيرة مع الرؤية الإسرائيلية التقليدية مع محاولة تسويقها في قالب جديد يوحي بالابتكار

وقد تُوّج هذا المسار بالإعلان الرسمي عن الخطة في 28 يناير/كانون الثاني 2020، خلال مؤتمر صحفي عقده الرئيس دونالد ترامب بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، حيث تم الكشف عن الخطوط العريضة للمبادرة. وتضمنت الخطة تصورات تعكس انحيازًا واضحًا للرؤية الإسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بوضع مدينة القدس، التي أكد ترامب أنها ستظل عاصمة لإسرائيل، في مقابل طرح تصور لدولة فلسطينية بشروط محددة، وعليه قُدّمت صفقة القرن باعتبارها "فرصة أخيرة" لتسوية الصراع في حين اعتبرها الجانب الإسرائيلي فرصة استراتيجية لا ينبغي تفويتها، وهو ما ساهم في تعميق الجدل السياسي حولها، وزيادة حدة الانقسام بشأنها على المستويين الإقليمي والدولي [2]

وختاما يمكن أن تُعرف "صفقة القرن" أو خطة السلام التي طرحها دونالد ترامب بأنها مبادرة سياسية تمثل تصورًا أمريكيًا لتسوية الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، حيث تهدف إلى إيجاد حل للنزاع القائم بين الطرفين. وقد أعدّت هذه الخطة من قبل إدارة الرئيس الأمريكي، في إطار

1- صفاي العيد، قنفود رمضان " القضية الفلسطينية والوضع الراهن صفقة القرن نموذجا"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 07، العدد 02، جوان 2021، ص 434.

2- صفاي العيد، قنفود رمضان، ص 435.

سعيها لإعادة تشكيل مسار عملية السلام في الشرق الأوسط وفق رؤية جديدة تستند إلى اعتبارات سياسية واستراتيجية أوسع[1].

ثانيا: التأصيل لفكرة صفقة القرن

سعيًا من إدارة دونالد ترامب إلى ترسيخ فكرة "صفقة القرن" وإيصالها إلى مختلف أطراف المجتمع الدولي، عملت على تهيئة الأرضية السياسية والدبلوماسية اللازمة لطرحها، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الخطوات التمهيدية التي سبقت الإعلان الرسمي عنها. ويمكن إبراز أهم هذه الخطوات فيما يلي:

1- قانون جاستا (JASTA) ومواجهة رعاة الإرهاب

في إطار التمهيد السياسي لطرح "صفقة القرن"، اعتمدت إدارة دونالد ترامب قانون "جاستا" سنة 2016 كأداة قانونية لمواجهة ما يُعرف برعاة الإرهاب، حيث يتيح لضحايا الهجمات الإرهابية مقاضاة الدول أو الجهات التي يثبت تورطها في دعم هذه الأنشطة، بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد شكّل هذا القانون وسيلة ضغط فعالة على عدد من الدول، خاصة السعودية والإمارات، لما قد يترتب عنه من ملاحقات قضائية داخل الولايات المتحدة. وهو ما دفع هذه الدول إلى انتهاج سياسات أكثر حذرًا وتعاونًا مع التوجهات الأمريكية، تفاديًا لأي تداعيات قانونية أو اقتصادية محتملة، مما يعكس توظيف الأدوات القانونية ضمن الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة [2].

2- نقل السفارة الأمريكية إلى القدس

لم يكن قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وليد إدارة دونالد ترامب، بل يعود إلى سنة 1995 حين أقرّ الكونغرس ما عُرف بقانون "سفارة القدس"، الذي نصّ على نقلها من تل أبيب. غير أن تنفيذ هذا القرار ظل مؤجلًا من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقب، ومع وصول ترامب إلى السلطة، تم تفعيل القرار، حيث أعلن في 6 ديسمبر/كانون الأول 2017 الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ليتم لاحقًا افتتاح السفارة رسميًا في 14 مايو/أيار 2018 داخل مقر مؤقت، إلى حين استكمال نقلها بشكل

1- ابراهيم حمامي، مرجع سابق، ص 17.

2- عبد الوهاب عمروش وحفيظة طالب، " صفقة القرن 2020: تسوية القضية الفلسطينية أم تصفيتها"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، م 9، ع 01 (2021)، ص 810

كامل. وقد مثّل هذا الإجراء تحولًا مهمًا في السياسة الأمريكية، واعتُبر خطوة عملية في إطار التمهيد لطرح "صفقة القرن" [1].

3- العقوبات الاقتصادية:

في إطار التمهيد لفرض رؤيتها في الشرق الأوسط ودعمها لإسرائيل، انتهجت إدارة دونالد ترامب سياسة العقوبات الاقتصادية كأداة ضغط، حيث عملت على إحداث اختلالات في التوازنات المالية لبعض الأطراف المرتبطة بالقضية الفلسطينية. وشمل ذلك تقليص أو وقف التمويل لوكالة الأونروا، والضغط على دول مثل الأردن وتركيا، إلى جانب فرض عقوبات على حزب الله وكل الجهات الداعمة له. وقد هدفت هذه الإجراءات إلى إعادة تشكيل البيئة الإقليمية بما يتماشى مع التوجهات الأمريكية ويؤثر على موازين القوى في المنطقة [2].

4- فتح مجال التعاون مع الكيان الصهيوني:

إلى جانب العقوبات والإجراءات السياسية، عملت إدارة دونالد ترامب على توسيع مجالات التعاون والانفتاح الإقليمي تجاه إسرائيل، من خلال دعم اندماجها في محيطها العربي. وقد تجلّى ذلك في تشجيع مشاريع مشتركة، مثل إدماجها في بعض التصورات المرتبطة بمشروع "نيوم" [3]، إضافة إلى تعزيز التنسيق الأمني والعسكري عبر مناورات مشتركة مع بعض دول الخليج. كما تم السماح للطيران الإسرائيلي باستخدام المجال الجوي السعودي في 30 نوفمبر 2020، في خطوة تعكس تحولًا تدريجيًا نحو تطبيع العلاقات، بما يخدم إعادة تشكيل البيئة الإقليمية بما يتوافق مع التوجهات الأمريكية [4].

1- صفادي العيد، مرجع سابق، ص 432.

2- صفادي العيد، مرجع سابق، ص 433

3- يُعد مشروع نيوم أحد أبرز المشاريع التنموية والاستراتيجية التي أُطلقت في إطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وهو مشروع مدينة مستقبلية عابرة للحدود في شمال غرب المملكة، على ساحل البحر الأحمر وخليج العقبة. يهدف المشروع إلى إنشاء منطقة اقتصادية واستثمارية متقدمة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والابتكار، مع التركيز على قطاعات مثل الطاقة المتجددة، الذكاء الاصطناعي، السياحة، والصناعات المستقبلية.

4- أمين المشاقبة وبكر البدور،" صفقة القرن المضمون والخيارات التحديات والافاق"، (الاردن، مركز الدراسات الشرق الاوسط، 2021)، ص ص 13 -14.

ثالثا: مضامين صفقة القرن

على الرغم من أن إدارة دونالد ترامب لم تكشف رسميًا عن التفاصيل الكاملة للخطة التي عملت على إعدادها والترويج لها منذ فترة بهدف إنهاء الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، فإن التسريبات التي تداولتها العديد من وسائل الإعلام العربية والأجنبية أسهمت في تقديم صورة أولية عن طبيعة الطرح الأمريكي، وكشفت عن أبرز ملامحه والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. ويمكن، بناءً على هذه المعطيات، تلخيص المضامين الأساسية لصفقة القرن في النقاط التالية:

1- انتهاك حق الشعب الفلسطيني في حق السيادة وتقرير المصير

تضمنت "صفقة القرن" أنه عند الإقدام على توقيع اتفاق السلام بين دولة فلسطينية وبنيامين نتنياهو في إطار ما يُعرف بصفقة القرن، يبقى الكيان الصهيوني محتفظًا بالمسؤولية الأمنية العليا داخل دولة فلسطين. مع التطلع إلى أن يكون الفلسطينيون مسؤولين عن أكبر قدر ممكن من أمنهم الداخلي، وفق الشروط التي تبناها كل من دونالد ترامب ونتنياهو، وفي حال عجزت فلسطين عن تلبية جميع أو أي معيار من المعايير الأمنية في أي وقت، فإن لإسرائيل الحق في زيادة حضورها الأمني في جميع أو جزء من دولة فلسطين، وذلك تأكيدًا على تلبية حاجاتها الأمنية المتسعة، والتي وردت ضمن فحوى صفقة القرن.

كما نصت الصفقة على فرض بعض القيود على السلطات السيادية في المناطق الفلسطينية، أهمها الحفاظ على المسؤولية الأمنية الإسرائيلية، والسيطرة على المجال الجوي وغرب نهر الأردن، بما يخلق حلاً واقعياً لعيش الدولتين بأمن وسلام، على أساس المبادئ التي صُممت عليها الصفقة، والتي تقوم على أسس السلام والازدهار لكل من الإسرائيليين والفلسطيني ، ويُطرح هذا النموذج باعتباره فرصة للفلسطينيين لممارسة الحكم الذاتي في إطار دولة غير مكتملة السيادة، بما يتيح لهم، حسب تصور الخطة، حياة وطنية كريمة دون تهديد أمن إسرائيل، مع موافقة إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية مشروطة باتفاقات أمنية [1]

وعليه، فإن هذه البنود التي تتضمن استمرار السيطرة والاحتلال الأمني تُعد، وفق العديد من القراءات، انتهاكًا صارخًا للمواثيق الدولية التي تنادي بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

2- القدس عاصمة إسرائيل

1- صفاي العيد، قنفود رمضان، مرجع سابق، ص 435.

تُعدّ مسألة اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل من أخطر وأبرز البنود التي تضمنتها "صفقة القرن". فقد نصّت الخطة على أن القدس مدينة مقدسة لعدة ديانات، الأمر الذي يستدعي – وفق تصورها – التعامل مع قضية الأماكن المقدسة بحذر، كما اعتبرت أنّ إدارة إسرائيل للمدينة خلال الفترة السابقة اتسمت بالحفاظ على انفتاحها وأمنها، وهو الوضع الذي ينبغي استمراره ، وفي هذا الإطارأعلن دونالد ترامب في 6 ديسمبر 2017 اعترافه بالقدس عاصمة موحّدة لإسرائيل، مع الإشارة في المقابل إلى إمكانية أن يكون الجزء الشرقي من المدينة عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية ،وبموجب هذه الرؤية وُضع الفلسطينيون المقيمون في القدس أمام ثلاثة خيارات: إمّا الحصول على الجنسية الإسرائيلية، أو أن يصبحوا مواطنين في الدولة الفلسطينية، أو الاحتفاظ بوضعهم كمقيمين دائمين داخل إسرائيل. كما تضمنت الخطة طرح فكرة تقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً، إلى جانب التأكيد على إبقاء القدس مدينة مفتوحة أمام مختلف الأديان[1]

وعليه، يعكس هذا البند توجهاً نحو إعادة صياغة الواقع السياسي والديموغرافي في القدس، بما قد يُفضي إلى إضعاف الهوية الوطنية الفلسطينية، ووضع السكان أمام خيارات معقّدة تمسّ انتماءهم، الأمر الذي من شأنه تكريس حالة من عدم الاستقرار وانعدام الشعور بالأمن في الصفقة يسعى إلى إعادة تشكيل الواقع الديموغرافي والسياسي في القدس، بما قد يؤدي إلى تقويض الهوية الوطنية الفلسطينية، ووضع السكان الفلسطينيين أمام خيارات صعبة تمسّ انتماءهم واستقرارهم، الأمر الذي قد يُفضي إلى حالة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن الدائم.

3- سيادة اسرائيل على المستوطنات

في سياق تعزيز النفوذ الإسرائيلي في المنطقة تحت ذريعة حماية أمنها، صاغت إدارة دونالد ترامب رؤية تقوم على تكريس السيطرة الإسرائيلية على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية. فقد تضمنت الخطة احتفاظ إسرائيل بالسيادة على منطقة الأغوار وشمال البحر الميت، باعتبارها جزءاً مما يُعرف بمشروع "إسرائيل الكبرى"، إلى جانب جميع المناطق التي تم ضمها أو إقامة مستوطنات عليها، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة ،.كما أكد البيت الأبيض دعمه لهذا التوجه مشيراً إلى إمكانية مباشرة إسرائيل لضم منطقة الأغوار عقب انتهاء الانتخابات الإسرائيلية ، وفي هذا الإطار صرّح "جاريد كوشنر" المكلّف بملف صفقة القرن بأن الإدارة الأمريكية تأمل في تنفيذ عملية ضم المستوطنات في الضفة الغربية بعد الانتخابات، مضيفاً أنه تم الاتفاق مع الحكومة الإسرائيلية على تشكيل لجنة مختصة لإعداد الخرائط التي ستحدد الحدود الجديد ،وتجدر الإشارة إلى أن الخطة شملت

1- سهام داوي، صفقة القرن المنطلقات والاثار، (منتدى العلماء، 2020)، ص 35 -40.

أيضاً مناطق كانت خاضعة للسيطرة الأردنية سنة 1949 قبل أن تحتفظ بها إسرائيل لاحقاً لأسباب عسكرية ، وفي إطار إعادة ترسيم الحدود اقترحت الصفقة ضم ما يُعرف بمنطقة "المثلث" – التي تضم مدناً مثل" كفر قرع"، "أم الفحم"، "الطيبة"، "قلنسوة"، "كفر قاسم "وجلجولية" إلى السيادة الإسرائيلية [1]

وعليه، تعكس هذه البنود توجهاً واضحاً نحو تكريس سياسة التوسع والاستيطان، ومنحها غطاءً قانونياً وسياسياً، بما قد يؤدي – في حال تنفيذها – إلى تغيير جذري في الواقع الجغرافي والديموغرافي

4- مجال الدولة الفلسطينية

تبعاً لما تضمنته "صفقة القرن"، تمّ تقديم تصور جغرافي للدولة الفلسطينية يستند أساساً إلى تلبية المتطلبات الأمنية الإسرائيلية، حيث نصّت الخطة على منح الفلسطينيين أجزاءً من الضفة الغربية إلى جانب قطاع غزة، مقابل الالتزام بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية ونبذ العنف.

كما أكدت الخطة على إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح ومحدودة السيادة، مع إمكانية اختيار عاصمة لها خارج القدس في ظل تثبيت هذه الأخيرة كعاصمة لإسرائيل وفق إعلان دونالد ترامب، وإضافة إلى ذلك اقترحت الصفقة توسيع المجال الجغرافي للدولة الفلسطينية عبر ضم أجزاء من شمال سيناء في إطار ترتيبات إقليمية تقوم على تبادل الأراضي مع مصر[2].

وعليه، يعكس هذا التصور توجهاً نحو تكريس نموذج لدولة فلسطينية بحدود وصلاحيات مقيدة، بما يتماشى مع الاعتبارات الأمنية والسياسية الإسرائيلية.

5- مسألة اللاجئين

تُعدّ قضية اللاجئين من أبرز وأخطر القضايا التي عالجتها "صفقة القرن"، إذ قدّمت مقاربة لإعادة تنظيم هذا الملف في سياق تسوية الصراع، فقد أشارت الخطة إلى معاناة اللاجئين الفلسطينيين نتيجة الصراع مع طرح تصور يقوم على إعادة تعريف صفة اللاجئ، بحيث تقتصر على الأفراد المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) عند تاريخ الإعلان عن الخطة.

1- مطهر الصفراوي، "فلسطين صفقة القرن التحديات والفرص" ، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص07.
2- صفاي العيد، مرجع سابق، ص 437.

كما تضمّنت هذه الصفقة توجهاً نحو إسقاط حق العودة، واستبداله بحلول بديلة تقوم على التوطين أو إعادة التوزيع، مع ربط عودة اللاجئين بقدرة الدولة الفلسطينية المستقبلية على الاستيعاب، وبما لا يتعارض مع الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية. إضافة إلى ذلك، نصّت الخطة على إنهاء صفة اللجوء وإلغاء دور الأونروا عقب التوصل إلى اتفاق نهائي، كما تنص الوثيقة على رفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل، وإلغاء مبدأ التعويض. كما تقترح منح اللاجئ غير الحاصل على جنسية الدولة المقيم فيها ثلاثة خيارات: العودة إلى الدولة الفلسطينية الجديدة، أو التجنيس في بلد الإقامة بموافقة الدولة المعنية، أو إعادة التوطين ضمن برنامج دول، ويقوم هذا البرنامج على توزيع اللاجئين على الدول الراغبة في الاستضافة ضمن منظمة التعاون الإسلامي، بمعدل يصل إلى خمسة آلاف لاجئ سنوياً لكل دولة ولمدة عشر سنوات[1]

رابعا: انعكاسات صفقة القرن على منطقة الشرق الاوسط

لقد أثار إعلان خطة سلام الشرق الأوسط 2020 أو ما يعرف بصفقة القرن التي قدّمها دونالد ترامب ردود فعل عربية ودولية متباينة بين التأييد والمعارضة والتحفظ. ورغم أن مضمون الصفقة لم يكن مفاجئاً في ظل السياسات الأمريكية الداعمة لإسرائيل، فإنها واجهت مواقف مختلفة، حيث أبدت بعض الدول العربية مثل مصر والسعودية والإمارات والبحرين درجات متفاوتة من الدعم أو التأييد، في حين عبّر الجانب الفلسطيني بمختلف فصائله عن رفض قاطع، إلى جانب دول أخرى انضوت سابقاً ضمن محور المقاومة، بينما اختارت أطراف أخرى موقف التحفظ. أما على المستوى الدولي، فقد ساد إجماع نسبي على ضرورة الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية في تسوية القضية الفلسطينية، مع الإشادة بالجهود الأمريكية الرامية إلى إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

وفي هذا السياق، يمكن تحليل انعكاسات صفقة القرن على المنطقة من خلال دراسة ردود فعل الدول والفصائل الفلسطينية، إلى جانب رصد مستوى الاحتقان الشعبي لدى الشعب الفلسطيني، فضلاً عن مواقف شعوب المنطقة ومنظمات المجتمع المدني.

1- الموقف الفلسطيني

أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس رفضه لصفقة القرن في أكثر من مناسبة، وهو موقف حظي بدعم مختلف الفصائل الفلسطينية، بما يعكس حالة من الإجماع الوطني الرافض للخطة. غير

1- بشار هشام فراش، "صفقة القرن وانعكاساتها على السلام الفلسطيني الاسرائيلي"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والسياسية جامعة الاسكندرية، المجلد 9، العدد 18، يوليو 2024، ص 619

أنّ هذا الرفض لم يُترجم إلى تأثير فعّال على صانع القرار الأمريكي، في ظل استمرار الانقسام الداخلي الفلسطيني، الأمر الذي أضعف القدرة على بلورة موقف موحّد أو صياغة استراتيجية بديلة تتجاوز إطار حل الدولتين، خاصة بعد جملة من القرارات الأمريكية، من بينها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وتقليص الدعم المقدم لوكالة الأونروا.

من جهة أخرى، تتبنى حركة حماس موقفاً رافضاً للتسويات السياسية التي تنطوي على تنازلات إقليمية، إذ ترى أن هدفها يتمثل في تحرير فلسطين عبر المقاومة، وتعتبر أن أي تسوية تمس الحقوق التاريخية، وعلى رأسها حق العودة، غير مقبولة، كما اعتبرت السلطة الفلسطينية أن رفض الصفقة يمكن أن يشكل مدخلاً لإعادة بناء موقف وطني موحّد، خاصة في ظل محاولات التقارب بين الفصائل، بما في ذلك اللقاءات التي جمعت مختلف القوى السياسية [1].

2- الدول العربية

أ. **موقف الاردن:** اتخذ الأردن موقفاً متحفظاً من صفقة القرن، حيث أكد الملك عبد الله الثاني رفض أي حلول تمسّ المصالح الوطنية الأردنية، مع التمسك بخيار حل الدولتين وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، ويعود هذا التحفظ إلى مخاوف أردنية من تداعيات الخطة، خاصة ما يتعلق بإمكانية فرض "الوطن البديل" أو الإخلال بالتركيبة الديمغرافية، إضافة إلى التأثير على السيادة الأردنية في حال إعادة رسم الحدود. كما تخشى عمّان من تداعيات اقتصادية وسياسية على علاقاتها مع إسرائيل، خصوصاً في مجالات الطاقة والمياه والتجارة، وتشير التقديرات إلى أن أي تسوية لا تضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة قد تضع الأردن أمام أعباء سياسية وديمغرافية غير مباشرة، ما يفسر رفضه الضمني لأي ترتيبات قد تمسّ هذا التوازن [2]

ب. **موقف مصر:** دعت مصر إلى دراسة خطة السلام بعناية باعتبارها إطاراً محتملاً لإحياء المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية برعاية أمريكية، مع التأكيد على ضرورة الوصول إلى تسوية عادلة تضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة، وقد ارتبط الموقف المصري ببعض التفاهمات الاقتصادية المحتملة، بما في ذلك مشاريع تنموية واستثمارات مرتبطة بسيناء والبنية التحتية والطاقة، ضمن تصور أوسع لإعادة هيكلة التعاون الإقليمي، مع الإبقاء على الطابع السياسي الحذر للموقف المصري الرسمي[3].

1- محمد رمضان الاغا وأحمد خميس صوان، الاستراتيجية الفلسطينية لإدارة الازمات –صفقة القرن نموذجا، (برلين، المركز الديمقراطي العربي، ابريل 2021)، ص ص 71-75.

2- عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق، ص 789.

3- نفس المرجع.

ج. **دول الخليج:** سعت إسرائيل والولايات المتحدة إلى تعزيز مسار التطبيع مع دول الخليج عبر فصل هذا المسار عن تسوية القضية الفلسطينية، مع الاعتماد على دعم اقتصادي ومالي من هذه الدول. وقد أشار دونالد ترامب إلى أهمية "دعم الشركاء الإقليميين" في إنجاح الخط، وفي هذا السياق أبدت السعودية والإمارات والبحرين مواقف إيجابية أو داعمة بدرجات متفاوتة، حيث رحبت بعض الدول بجهود التسوية، واعتبرت إمكانية التفاوض المباشر مدخلاً للحل. كما تجسد ذلك لاحقاً في مسار التطبيع الرسمي بين بعض هذه الدول وإسرائيل، في المقابل اتخذت دول أخرى مثل قطر والكويت مواقف أكثر تحفظاً مع التأكيد على ضرورة الالتزام بحدود 1967 ومرجعيات الشرعية الدولية، إضافة إلى التشديد على حق العودة ورفض أي حلول تنتقص من الحقوق الفلسطينية [1].

د. **موقف الجزائر:** شكّلت الجزائر الاستثناء العربي من خلال رفضها التطبيع مع إسرائيل على حساب حق الشعب الفلسطيني في استرجاع أرضه المحتلة وحقه في العودة، وهو ما يعكس الموقف الثابت للجزائر من قضايا تصفية الاستعمار، وهو الموقف الذي تجسّد منذ بيان أول نوفمبر 1954، حيث أكّد على حق الشعوب في تقرير مصيرها ورفض كل أشكال الاحتلال.

هـ. **باقي الدول العربية:** رفضت تونس الخطة واعتبرتها غير عادلة، بينما أبدى المغرب موقفاً متحفظاً يميل إلى دراسة الخطة دون رفض مباشر. أما الدول التي كانت تُصنف ضمن محور المقاومة مثل سوريا والعراق ولبنان، فقد أعلنت رفضها القاطع للصفقة وعليه، اتسم الموقف العربي عموماً بالتباين بين التأييد والتحفظ والرفض، ما يعكس اختلاف الأولويات السياسية وتراجع مركزية القضية الفلسطينية في بعض السياسات الإقليمية.

و. **المواقف الإيرانية والتركية:** وصفت إيران الخطة بأنها "خيانة القرن"، مؤكدة أن الحل الوحيد يتمثل في إجراء استفتاء شامل يشارك فيه السكان الأصليون لفلسطين. أما تركيا فقد رفضت الخطة بشدة، معتبرة أنها تهدف إلى تصفية حل الدولتين وشرعنة السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، ويرتبط هذا الموقف التركي بالتوترات الجيوسياسية في المنطقة، خاصة في ظل التنافس الإقليمي على النفوذ في شرق البحر المتوسط، وتطورات ملفات الطاقة والتحالفات العسكرية، بما في ذلك التقارب الإسرائيلي مع بعض الدول العربية. وفي هذا السياق، يمكن فهم موقفي إيران وتركيا باعتبارهما جزءاً من صراعات إقليمية أوسع تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاستراتيجية.

1- خالد عايد، " مواقف الدول العربية من صفقة القرن "، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (2020/02/11) تم الاطلاع عليه يوم 02 ماي 2026 على الساعة 22: 20

المطلب الثاني: المضامين الخطابية والايديولوجية لمقاربة الرئيس ترامب في تحقيق السلام في الشرق الاوسط – الاتفاقيات الابراهيمية كإطار ايديولوجي خطابي –

شهد الخطاب الذي روّج له دونالد ترامب حول اتفاقيات أبراهام توظيفاً مكثفاً للبعد الرمزي والخطابي –الديني، حيث تم تقديم هذه الاتفاقيات في إطار فكرة جامعة مفادها أن أتباع الديانات الإبراهيمية الثلاث يشتركون في مرجعية دينية واحدة، بما يفترض أن يهيئ أرضية للتقارب والتعاون بينهم. غير أن هذا الطرح، رغم طابعه الفكري الظاهري التوفيقي، سرعان ما اتخذ منحى سياسياً واضحاً، تمثل في ربطه المباشر بمسار التطبيع مع إسرائيل.

وفي هذا السياق، لم يعد مصطلح "الإبراهيمية" يُستخدم فقط للدلالة على القواسم الدينية المشتركة، بل أصبح يحمل دلالات سياسية واستراتيجية، تتمثل أساساً في دفع الدول العربية والإسلامية إلى الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات طبيعية معها، كما ارتبط هذا المسار بإعادة ترتيب التوازنات الدولية من خلال إدماج هذه الدول ضمن الفضاء الاستراتيجي الداعم للولايات المتحدة في مواجهة قوى دولية صاعدة وعلى رأسها الصين، وقد تجسدت هذه التوجهات عملياً مع انخراط كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين، حيث لم يقتصر الأمر على الاعتراف الرسمي، بل امتد إلى بناء علاقات تعاون متعددة الأبعاد شملت مجالات اقتصادية وتكنولوجية وأمنية، بما في ذلك التنسيق الاستخباراتي، وهو ما يعكس تحوّلاً نوعياً في طبيعة العلاقات مع إسرائيل، ومن زاوية تحليلية أوسع، يُفهم هذا التحول باعتباره نتيجة لمسار تراكمي سابق، شهد محاولات فكرية وثقافية لتقريب المسافات بين أتباع الديانات الثلاث، عبر الترويج لمفاهيم مثل "المواطنة الجامعة" و"الأسرة الإبراهيمية"، غير أن هذه الجهود وفق بعض القراءات النقدية تجاوزت هدف التعايش السلمي إلى إعادة صياغة الفوارق الدينية ضمن إطار رمزي موحد بما يخفف من حدة التمايز العقدي[1].

وبذلك، يمكن القول إن مفهوم "الاتفاق الإبراهيمي" قد انتقل من كونه إطاراً رمزياً للتقارب الديني إلى أداة سياسية وإعلامية تُستخدم لتبرير التطبيع مع إسرائيل، وإعادة تشكيل الوعي السياسي والثقافي في المنطقة بما يتماشى مع التحولات الجيوسياسية الراهنة.

أولا: الإطار المفاهيمي للاتفاقيات الابراهيمية

في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة التي يشهدها الشرق الأوسط، برز مفهوم "الإبراهيمية" كإطار فكري يُقدَّم بوصفه دعوة إلى ترسيخ قيم المحبة والسلام والتعايش السلمي بين

1– محمد تقي العثماني، "اتفاقات ابرهام الحقائق الخفية وتداعياتها" الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين في تم الاطلاع يوم 03 ماي 2026 على الساعة 22:56 https://iumsonline.org/ar/ContentDetails.aspx?ID=40153

أتباع الديانات السماوية الثلاث: الإسلام، والمسيحية، واليهودية. ويستند هذا المفهوم إلى اعتبار النبي إبراهيم عليه السلام شخصية محورية تمثل الأب الروحي لهذه الديانات، بما يعكس وجود قواسم مشتركة بينها، كالإيمان بوحدانية الله، والإقرار بالنبوة، والإيمان بالكتب السماوية [1].

غير أن هذا الطرح، رغم طابعه التوفيقي الظاهري، ينطوي على أبعاد سياسية واستراتيجية عميقة، حيث يتجاوز البعد الديني ليُسهم في إعادة تشكيل التصورات المرتبطة بالهوية والانتماء، ويواكب في الوقت ذاته تحولات موازين القوى في المنطقة. وقد تزامن بروز هذا المفهوم مع مرحلة مهمة من التحولات في العلاقات العربية–الإسرائيلية، خاصة مع توقيع اتفاقيات أبراهام سنة 2020 برعاية الولايات المتحدة الأمريكية في عهدة الرئيس ترامب، وهو ما يعكس توظيفاً للخطاب "الإبراهيمي" في خدمة أهداف سياسية تتعلق بإعادة ترتيب التحالفات الإقليمية وبناء شرق اوسط جديد.

وفي هذا السياق، لم يعد مفهوم "الإبراهيمية" مقتصراً على كونه إطاراً دينياً أو ثقافياً، بل أصبح يُطرح كأداة ضمن مشروع أوسع يسعى إلى إعادة بناء التوازنات في الشرق الأوسط، ودمج عدد من الدول العربية ضمن منظومة إقليمية جديدة تتقاطع مع المصالح الأمريكية والغربية. ومن هنا تبرز إشكالية أساسية مفادها: هل تمثل "الإبراهيمية" امتداداً طبيعياً لفكرة التعايش الديني، أم أنها مشروع سياسي يُستخدم لإضفاء الشرعية على مسار التطبيع مع إسرائيل وإعادة تشكيل الواقع الجيوسياسي لمنطقة الشرق الاوسط

ويُقصد بمصطلح "أبراهام" النبي إبراهيم عليه السلام، وقد جرى ربط اتفاقيات أبراهام بهذا البعد الديني في محاولة لإضفاء طابع رمزي مستمد من الديانة الإبراهيمية. وقد تبنّت الولايات المتحدة الأمريكية، في عهد دونالد ترامب، هذه التسمية بما يعكس توجهاً يمزج بين البعدين الأيديولوجي والسياسي، حيث تم توظيف المرجعية الدينية لإضفاء قدر من الشرعية على مسار التطبيع، وفي هذا السياق برز ميل واضح نحو تكريس البعد الديني في الخطاب الرسمي والإعلامي، مقابل توظيفه لخدمة أهداف سياسية واستراتيجية أوسع. إذ لا تقتصر هذه الاتفاقيات على بعدها الدبلوماسي، بل تنطوي على أبعاد جيوسياسية تمنح إسرائيل مجالاً أوسع للحركة والنفوذ داخل الإقليم، بما يسهم في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، كما تتجاوز هذه الاتفاقيات حدودها السياسية المباشرة، لترتبط كذلك باعتبارات اقتصادية واستراتيجية، من خلال فتح مجالات

1– مؤمل عادل عيدان،" الابراهيمية محاولات شرق اوسط جديد "، مركز حمرابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2025 ، ص 12.

للتعاون في قطاعات متعددة، وهو ما يعكس تداخلاً بين الأهداف السياسية والمصالح الاقتصادية في إطار مشروع إقليمي أشمل[1].

ثانيا: الدول المنخرطة في اتفاقيات ابراهام

1- التطبيع الإماراتي مع اسرائيل

شهد البيت الأبيض في 15 سبتمبر 2020 مراسم توقيع اتفاقيات التطبيع بين كلٍّ من الإمارات العربية المتحدة والبحرين من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، وذلك برعاية الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تضمّنت هذه الاتفاقيات مجموعة من المبادئ الأساسية، من أبرزها السعي إلى تحقيق رؤية الشرق الأوسط كمنطقة مستقرة، والعمل على ترسيخ سلام دائم، إضافة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الموقّعة.

وفي أعقاب هذه الاتفاقيات، تم توقيع عدد من التفاهمات الثنائية التي شملت مجالات الاقتصاد، والاستثمار، والتكنولوجيا، بما يعكس توجهاً نحو بناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد، وفي هذا السياق، افتتحت الإمارات العربية المتحدة سفارتها في إسرائيل سنة 2021، في خطوة تعكس الانتقال من مرحلة الإعلان السياسي إلى مرحلة التفعيل العملي للعلاقات الثنائية[2].

2- التطبيع البحريني الاسرائيلي

تُظهر مسارات التقارب بين البحرين وإسرائيل أن هذا التطبيع لم يكن وليد لحظة إعلان اتفاقيات أبراهام، بل جاء نتيجة تراكمات سابقة من الاتصالات غير المعلنة. ففي عام 2005، وخلال لقاء جمع العاهل البحريني حمد بن عيسى آل خليفة بالسفير الأمريكي في المنامة، تم التلميح إلى وجود قنوات تواصل مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، إضافة إلى إبداء استعداد مبدئي لتطوير العلاقات مع إسرائيل وفي سياق التحولات الإقليمي، أعلن دونالد ترامب في 11 سبتمبر 2020 عن التوصل إلى اتفاق سلام بين البحرين وإسرائيل، وذلك بعد نحو شهر من إعلان تطبيع العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل. وقد أُقيمت احتفالية رسمية في المنامة عقب الإعلان عن الاتفاق، تأكيداً على الطابع الرسمي لهذا التحول.

1- نفس المصدر، ص 06.

2- عبد العليم محم، " اتفاقيات أبراهام والنموذج الجديد للتطبيع "، مجلة الدراسات الفلسطينية، (2024)، ص ص 176 - 178 https://www.palestine-studies.org/ar/node/1656260

وفي عام 2021، انتقل هذا المسار إلى مرحلة التفعيل العملي، حيث أعلنت البحرين افتتاح سفارتها في إسرائيل، في خطوة تعكس ترسيخ العلاقات الثنائية وتوسيع مجالات التعاون، بما يتماشى مع الإطار العام الذي أفرزته اتفاقيات أبراهام [1].

3- التطبيع السوداني مع اسرائيل

بدأت ملامح الانفتاح السوداني على التطبيع تظهر بشكل أوضح منذ عام 2015 مع تولي إبراهيم الغندور منصب وزير الخارجية، حيث طُرحت فكرة إقامة علاقات مع إسرائيل في سياق البحث عن حلول للأزمة الاقتصادية والسياسية، لاسيما ما يتعلق برفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، والحصول على دعم من الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى تعزيز علاقاته مع الدول الخليجية ،وقد تسارع هذا التوجه في عام 2020، حين عقد رئيس مجلس السيادة الانتقالي عبد الفتاح البرهان لقاءً مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في خطوة مهدت للإعلان الرسمي عن تطبيع العلاقات بين البلدين. وفي 23 أكتوبر 2020، تم الإعلان عن هذا الاتفاق، ليصبح السودان أحد الأطراف المنخرطة في مسار اتفاقيات أبراهام، ويُفسَّر هذا التحول في ضوء اعتبارات براغماتية، حيث ارتبط التطبيع السوداني بأهداف سياسية واقتصادية مباشرة، أبرزها السعي إلى فك العزلة الدولية، وتحسين الوضع الاقتصادي، والانخراط مجدداً في النظام الدولي[2].

4- التطبيع المغربي الاسرائيلي:

اتسمت العلاقات بين المغرب وإسرائيل لسنوات طويلة بطابع غير رسمي، حيث جرى الحفاظ على قنوات تواصل سرية، خاصة في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الثانية، واستمر خلالها التعاون في مجالات محددة، من بينها التنسيق الاستخباراتي وبعض أشكال التعاون العسكري، رغم غياب الاعتراف الدبلوماسي العلني

غير أن هذا الوضع شهد تحولاً نوعياً مع انخراط المغرب في مسار اتفاقيات أبراهام، حيث انتقلت العلاقات من الطابع السري إلى الإطار الرسمي، وهو ما يعكس إعادة تموضع استراتيجي في السياسة الخارجية المغربية. ويُفسَّر هذا التحول بجملة من الدوافع المتداخلة، يأتي في مقدمتها سعي المغرب إلى تأمين اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بسيادته على الصحراء الغربية، باعتبارها قضية مركزية

1- المرجع نفسه، ص 179.

2- عمار عوض، "خطوات التطبيع السوداني الإسرائيلي تسارع "، جريدة القدس العربي، 14 نوفمبر 2020

في أولوياته الوطني، وعليه فإن التطبيع المغربي مع إسرائيل لا يمكن فهمه في إطار العلاقات الثنائية فقط، بل ينبغي النظر إليه ضمن سياق أوسع تحكمه رهانات جيوسياسية واستراتيجية، تتقاطع فيها الاطماع المغربية مع التحولات الإقليمية والدولية[1].

المطلب الثالث: مجلس السلام كمحاولة لهندسة جديدة للشرق الاوسط

أولا: مفهوم مجلس السلام

يُعدّ «مجلس السلام» في قطاع غزة هيئة إدارية انتقالية تتمتع بشخصية قانونية دولية، أُنشئت بهدف وضع إطار عمل منظم وتنسيق الجهود التمويلية الرامية إلى إعادة إعمار وتنمية القطاع. ويأتي إنشاء هذه الهيئة في سياق الخطة الشاملة التي طرحها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 29 سبتمبر/أيلول 2025، والتي حظيت بدعم ضمني من مجلس الأمن الدولي.

وقد جرى الإعلان الرسمي عن تدشين المجلس في 22 يناير/كانون الثاني 2026، حيث تم التوقيع على ميثاقه خلال مراسم أقيمت في مدينة دافوس السويسرية، بحضور عدد من قادة الدول ودعوات واسعة للانضمام إليه. وأشار ترامب في هذا السياق إلى أن مهام المجلس قد تتجاوز نطاق وقف إطلاق النار في غزة لتشمل معالجة تحديات دولية أخرى، مع التأكيد في الوقت ذاته على أنه لا يُقصد به أن يكون بديلاً عن منظمة الأمم المتحدة.[2]

ثانيا: النشأة والتأسيس

في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، اعتمد مجلس الأمن الدولي قرارًا رحّب فيه بإنشاء «مجلس السلام» بوصفه هيئة انتقالية ذات شخصية قانونية دولية، تتولى وضع الإطار العام وتنسيق جهود تمويل إعادة إعمار قطاع غزة، وذلك في إطار الخطة الشاملة التي قدّمها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. كما أجاز القرار تشكيل قوة دولية مؤقتة لدعم الاستقرار في القطاع، تعمل تحت قيادة موحدة وبموافقة المجلس، مع تحديد ولاية التفويض حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2027، وإمكانية تجديده بالتنسيق مع مصر وإسرائيل والدول المشاركة.

1- عيشون ام الخير،" التطبيع الإسرائيلي المغربي وتداعياته على مسألة التكامل المغاربي"، مجلة السياسة العالمية، م7، ع 3 (2023)، ص ص، 103-105

2- احمد السباعي، " مجلس السلام بغزة. ميثاقه وأعضاؤه وشروطه "، موقع الجزيرة في 2026/1/22 تم الدخول في 02 ماي 2026.

وحصل القرار على تأييد 13 دولة، مقابل امتناع روسيا والصين عن التصويت، مع تسجيل تحفظات من أطراف إقليمية، أبرزها إسرائيل وحركة حماس، بشأن بعض بنود الخطة. ويستند القرار إلى «خطة السلام» ذات العشرين نقطة، التي طُرحت في سبتمبر/أيلول 2025، والتي قيل إنها حظيت بتوافق خلال قمة شرم الشيخ في أكتوبر/تشرين الأول من العام نفسه[1].

وفي 22 يناير/كانون الثاني 2026، جرى الإعلان رسميًا عن تدشين مجلس السلام خلال حفل في دافوس، حيث أكد الرئيس ترامب أنه يمثل إطارًا دوليًا جديدًا لإدارة مرحلة ما بعد الصراع في غزة، مع إمكانية توسيع نطاق عمله ليشمل قضايا استقرار دولية أخرى.

ثالثا: اهداف مجلس السلام

يهدف «مجلس السلام» في جوهره إلى الإشراف الاستراتيجي على تنفيذ الخطة الشاملة لإنهاء الحرب في قطاع غزة، وهي خريطة طريق من 20 بندًا تركّز على تحقيق السلام المستدام، وتعزيز الاستقرار، وإعادة الإعمار، ودفع مسار التنمية الاقتصادية، إلى جانب ضمان آليات المحاسبة وتعبئة الموارد الدولية خلال مرحلة الانتقال من الحرب إلى التنمية.

كما يتولى المجلس مهمة الإشراف على عمل اللجنة الفلسطينية التكنوقراطية المكلفة بإدارة الشؤون الخدمية والبلدية في قطاع غزة، بما يضمن فعالية الأداء وجودة الخدمات المقدمة للسكان. إضافة إلى ذلك، يضطلع بوضع الإطار التنفيذي لعمليات إعادة الإعمار وإدارة التمويل المخصص للتنمية ونزع سلاح الفصائل الفلسطينية، وذلك إلى حين استكمال السلطة الفلسطينية برنامجها الإصلاحي واستيفاء متطلبات نقل الصلاحيات بشكل كامل[2].

رابعا: هيكلة مجلس السلام

1. **المجلس التنفيذي التأسيسي:** يرأس الرئيس الأمريكي دونالد ترامب «مجلس السلام»، الذي يتألف من مجلس تنفيذي تأسيسي يضم شخصيات بارزة ذات خبرة في مجالات الدبلوماسية والتنمية والاقتصاد والبنية التحتية. ويشمل هذا التشكيل وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، والمبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف، والمستشار السابق للرئيس جاريد كوشنر، ورئيس الوزراء

1- احمد السباعي، " مجلس السلام بغزة. ميثاقه وأعضاؤه وشروطه، المرجع السابق

2- وحدة الدراسات السياسية،" اجتماع مجلس السلام العالمي في واشنطن"، المركز العربي للدراسات والسياسات (26 قطر، فبراير 2026)

البريطاني الأسبق توني بلير، ورجل الأعمال الملياردير مارك روان، ورئيس مجموعة البنك الدولي أجاي بانغا، إضافة إلى المستشار السياسي الأمريكي روبرت غابرييل.

وتتوزع مهام أعضاء المجلس وفق تخصصات دقيقة تشمل ملفات الحوكمة، والعلاقات الإقليمية، وإعادة الإعمار، وجذب الاستثمارات، وتمويل المشاريع التنموية. كما عيّن البيت الأبيض كلًا من آرييه لايتستون وجوش غرينباوم مستشارين للمجلس، حيث يتوليان الإشراف على الجوانب الاستراتيجية والعمليات اليومية، وضمان تحويل توجهات المجلس إلى آليات تنفيذية عملية ومنظمة.

ومن المهم الإشارة إلى أن عضوية مجلس السلام تقتصر على الدول التي يوجّه إليها الرئيس الأميركي دونالد ترامب دعوة للمشاركة، حيث تصبح هذه العضوية سارية المفعول ابتداءً من لحظة إخطار الدولة المعنية بموافقتها على الالتزام بأحكام هذا الميثاق، وذلك وفقًا لما ينص عليه الفصل الحادي عشر.

2. **المندوب السامي لغزة:** أعلن البيت الأبيض، في 17 يناير/كانون الثاني 2026، تعيين الدبلوماسي البلغاري نيكولاي ملادينوف ممثلًا أعلى لقطاع غزة ضمن إطار «مجلس السلام». وتتمثل مهامه في القيام بدور حلقة وصل ميدانية بين المجلس واللجنة الوطنية لإدارة غزة، إلى جانب الإشراف على ملفات الحوكمة وإعادة الإعمار والتنمية، وضمان التنسيق بين الجوانب المدنية والأمنية خلال مرحلة الانتقال.

ويُعد ملادينوف من أبرز الدبلوماسيين الدوليين، إذ شغل مناصب رفيعة في الأمم المتحدة، من بينها الممثل الخاص في العراق منذ عام 2013، ثم المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بين عامي 2015 و2020. كما تولّى سابقًا حقائب وزارية في بلغاريا شملت وزارتي الدفاع والخارجية، قبل أن ينتقل إلى العمل الأممي، حيث شغل منصب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بين عامي 2013 و2015 [1].

خامسا: الدول المنظمة للمجلس العالمي للسلام

على الصعيدين العربي والإسلامي، تضم قائمة الدول المعنية كلاً من المملكة العربية السعودية، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، ومصر، والأردن، والمغرب، وتركيا، وإندونيسيا، وباكستان، وكازاخستان، وأوزبكستان، والكويت. أما على الصعيد الدولي، فتشمل الولايات المتحدة الأمريكية (بوصفها الدولة القائدة للمجلس)، إلى جانب إسرائيل، والمجر، وبيلاروس، وألبانيا،

1- وحدة الدراسات السياسية،" اجتماع مجلس السلام العالمي في واشنطن، المرجع السابق.

والأرجنتين، وأرمينيا، وكندا، وباراغواي، وفيتنام. وفي سياق متصل، تبرز مواقف أخرى ذات أهمية، حيث تشارك مجموعة من الدول، من بينها دول مجلس التعاون الخليجي، ومصر، والأردن، والمغرب، وتركيا، وإندونيسيا، في الاجتماعات المرتبطة بالقوة الدولية للاستقرار، بما يعكس اتساع نطاق الانخراط الدولي والإقليمي في هذه المبادرة.

المبحث الثاني: تحولات البيئة الإقليمية وتأثيرها على الرؤية الأمريكية

شهدت البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة أعادت تشكيل معطيات الصراع وموازين القوى، وهو ما انعكس بشكل مباشر على الرؤية الأمريكية تجاه المنطقة. فقد مثّل حدث طوفان الأقصى نقطة تحول مفصلية أعادت الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي إلى صدارة الاهتمام الدولي. كما أن التحولات التي عرفتها الساحة السورية، بما في ذلك تراجع نفوذ نظام بشار الأسد وصعود قوى ذات مرجعيات إسلامية، ساهمت في تعقيد المشهد الإقليمي وفتح المجال أمام إعادة ترتيب التحالفات في السياق ذاته فرضت هذه التطورات على الولايات المتحدة إعادة تقييم مقاربتها الأمنية والسياسية، خاصة في ظل تصاعد التوترات بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، وما تحمله من انعكاسات خطيرة على استقرار المنطقة.

المطلب الأول: رد فعل ادارة ترامب على عملية "طوفان الأقصى"

أولا: مدخل الى طوفان الاقصى

في صبيحة السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، وهو اليوم التالي لعيد الغفران اليهودي، تعرّضت إسرائيل لصدمة أمنية وعسكرية غير مسبوقة، حيث نجحت مجموعات مقاتلة تابعة لحركة حماس، قُدّر عدد عناصرها بنحو ألف مقاتل، في اختراق السياج الفاصل بين قطاع غزة وغلافه براً وبحراً وجواً، مستخدمة وسائل متعددة شملت الطيران الشراعي و الأنفاق، وقد استهدفت هذه المجموعات عشرات المستوطنات والكِيبوتسات والمواقع العسكرية، مستفيدة من حالة الارتخاء التي سادت الجيش الإسرائيلي وأجهزته الاستخباراتية بسبب المناسبة الدينية، إضافة إلى وجود عدد كبير من الجنود في إجازات. وأسفر الهجوم عن مقتل نحو 1200 إسرائيلي بين مدني وعسكري، بينهم عدد من الضباط، إضافة إلى إصابة ما يقارب 2600 شخص، وأسر أكثر من 200 آخرين تم نقلهم إلى داخل قطاع غزة، وعكست هذه العملية خللاً بنيوياً في منظومة الردع والاستخبارات الإسرائيلية، حيث لم تتمكن إسرائيل من استعادة السيطرة الكاملة على بعض المناطق إلا بعد مرور عدة أيام، وهو ما عزز من الطابع الصادم للعملية،

وأعاد طرح تساؤلات جوهرية حول طبيعة الصراع، وحدود التفوق العسكري في مواجهة الفاعلين من غير الدول[1]

وأدّت عملية طوفان الأقصى إلى إحداث صدمة استراتيجية عميقة في البنية الأمنية الإسرائيلية، حيث كشفت عن اختلالات جوهرية في منظومة الردع التي طالما ارتكزت على التفوق الاستخباراتي والقدرة على الحسم السريع. فقد أظهرت العملية حدود فعالية العقيدة الأمنية الإسرائيلية، التي تقوم على منع التهديدات قبل وقوعها، ونقل المعركة إلى أرض الخصم، وتحقيق تفوق نوعي دائم.

كما أبرزت الأحداث هشاشة غير متوقعة في الأجهزة الاستخباراتية والعسكرية، ما أدى إلى تراجع الثقة الداخلية في كفاءة المؤسسة الأمنية، وفتح نقاشات واسعة داخل المجتمع الإسرائيلي حول أسباب الإخفاق ومسؤولياته. وعلى المستوى الخارجي، تأثرت صورة إسرائيل كقوة ردع إقليمية، خاصة مع انخراطها في حرب طويلة ومكلفة في قطاع غزة، اتسمت بطابع استنزافي بدل الحسم السريع الذي ميّز حروبها السابقة

بالتالي، يمكن القول إن هذه العملية لم تكن مجرد حدث عسكري عابر، بل مثلت تحوّلاً استراتيجياً أعاد طرح تساؤلات جوهرية حول فعالية الردع الإسرائيلي، وقدرته على التكيّف مع أنماط جديدة من التهديدات غير التقليدية [2].

وعليه، فإن "طوفان الأقصى" لا يمكن فهمه بمعزل عن السياق البنيوي للصراع، بما في ذلك استمرار الاحتلال، والحصار المفروض على قطاع غزة، وفشل مسارات التسوية السياسية، وهو ما يجعله نقطة مفصلية لإعادة التفكير في طبيعة الصراع وأدواته ومالاته.

ثانيا: دوافع وأهداف عملية "طوفان الأقصى"

يمكن إجمال أبرز دوافع وأهداف عملية "طوفان الأقصى" في النقاط التالية، مع الإشارة إلى أن بعضها مُعلن من قبل فصائل المقاومة، بينما يدخل بعضها الآخر في إطار التقدير والتحليل:

1- سليم كاطع علي رياض وعبد ابراهيم وأحمد هندي فهد، طوفان الاقصى وانعكاساته الداخلية والإقليمية والدولية، (بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2004)، ص ص 21-22.

2- أحمد جواد الوادية، " عملية طوفان الأقصى، دراسة تحليلية في الأسباب والمالات "، المجلة العلمية للدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة الاسكندرية، ع 21 (يناير 2026)، ص 14

1. **الرد على الانتهاكات الإسرائيلية:** جاءت العملية في سياق الرد على تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة بحق المقدسات الإسلامية، ولا سيما المسجد الأقصى، خاصة في ظل تزايد اقتحامات المستوطنين وتصاعد الخطابات السياسية الداعية إلى تهويده وفرض واقع تقسيم زماني ومكاني عليه. وفي هذا الإطار، سعت العملية إلى توجيه رسالة ردع لإسرائيل بهدف كبح هذه الممارسات، مع الحفاظ على مصداقية فصائل المقاومة وتعزيز صورتها كفاعل قادر على الرد والتأثير [1].
2. **تحرير الأسرى الفلسطينيين:** سعت فصائل المقاومة إلى أسر عدد من الجنود الإسرائيليين بهدف توظيفهم كورقة ضغط تفاوضية للإفراج عن الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، لا سيما المعتقلين الإداريين، وذلك في إطار ما يُعرف بصفقات تبادل الأسرى، التي تُعد من أبرز الأدوات التي اعتمدتها المقاومة لتحقيق مكاسب إنسانية وسياسية في هذا الملف [2].
3. **إحياء القضية الفلسطينية:** هدفت العملية إلى إعادة القضية الفلسطينية إلى واجهة الاهتمام الدولي، في ظل ما شهدته من تراجع نسبي خلال السنوات الأخيرة نتيجة مسارات التسوية السياسية، وعلى رأسها ما عُرف بـ "صفقة القرن"، إلى جانب اتساع نطاق التطبيع العربي مع إسرائيل. وفي هذا السياق، سعت العملية إلى كسر حالة التهميش وإعادة فرض القضية الفلسطينية كأولوية على الأجندة الإقليمية والدولية، تحقيق مكاسب استخباراتية وعسكرية، تمثلت في الحصول على معلومات حساسة، إضافة إلى إلحاق خسائر بالجيش الإسرائيلي، وتدمير جزء من قدراته، والاستيلاء على معدات عسكرية [3].
4. **زعزعة الشعور بالأمن داخل إسرائيل:** استهدفت العملية تقويض نظرية الأمن الإسرائيلية، ولا سيما في المستوطنات المحيطة بقطاع غزة، من خلال إحداث صدمة أمنية تُفضي إلى زعزعة الشعور بالاستقرار لدى السكان. وفي هذا الإطار، سعت إلى خلق حالة من القلق والخوف المستمر، بما قد ينعكس في تنامي نزعات الهجرة العكسية وتراجع الثقة في قدرة المنظومة الأمنية على توفير الحماية [4].
5. **إلحاق خسائر اقتصادية مباشرة وغير مباشرة:** تمثلت الأهداف أيضاً في إلحاق خسائر اقتصادية بإسرائيل، وذلك من خلال كشف هشاشة منظومتها الأمنية الداخلية، بما ينعكس سلباً على مناخ

1- طه محمود، طوفان الاقصى دراسة تحليلية في المعطيات والنتائج، (لندن، 2024)، ص 08.

2- المرجع نفسه، ص 09.

3- أحمد جواد الوادية، مرجع سابق، ص 10.

4- طه محمد، مرجع سابق، ص10.

الاستثمار الأجنبي، خاصة في القطاعات الحيوية كالتكنولوجيا والصناعات العسكرية، فضلاً عن الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن العمليات العسكرية وتداعياتها [1].

6. **تقويض صورة إسرائيل التكنولوجية والعسكرية:** سعت العملية إلى تقويض الصورة التي تروجها إسرائيل لنفسها بوصفها قوة متفوقة تكنولوجياً وعسكرياً، وذلك من خلال إظهار ثغرات في منظومتها الأمنية والعسكرية، بما من شأنه التأثير سلباً على مكانتها الدولية وتقليص مستوى الثقة بقدراتها في الأوساط الإقليمية والدولية، كسر قوة الردع الإسرائيلية، عبر تنفيذ هجوم مفاجئ وغير تقليدي، ما يربك الحسابات الإسرائيلية ويجعل سلوك الخصم أقل قابلية للتنبؤ.
7. **إفشال مسار التطبيع العربي–الإسرائيلي:** جاء ذلك خاصة في ظل مؤشرات كانت توحي باقتراب إبرام اتفاقيات تطبيع جديدة، الأمر الذي يجعل من العملية محاولة لاستباق هذه المسارات وتعطيلها، من خلال إعادة خلط الأوراق وفرض واقع أمني وسياسي جديد يُصعّب المضي قدماً في هذا الاتجاه، جرّ إسرائيل إلى حرب استنزاف طويلة، بهدف إنهاكها عسكرياً واقتصادياً، وهو ما تشير إليه طبيعة المواجهة الممتدة واستعداد المقاومة لمعركة طويلة الأمد.
8. **تعميق الانقسامات الداخلية في إسرائيل:** وذلك من خلال تأجيج التوترات السياسية والاجتماعية واستثمار الأزمات الداخلية القائمة، إلى جانب اللعب على الشرخ الداخلي السياسي داخل المجتمع الإسرائيلي وما يشهده من انقسامات مجتمعية متزايدة بين مكوناته المختلفة، بما يسهم في تعميق حالة عدم الاستقرار وتوسيع فجوات التوتر داخل بنيته الداخلية

ثانيا: رد فعل الادارة ترامب الامريكية اتجاه طوفان الاقصى

اتسم موقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه عملية "طوفان الأقصى" منذ الساعات الاولى ليوم 07 أكتوبر (2023) بانحياز واضح لإسرائيل، حيث أدانت إدارة "جو بايدن" العملية ووصفتها بالإرهابية، مع تأكيد دعمها المطلق لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، كما تبنّت واشنطن السردية الإسرائيلية منذ البداية، وركّز خطابها الرسمي على ضرورة القضاء على حركة حماس، مقابل غياب نسبي للحديث عن المعاناة الإنسانية للفلسطينيين ،وقد تعزّز هذا الدعم من خلال مواقف سياسية وعسكرية مباشرة، أبرزها زيارة "بايدن" لإسرائيل خلال الحرب، بما يعكس عمق التحالف الاستراتيجي بين الطرفين[2].

1- طه محمد، مرجع سابق، ص11 .

2- سمير حمياز، " السياسة الخارجية الامريكية اتجاه حرب غزة "، مجلة المعيار، المجلد 28، العدد 03، 01 جوان 2024، ص 206

وتأكد هدا الموقف تحت إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، حيث اتخذت الولايات المتحدة موقفاً داعماً بشكل واضح لإسرائيل خلال الحرب على قطاع غزة، حيث عززت من مستويات الدعم العسكري والسياسي، إلى جانب عرقلة عدد من مشاريع قرارات مجلس الأمن الدولي التي دعت إلى وقف إطلاق النار. وقد شمل هذا الدعم تقديم مساعدات عسكرية إضافية تُقدَّر بعشرات المليارات من الدولارات، من بينها مخصصات مباشرة لدعم القدرات العسكرية الإسرائيلية، وفق ما أشارت إليه تقارير متعددة.

وفي السياق ذاته، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد مشاريع قرارات تدعو إلى وقف إطلاق النار، مبررة ذلك باعتبارات تتعلق بمنع حركة حماس من إعادة تنظيم صفوفها. كما رافق هذا الموقف دعم دبلوماسي واسع لإسرائيل في مختلف المحافل الدولية، بما عزز من موقعها السياسي خلال الحرب، وفي سياق التطورات السياسية اللاحقة، طُرحت خلال إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مقترحات تتعلق بإعادة توطين سكان قطاع غزة في دول مجاورة، وهو ما قوبل برفض عربي، خاصة من مصر والأردن، اللتين أكدتا رفضهما لأي حلول من شأنها المساس بالتركيبة الديموغرافية أو تهديد الأمن القومي المرتبط بالقضية الفلسطينية.

كما أدت تداعيات عملية "طوفان الأقصى" والحرب على غزة، في ظل الدعم الأمريكي لإسرائيل، إلى تحركات دبلوماسية غير مباشرة شملت اتصالات مع أطراف إقليمية، من بينها جماعة الحوثي في اليمن وحركة حماس، عبر وسطاء إقليميين مثل قطر ومصر. وهدفت هذه الاتصالات إلى التوصل إلى تهدئة ميدانية ووقف إطلاق النار، إضافة إلى معالجة ملفات إنسانية مثل تبادل الأسرى. وقد أسفرت بعض هذه الجهود عن نتائج محدودة، من بينها إطلاق سراح أسير، ما عكس وجود تباين في التنسيق بين الولايات المتحدة وإسرائيل في بعض الملفات [1].

فيما يتعلق بالدعم العسكري، حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز حضورها العسكري والاستراتيجي في المنطقة بشكل ملحوظ عقب عملية "طوفان الأقصى". فقد بادرت إلى تزويد إسرائيل بمساعدات عسكرية عاجلة، تمثلت أساسًا في الذخائر وأنظمة الدفاع الجوي، خاصة الصواريخ الاعتراضية الخاصة بمنظومة "القبة الحديدية." ، كما عمدت إلى تكثيف انتشارها العسكري في شرق البحر المتوسط، من خلال إرسال حاملتَي طائرات نوويتين تُعدّان من أبرز مكونات قوتها البحرية ولم يقتصر الأمر على ذلك بل شمل أيضًا نشر آلاف من عناصر مشاة البحرية، إلى جانب وحدات خاصة، وتجهيزات متطورة للاستخبارات، إضافة إلى طائرات قتالية.

1- اسامة محمد ابو نحل، " عملية طوفان الأقصى: دراسة تحليلية في الأسباب والمالات"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية، م 11، ع 20، يناير 2026، ص 16.

وفي إطار تعزيز هذا التواجد، قامت الولايات المتحدة بنشر قطع بحرية في الخليج العربي، في خطوة تحمل دلالات ردعية موجهة بالأساس إلى إيران. كذلك، تم وضع حوالي 2000 عنصر من وحدة مشاة البحرية السادسة والعشرين في حالة جاهزية عالية، باعتبارها قوة تدخل سريع يمكن استخدامها عند تصاعد الأوضاع في قطاع غزة. ومن المنتظر أن يلتحق بهم أكثر من 4000 عنصر إضافي لدعم التواجد العسكري الأمريكي قبالة السواحل الفلسطينية [1].

مما سبق يمكن ان نخلص ان الرؤية والاستراتيجية الامريكية اتجاه منطقة الشرق الاوسط بشكل عام والقضية الفلسطينية بشل خاص متطرفة في الانحياز الى المصلحة الاسرائيلية، ويمكن تفسير هدا الانحياز بمجموعة من العوامل المتداخلة، في مقدمتها اعتبار حماية الأمن القومي الإسرائيلي أحد الثوابت الأساسية في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وهو التزام ظل مستمرًا بغضّ النظر عن تغير الإدارات والرؤساء في الولايات المتحدة. كما تُنظر إلى إسرائيل باعتبارها شريكًا استراتيجيًا يؤدي أدوارًا وظيفية تخدم المصالح الأمريكية في المنطقة، إلى جانب ذلك يبرز العامل الانتخابي كأحد محددات هذا الموقف، حيث يسعى صانع القرار الأمريكي، ومنه الرئيس ترامب، إلى الحفاظ على دعم القاعدة الانتخابية المؤيدة لإسرائيل، بما في ذلك الناخبون اليهود وجماعات الضغط المؤثرة. كما لا يمكن إغفال تأثير البعد الديني والثقافي، الذي يعزز التقارب بين الطرفين وعلاوة على ذلك يلعب اللوبي المؤيد لإسرائيل دورًا بارزًا في توجيه قرارات السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وهو ما يفسر في مجمله استمرار الانحياز الأمريكي لإسرائيل في مختلف المحطات [2]

المطلب الثاني: التحولات السياسية في سوريا وتأثيرها على رؤية الرئيس ترامب للسلام في المنطقة

أولا: مدخل الى كرنولوجيا الثورة السورية

تعود جذور هذه التحولات الدراماتيكية إلى اندلاع الثورة السورية في آذار/مارس 2011، كثورة شعبية سلمية انطلقت من درعا، مطالبةً بالحرية والإصلاح السياسي وإنهاء الحكم الاستبدادي. غير أنّ الردّ الأمني العنيف الذي انتهجه النظام سرّع من عسكرة الحراك، مع انشقاق ضباط وجنود وتشكّل فصائل مسلحة، ليتحوّل المشهد تدريجيًا إلى صراع معقّد متعدد الأطراف، استمرّ أكثر من عقد، وتداخلت فيه قوى إقليمية ودولية. في هذا السياق، اندلعت معركة "ردع العدوان"، التي انطلقت في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وشكّلت نقطة تحوّل حاسمة في

1- سمير حمیار، مرجع سابق، ص 207.

2- المرجع نفسه، ص 211.

مسار الصراع السوري، إذ انتهت خلال 11 يومًا فقط بسقوط نظام بشار الأسد، الذي حكم البلاد منذ عام 2000 خلفًا لوالده حافظ الأسد، منهيةً بذلك عقودًا من حكم حزب البعث العربي الاشتراكي وسيطرة عائلة الأسد على السلطة [1].

بدأت العمليات العسكرية في معركة ردع العدوان بريف حلب الغربي، قبل أن تمتد سريعًا نحو العمق السوري، وصولًا إلى العاصمة دمشق، التي دخلها الثوار فجر 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، معلنين إسقاط النظام، في وقت فرّ فيه الأسد إلى موسكو.

قاد هذه العملية تحالف من الفصائل ضمن ما عُرف بـ"إدارة العمليات المشتركة"، وضمّ هيئة تحرير الشام و**حركة أحرار الشام** و**الجبهة الوطنية للتحرير**، إلى جانب فصائل أخرى، وحقق تقدمًا سريعًا مستفيدًا من عنصر المفاجأة والانهيار غير المسبوق في صفوف قوات النظام ويمكن ان نلخصها في المحطات التالية:

- شرارة البداية (27 نوفمبر 2024): انطلاق العمليات من ريف حلب الغربي، مع السيطرة على عشرات القرى وقطع الطريق الدولي بين حلب ودمشق.
- سراقب (30 نوفمبر 2024): السيطرة الكاملة على المدينة الاستراتيجية في ريف إدلب وقطع شريان الإمداد الرئيسي.
- تحرير حلب: إعلان السيطرة الكاملة على المدينة، ما شكّل ضربة قاصمة لقوات النظام.
- معركة حماة: تقدم سريع نحو حماة والسيطرة عليها بعد معارك عنيفة، فاتحًا الطريق نحو الوسط السوري.
- اتساع الجبهات جنوبًا: دخول مدن الجنوب مثل درعا و**السويداء** و**القنيطرة** على خط المواجهة، مع انهيار سريع لقوات النظام.
- الاقتراب من الحسم: حصار العاصمة بالتزامن مع معارك على تخوم حمص.
- سقوط النظام (8 ديسمبر 2024)، عند الساعة (06:18) صباحًا بتوقيت دمشق، أُعلن دخول المقاتلين إلى العاصمة وسقوط النظام، في حدث أنهى 61 عامًا من حكم البعث. وفي اليوم نفسه، أُعلن وصول بشار الأسد إلى موسكو طالبًا اللجوء.

1- وحدة الدراسات السياسية، " عملية ردع العدوان وانهيار قوات النظام السوري "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (قطر، ديسمبر 2024)، ص ص 4-6

وهكذا اختُتم فصل دامٍ من تاريخ سوريا، بدأ بثورة شعبية سلمية عام 2011، وتحوّل إلى حرب طويلة استمرت 14 عامًا، لتنتهي بمعركة خاطفة أعادت رسم المشهد السياسي في البلاد، وفتحت مرحلة جديدة لا تزال ملامحها قيد التشكّل.

ثانيا: رد فعل ادارة الرئيس ترامب لتغير النظام السياسي في سوريا

لا شك أن سقوط نظام بشار الأسد في سوريا يمثل نقطة تحول مفصلية من شأنها إعادة تشكيل موازين القوى في الشرق الأوسط، وهي سمة متكررة في تاريخ الإقليم مع كل حدث استراتيجي فارق، كما حدث عقب الثورة الإيرانية، وغزو العراق للكويت، وكذلك بعد إسقاط نظام صدام حسين إثر الغزو الأمريكي للعراق، وفي هذا السياق يُتوقع أن يفضي التحول في بنية السلطة داخل سوريا إلى إعادة توزيع النفوذ الإقليمي، بما يؤدي إلى تراجع أدوار قوى تقليدية مثل إيران وروسيا، إلى جانب حزب الله، في مقابل صعود أدوار فاعلين آخرين، وفي مقدمتهم تركيا والولايات المتحدة وإسرائيل. ومن شأن هذا التحول أن ينعكس بصورة مباشرة على طبيعة التفاعلات الإقليمية، ويؤثر في مسارات الاستقرار وإعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية في المنطقة [1].

انطلاقا من أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة استنادًا إلى مبدأي "أميركا أولًا" و"جعل أميركا عظيمة مرة أخرى"، كما طرحهما دونالد ترامب، فإن ذلك ينذر بتحولات نوعية في توجهات واشنطن تجاه الشرق الأوسط. فعلى الرغم من الارتباط التاريخي لشعار "أميركا أولًا" بالنزعات الانعزالية، خاصة خلال فترة ما قبل انخراط الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية، إلا أن توظيفه المعاصر يعكس مقاربة براغماتية تقوم على إعادة ترتيب أولويات الانخراط الخارجي بما يخدم المصالح القومية المباشرة، وليس الانسحاب الكامل من الإقليم ، وفي هذا الإطار تشير مواقف ترامب إلى توجه نحو انخراط انتقائي أكثر حدة يتمحور حول ضمان أمن إسرائيل، وتعزيز أمن حلفاء الولايات المتحدة في الخليج، إلى جانب احتواء نفوذ إيران، كما تعكس تصريحاته بشأن أحداث السابع من أكتوبر تأكيدًا على مركزية البعد الأمني في مقاربته، بما يرجح تبني سياسة أكثر انحيازًا لإسرائيل.

كما أظهرت التطورات الأخيرة في سوريا بوضوح مركزية الدور الذي تضطلع به الولايات المتحدة في إعادة تشكيل موازين القوى في الشرق الأوسط، بما يعكس استمرار تفوقها في توجيه التفاعلات الإقليمية ويأتي ذلك في مقابل تراجع نسبي لدور روسيا، التي حدّ انخراطها في الحرب الروسية الأوكرانية من قدرتها على الاستمرار في دعم حليفها بشار الأسد، وربما دفعها إلى تبني مقاربات أكثر براغماتية، قد

1- وحدة البحوث والدراسات، " تغير موازين القوى في الشرق الاوسط بعد سقوط الاسد"، منتدى الدراسات المستقبلية، 30 ديسمبر 2024، ص 6.

تشمل تفاهمات غير معلنة مع واشنطن ، وفي هذا الإطار يمكن تفسير السلوك الأمريكي بوصفه جزءًا من استراتيجية أوسع حيث منحت واشنطن هامش تحرك لحلفائها الإقليميين، وفي مقدمتهم تركيا وقطر، لدعم تحركات الفصائل المسلحة ضد النظام السوري، في سياق يستهدف تقليص نفوذ إيران داخل الساحة السورية، وإضعاف امتداداتها الإقليمية، ولا سيما حزب الله. كما أسهم هذا التوجه في كبح اندفاع الميليشيات الموالية لطهران في العراق، والحد من تدخلها المباشر لصالح النظام[1].

وفي تطور لافت، أعلنت الولايات المتحدة في أيار/مايو 2025 رفعًا شاملًا للعقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا، في خطوة غير مسبوقة منذ أكثر من عقد، حيث أكد دونالد ترامب أن هذه الخطوة تأتي في إطار فتح صفحة جديدة من العلاقات. كما تم استئناف التمثيل الدبلوماسي عبر إعادة فتح مقر السفير الأمريكي في دمشق، عقب زيارة المبعوث الخاص "توماس باراك"، بما يعكس انتقال العلاقات إلى مرحلة أكثر انخراط، وتزامن ذلك مع توقيع اتفاقية استثمارية كبرى بقيمة سبعة مليارات دولار، بمشاركة شركات أمريكية وقطرية وتركية، لإعادة تأهيل قطاع الطاقة السوري، من خلال إنشاء محطات غازية، وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية، وتحسين البنية التحتية لشبكات الكهرباء[2].

وعلى صعيد موازٍ، وفرت الولايات المتحدة غطاءً سياسيًا وعسكريًا لإسرائيل، بما أتاح لها استهداف القدرات العسكرية للجيش السوري والتوسع الميداني دون مواجهة ردود فعل إقليمية فعالة. ويعكس هذا التوجه سعيًا أمريكيًا لضبط موازين القوة عبر منع انتقال الأسلحة الاستراتيجية إلى أطراف غير مرغوب فيها، سواء الى قوات السلطة الجديدة في دمشق أو من خصوم واشنطن، فضلًا عن الإبقاء على سوريا في حالة ضعف عسكري نسبي تحدّ من قدرتها على تهديد الأمن الإسرائيلي.

وبناءً عليه، يمكن القول إن السياسة الأمريكية في سوريا تقوم على مقاربة مركبة متعددة الأبعاد، توظف مزيجًا من الأدوات العسكرية والسياسية وشبكات التحالف، بهدف إعادة هندسة التوازنات الإقليمية بما ينسجم مع المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة

ومن زاوية أخرى، يرتبط الانخراط الأمريكي في سوريا باعتبارات التنافس الدولي، لا سيما مع الصين، حيث تحاول واشنطن ضمان أولوية شركاتها في مشاريع إعادة الإعمار، ومنع توسع النفوذ الصيني والروسي في القطاعات الحيوية. كما يعكس هذا التوجه رغبة في توظيف الموارد الخليجية لدعم الاستقرار، والحد من تدفقات اللاجئين، وتعزيز صورة الولايات المتحدة كفاعل ضامن للتوازن الإقليمي.

1- وحدة البحوث والدراسات، " تغير موازين القوى في الشرق الاوسط بعد سقوط الاسد، المرجع السابق، ص 11.

2- ليث عاطف غيث السواعير، " التوجهات الاستراتيجية للولايات المتحجة روسيا اتجاه سوريا بعد 2024 "، المركز الديمقراطي العربي، 22 سبتمبر 2025، ص 08.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن السياسة الأمريكية تجاه سوريا في مرحلة ما بعد 2024 تتسم بطابع براغماتي مركب، يجمع بين الأبعاد الأمنية والاقتصادية والجيوسياسية، في إطار سعي واشنطن إلى إعادة صياغة دورها الإقليمي بما يتوافق مع أولوياتها الاستراتيجية المستجدة.

المطلب الثالث: التصعيد الأمريكي تجاه إيران وانعكاساته الإقليمية

أولا: تاريخ العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران

شهدت العلاقات الإيرانية الأمريكية خلال حكم الشاه" محمد رضا بهلوي" (1941–1979) تحالفًا استراتيجيًا وثيقًا جعل من إيران ركيزة أساسية للنفوذ الأمريكي في منطقة الخليج، حتى وُصفت بـ"شرطي الخليج". وقد اتسمت هذه المرحلة بتدفق دعم أمريكي واسع في المجالات العسكرية والاقتصادية، في مقابل التزام طهران بضمان استقرار إمدادات النفط، والتصدي للنفوذ السوفيتي في سياق الحرب الباردة، فضلًا عن تعزيز علاقاتها مع إسرائيل، لكن هده العلاقة الاستراتيجية شهدت توترًا متصاعدًا منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران سنة (1979)، حيث أعلن الخميني مرشد الثورة الاسلامية الايرانية عزمه على تصدير الثورة ونشر مبدأ "ولاية الفقيه" خارج حدود إيران. وقد ساهم هذا التوجه في دفع الولايات المتحدة إلى تصنيف إيران ضمن ما يُعرف بـ"محور الشر"، إلى جانب العراق وكوريا الشمالية، وهو ما عمّق حدة التوتر بين الطرفين، وظل هذا التصعيد سمة ملازمة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، إلى أن شهدت هذه السياسة نوعًا من الانفراج خلال فترة حكم باراك أوباما، حيث تم التوصل إلى الاتفاق النووي ضمن إطار مجموعة (5+1)، والذي اعتُبر محطة مفصلية في مسار العلاقات بين البلدين[1].

غير أن هذا المسار لم يستمر، إذ سرعان ما تغيّر مع وصول دونالد ترامب إلى الحكم، حيث اتجه إلى إلغاء الاتفاق النووي والانسحاب منه، تنفيذًا لوعوده الانتخابية، مع اعتماد سياسة أكثر تشددًا تمثلت في فرض عقوبات اقتصادية صارمة على إيران، وسط تباين في مواقف الإدارة الأمريكية بشأن هذا القرار ، وقد استندت الولايات المتحدة في تبرير انسحابها إلى عدة اعتبارات من أبرزها أن الاتفاق لم يكن ثنائيًا بل متعدد الأطراف، إذ شاركت فيه إلى جانبها كل من روسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، إضافة إلى كونه اتفاقًا ذا طابع دولي لم يُعتمد وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحد ، وفي 8 (2018)أعلن ترامب رسميًا انسحاب بلاده من الاتفاق، وهو ما أثار موجة من ردود الفعل المتباينة على المستويين الدولي والإقليمي ، وبوجه عام اتسمت السياسة الأمريكية تجاه إيران خلال إدارة ترامب بنهج

1– بن يحيى عتيقة، "السياسة الخارجية الامريكية تجاه إيران في ظل إدارة دونالد ترامب"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية جامعة تيارت، م4، ع 01، 10 ديسمبر 2018، ص 245.

تصعيدي قائم على المواجهة بدل الحوار بخلاف مقاربة إدارة أوباما، إذ ركزت هذه السياسة على تقليص القدرات النووية والعسكرية الإيرانية بما في ذلك برنامجها النووي وبرنامج الصواريخ الباليستية، فضلًا عن الحد من نفوذها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط [1]

وفي ظل هذه التطورات يبقى مستقبل السياسة الأمريكية تجاه إيران في عهد الرئيس ترامب مفتوحًا على عدة احتمالات، في ظل استمرار حالة الغموض وعدم اليقين.

ثانيا: تأزم العلاقة بين إيران والولايات المتحدة في ظل رؤية الرئيس ترامب

شهدت العلاقات الأمريكية–الإيرانية خلال السنوات التي أعقبت عملية "طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر 2023 تحولات عميقة في طبيعة التفاعل بين الطرفين، انتقلت فيها من نمط التوتر غير المباشر إلى مستويات متقدمة من التصعيد العسكري والسياسي، وصولًا إلى مواجهات مفتوحة ذات طابع إقليمي واسع. وقد ترافقت هذه التحولات مع إعادة تشكيل معادلات القوة في الشرق الأوسط، في ظل تصاعد دور الفاعلين غير الدوليين وتنامي منطق "وحدة الساحات" التي تبنته إيران ضمن بنية الصراع.

حيث مثّلت عملية "طوفان الأقصى" منعرجًا حاسمًا في تطور البيئة الإقليمية، حيث أعادت ترتيب أولويات القوى الإقليمية والدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وإيران. وقد أدت هذه العملية إلى توسع رقعة التوتر، وانتقاله من إطار الصراع غير المباشر إلى بيئة أكثر قابلية للتصعيد متعدد الجبهات.

وفي هذا السياق، برزت استراتيجية "وحدة الساحات" ضمن إطار محور المقاومة المتشكل من الجبهة الفلسطينية امتدادا الى الجبهة اللبنانية مرورا على الجبهة العراقية ووصولا الى الجبهة اليمنية، كأداة مركزية في إدارة الصراع، حيث سعت إيران إلى تنسيق جبهات إقليمية متعددة بهدف زيادة الضغط على الخصوم وتوسيع نطاق الردع [2].

تطورت المواجهات إلى ما عُرف بـ "حرب 12 يومًا"، والتي شكلت مرحلة مكثفة من التصعيد العسكري، تبعتها لاحقًا مواجهة أوسع تمثلت في حرب شاملة استمرت أكثر من أربعين يومًا ضد إيران. وقد استهدفت هذه الحرب البنية التحتية الحيوية والقدرات العسكرية، مع طرح أهداف تتجاوز البعد العسكري لتشمل إعادة تشكيل النظام السياسي الإيراني وشهدت المرحلة اللاحقة تصاعدًا نوعيًا في حدة

1– بن يحيى عتيقة، "السياسة الخارجية الامريكية تجاه إيران في ظل إدارة دونالد ترامب، المرجع السابق، ص 246.

2– قاسم قصير، " إيران والحرب على غزة: القيادة من الوراء "، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (16 جافني، 2024).

الصراع، تمثل في استهداف قيادات بارزة ضمن المحور، من بينها حسن نصر الله وإسماعيل هنية، إضافة إلى ضربات طالت بنية الحرس الثوري الإيراني على مستويات قيادية متعددة وصول في النهاية الى استهداف راس النظام في ايران ورمز ثورته المرشد العام للثورة الايرانية "علي خامنئي"، وهو ما يحمل دلالة سياسية عميقة، إذ يمثل استهداف مركز الشرعية الدستورية والرمزية للنظام السياسي الإيراني، بما قد يؤدي إلى إعادة تشكيل بنية السلطة وإثارة حالة من عدم الاستقرار المؤسسي[1].

من جهة أحرى قامت الولايات المتحدة بتجاوز الخطوط الحمراء حسب الرؤية الايرانية ، خاصة تلك المتعلقة بضرب المفاعلات النووية دات الطابع السلمي و البنية التحتية الايرانية واستهداف المؤسسات المدنية من مدارس ومستشفيات ومقار حكومية وتعمد تحطيم البنية التحتية لمصانع التعدين والجامعات ، مما جعل ايران تزيد من مستويات استهداف الكيان الصهيوني بالصواريخ الباليستية الفرط صوتية التي كانت اضرارها بالغة على البنية التحتية الاسرائيلية ، كما قامت باستهداف العديد من القواعد العسكرية الامريكية المتواجدة في الخليج كخطوة للضغط على الولايات المتحدة بزيادة كلفة الحرب.

وفي هذا السياق، عبّر "دونالد ترامب" وإدارته عن أهداف استراتيجية تتعلق بتغير طبيعة النظام السياسي واضعاف القدرات الإيرانية والحد من نفوذها الإقليمي، والقضاء على المشروع النووي الايراني في إطار إعادة صياغة التوازنات في الشرق الأوسط، وعليه يمكن القول إنَّ الحرب لا تُفهَم باعتبارها مجرَّد مواجهة عسكرية محدودة، بل باعتبارها محاولة لإعادة ترتيب البِنية الاستراتيجية للمنطقة على المدى الطويل. فهي تسعى إلى إنتاج بيئة إقليمية جديدة تُعاد فيها صياغة توازنات الردع، وتُحدَّد فيها حدود القوَّة المسموح بها للقُوى الإقليمية، بما يفتح الطريق أمام نظام إقليمي أكثر انضباطًا لمنطق الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية، وفي هذا السياق يصبح قرار الحرب جزءًا من مشروع أوسع لإعادة هندسة الشرق الأوسط، لا مجرَّد حلقة عابرة في سلسلة الصراعات التقليدية، التي عرفتها المنطقة [2].

وعلى الرغم من حدة التصعيد، برزت لاحقًا مسارات تفاوض غير مباشرة بوساطات إقليمية، في ظل إدراك متزايد لدى الأطراف بكلفة الاستنزاف العسكري والاقتصادي والسياسي، وقد عكست هذه المسارات محاولة لإعادة ضبط قواعد الاشتباك والانتقال من منطق الحرب المفتوحة إلى إدارة الأزمة ، حيث لاتزال التصعيد بين الولايات المتحدة وايران سيد الموقف الى اليوم ، خاصة بتوجه ايران الى استعمال الملفات الجيواستراتيجية التي تمتلكها، وعلى رأسها اغلاق مضيق هرمز ، هدا الممر المائي

1- قاسم قصير، مرجع سابق.

2- وحدة الدراسات السياسية،" الحرب الامريكية الاسرائيلية على إيران: حسابات طهران وخياراتها "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (11 مارس 2026)، ص ص 4-7.

الدي تمر منه اكثر من 20 بالمائة من تجارة الطاقة في العالم ، في المقابل شرعت الولايات المتحدة بإطباق حصار بحري على الموانئ الايرانية لمنع خروج ودخول اي سفينة ايرانية .

وختاما يمكن القول إن مرحلة ما بعد "طوفان الأقصى" شكّلت نقطة انعطاف جوهرية في العلاقات الأمريكية–الإيرانية، حيث انتقل الصراع من مستوى التوتر غير المباشر إلى مواجهات متعددة الساحات، ثم إلى حرب شاملة أعادت تشكيل موازين القوة في المنطقة. وقد أسهمت استراتيجية "وحدة الساحات" في توسيع نطاق الصراع وتعقيد ديناميّاته، فيما أدى تصاعد الاستهدافات النوعية إلى إعادة تعريف مفهوم الردع الإقليمي، وفي المحصلة فإن هذه التحولات تعكس انتقال الشرق الأوسط إلى مرحلة جديدة من عدم اليقين الاستراتيجي، تتداخل فيها الحسابات العسكرية والسياسية بشكل غير مسبوق، خاصة في ظل الطموح المتزايد لكل من إسرائيل والولايات المتحدة اللتان تتشوَّقان إلى خلْق شرق أوسط جديد خالٍ من التحدِّيات أمام مصالحهما ، وذلك لا يتحقَّق إلا بإزالة أي قوَّة قائمة أو مُحتمَلة قد تمنع الهيمنة أو تقيِّدها. ومن ثمَّ لا يزال ترامب يقدم اتفاقات أبراهام لعام 2020 وحملة الضغط الأقصى على إيران، بما في ذلك الضربة التي أودت بحياة الجنرال الإيراني قاسم سليماني في العام ذاته، بوصفها محطات بارزة في سياسته الخارجية خلال ولايته الأولى. وفي خضم طموحاته الدولية الواسعة، من إنهاء الحرب في أوكرانيا إلى إعادة صياغة الروابط الاقتصادية للولايات المتحدة مع معظم دول العالم، مرورا بتشديد سياسات الهجرة إلى أقصى حد منذ عقود، يحتفظ الشرق الأوسط بمكانة ثابتة في حساباته. فقد تركت اتفاقات أبراهام بصمة واضحة في تاريخ المنطقة إبان رئاسته الأولى، وهو يسعى إلى تثبيت هذا الإرث وتعزيزه في ولايته الثانية.

يصبح الهدف ليس مجرَّد إضعاف النظام الإيراني أو احتوائه، بل تغيير النظام أو إعادة هندسته، حتى ينتج نظامًا أقلّ عداءً، ورُبَّما مواليًا، أو على الأقلّ دولة مُنهَكة لا تستطيع القيام بوظائف القوَّة الإقليمية. وبعبارة أدقّ، يبدو الهدف هو تغيير البيئة الاستراتيجية، حتى تُفتَح الطريق لسيادة إقليمية إسرائيلية أمريكية أوسع، وتمكين ترتيبات أمنية واقتصادية جديدة تُدار من أعلى.

المبحث الثالث: تقييم مدى نجاح ونجاعة استراتيجية الرئيس ترامب للسلام في الشرق الاوسط

يهدف هذا المبحث إلى تقديم تقييم نقدي للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط خلال إدارة ترامب، من خلال تحليل طبيعة "السلام" الذي سعت إلى فرضه، وحدود نجاحه في ظل التفاعلات الإقليمية الرافضة والمقاومة.

المطلب الأول: مؤشرات نجاح مقاربة دونالد ترامب في الشرق الأوسط لصنع السلام

تستند استراتيجية دونالد ترامب في الشرق الأوسط، منذ الإعلان عنها سنة 2017 وتطورها إلى غاية 2025–2026، إلى جملة من المرتكزات النظرية والعملية، في مقدمتها مبدأ "**أمريكا أولاً**"، **وتبني مقاربة واقعية** في إدارة التوازنات الإقليمية، إلى جانب إعادة هيكلة منظومة التحالفات بهدف احتواء إيران، وتعزيز مسارات التطبيع الإقليمي وفرض صفقة القرن، مع السعي إلى تقليص الانخراط العسكري المباشر.

بالنظر إلى القضية المركزية في الشرق الأوسط، والمتمثلة في القضية الفلسطينية، سعت إدارة دونالد ترامب إلى اختراق حالة الإجماع العربي والإسلامي الرافض لما عُرف بـ"الصفقة"، عبر توظيف مزيج مركّب من الأدوات الاقتصادية والسياسية. وتكشف المعطيات المسرّبة عن وجود مساعٍ حثيثة لممارسة ضغوط متواصلة على الأنظمة العربية بهدف دفعها نحو دعم هذه المبادرة، من خلال آليات دبلوماسية وسياسية متعددة، شملت كذلك توظيف أدوات الابتزاز الاقتصادي تجاه بعض الدول، عبر ربط المساعدات والاستثمارات والمنافع الاقتصادية بمواقفها من الصفقة ، وفي السياق ذاته تم استغلال حالة الاستقطاب والخلافات البينية داخل النظام الإقليمي العربي لتعزيز فرص تمرير المشروع من خلال تفكيك المواقف الجماعية وإضعاف التنسيق المشترك، بما يسمح بتمرير مواقف فردية أكثر قابلية للتكيّف مع الطرح الأمريكي. كما برزت مؤشرات على استخدام ورقة القيادة الفلسطينية، حيث طُرح احتمال استبدال القيادة القائمة، وعلى رأسها محمود عباس، عبر الدفع نحو تشكيل قيادة جديدة أكثر انسجامًا مع مسار التسوية، بما يوفر الغطاء السياسي اللازم لتمريرها [1].

أما فيما يخص الملف الايراني، يمكن رصد عدد من المؤشرات التي تعكس—من وجهة نظرها— مظاهر نجاح نسبي لهذه الاستراتيجية وتكمن في النقاط التالية:

- **تفكيك أذرع "محور المقاومة"**: تشير التطورات الإقليمية إلى مسار متصاعد يستهدف إضعاف أذرع إيران. ففي لبنان، تقلصت قدرة حزب الله على فرض الردع نتيجة الضغوط العسكرية والسياسية. وفي غزة وسوريا، تراجع مستوى التنسيق مع طهران، ما حدّ من فاعلية هذه الأطراف كورقة ضغط. أما في العراق واليمن، فتواجه القوى الموالية لإيران ضغوطًا متزايدة تهدف إلى حصر السلاح بيد الدولة وتقليص أدوارها الإقليمية.

1– محسن محمد صالح، "تطورات صفقة القرن ومساراتها "، مركز لزيتونة للدراسات والاستشارات، سبتمبر 2018، ص ص 13-14.

- **الضغوط الاقتصادية والحصار:** تعتمد الولايات المتحدة على استراتيجية الضغط الاقتصادي لتقييد النفوذ الإيراني دون الانخراط في حرب شاملة، من خلال العقوبات وتقييد صادرات النفط. ورغم ذلك، يخفف الدور الصيني—بوصفه مستوردًا رئيسيًا للنفط الإيراني—من حدة هذه الضغوط ويحدّ من فعاليتها الكاملة.
- **التحركات السياسية والميدانية:** تسعى الولايات المتحدة إلى احتواء النفوذ الإيراني، خاصة في العراق ولبنان عبر دعم مبدأ احتكار الدولة للسلاح، كما تندرج هذه السياسات ضمن توجه أوسع لإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية من خلال دعم أنظمة قوية، بما يقوض الامتداد الجيوسياسي لإيران.
- **الحرب الأخيرة على إيران:** تندرج الحرب الأخيرة التي استهدفت إيران ضمن سياق تصعيدي يهدف إلى إحداث تحول جذري في بنية النظام السياسي الإيراني، عبر الضغط لإضعافه أو تغييره، بالتوازي مع السعي لتفكيك مشروعه النووي والحد من قدراته الصاروخية، وتعكس هذه الحرب انتقالًا من استراتيجيات الاحتواء غير المباشر إلى توظيف القوة العسكرية كأداة لإعادة رسم موازين القوى الإقليمية.

كما تجلّت هذه المقاربة في إعادة تنشيط منظومة التحالفات الإقليمية، خاصة مع دول الخليج العربي وشركاء عرب آخرين، فضلاً عن إسرائيل، بما أفضى—وفق هذا المنظور—إلى تعزيز قدر من التماسك الاستراتيجي في مواجهة التهديدات المشتركة ، وفي الإطار ذاته، يُعد توسيع نطاق اتفاقيات أبراهام من أبرز مخرجات هذه الاستراتيجية، إذ ساهم في إحداث تحول نسبي في أنماط التفاعل الإقليمي، من صيغ الصراع التقليدي إلى مسارات أكثر ميلاً إلى التعاون والانخراط البراغماتي، مع دعم جهود التهدئة، بما في ذلك مفاوضات وقف إطلاق النار وتبادل الرهائن [1].

كما انعكس هذا التوجه على خطاب السياسة الخارجية الأمريكية، الذي شهد تحولاً تدريجياً من النزعة التداخلية ذات الطابع العسكري إلى مقاربة تركز على توسيع مجالات الشراكة الاقتصادية والتكنولوجية، بما يعزز فرص الاستقرار والتنمية على المدى المتوسط والبعيد.

ومع ذلك، تظل هذه النجاحات النسبية محاطة بجملة من التحديات البنيوية، إذ تشير العديد من التحليلات إلى أن تقليص الحضور الأمريكي المباشر قد يفضي إلى نشوء فراغ نسبي في موازين القوى، بما يتيح المجال أمام قوى دولية صاعدة مثل روسيا والصين لتعزيز حضورها في الإقليم. كما تبقى

1- وحدة الدراسات السياسية، الحرب الامريكية الاسرائيلية على إيران، مرجع سابق، ص 5.

العلاقة مع إيران عاملاً مركزياً وحاسماً في تحديد مآلات هذه الاستراتيجية، في ظل التوازن الدقيق بين منطق الردع ومتطلبات الانخراط الدبلوماسي [1]

المطلب الثاني: مؤشرات الاخفاق والانتكاسة في مقاربة الرئيس ترامب لصنع السلام في الشرق الاوسط

يمكنك عرض أهم محاور الانتكاسات التي واجهت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب في شكل نقاط تحليلية كما يلي:

- فشل توسيع مسار التطبيع إذ برزت حالات رفض للانخراط في "الاتفاقيات الإبراهيمية"، بما يعكس توجهاً مضاداً لسياسة فرض السلام بالقوة أو عبر ترتيبات لا تراعي جوهر القضية الفلسطينية، وهو ما شكل أحد أبرز مظاهر المقاومة السياسية لهذا المسار.
- تعبر عملية "طوفان الأقصى" كحالة رفض لمسار التسويات المفروضة حيث تُفهم هذه العملية في سياقها الأوسع بوصفها تعبيرًا عن تصاعد حالة الرفض والمقاومة تجاه مسار "السلام المفروض" الذي لا يستند إلى معالجة عادلة لجذور القضية الفلسطينية، وهو ما يعكس حدود المقاربات التي تعتمد على ترتيبات أحادية أو تتجاوز المطالب الأساسية للشعب الفلسطيني.
- تشير العديد من تحليلات السياسة الخارجية مع حلول عام 2026، إلى أن استراتيجية "أمريكا أولاً" التي انتهجها دونالد ترامب في الشرق الأوسط واجهت تحديات بنيوية عميقة، عكست محدودية قدرتها على تحقيق الاستقرار الإقليمي، فقد أسهمت هذه الاستراتيجية في تعميق الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي بدل تسويته، وأظهرت سياسة "الضغط الأقصى" تجاه إيران عجزًا عن إحداث تغيير سلوكي ملموس، بل ساهمت في تصعيد التوترات الإقليمية، كما برز تراجع نسبي في قدرة الولايات المتحدة على ضمان أمن حلفائها، وهو ما تجلى في حوادث استهداف منشآت حيوية في الخليج، مقابل صعود أدوار كل من روسيا والصين اللتين استغلتا الفراغ الاستراتيجي لتعزيز حضورهما في المنطقة. وفي السياق ذاته، أدت هذه المقاربة إلى تنامي الشكوك لدى الحلفاء الإقليميين بشأن مدى التزام واشنطن بأمنهم، ما دفعهم إلى تنويع شراكاتهم الدولية [2].

1- خالد الجابر،" واهم من يظن أن أمريكا ستترك المنطقة بعد الحرب "، مركز الجزيرة، (18 ماي 2026) تم الاطلاع على المقال يوم 3 ماي 2026 على الساعة 39: 22

2- هشام ناصر، " السياسة الامنية للولايات المتحدة في الشرق الاوسط "، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، (7 ماي 2026)، ص 26

- وعليه يمكن القول إن الانتقال من نمط التدخل المباشر إلى مقاربة براغماتية ذات نزعة انعزالية، أفضى إلى خلق فراغ استراتيجي لم تنجح الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية في احتوائه، مما ساهم في تفاقم أزمات المنطقة بدل احتوائها.
- فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، لم تُفضِ "صفقة القرن" إلى تحقيق اختراق سياسي جوهري، إذ انطوت على مقاربة اختزلت الصراع في أبعاده الاقتصادية والإنسانية، مع إغفال جذوره السياسية والتاريخية، وهو ما أسهم في تعميق حالة الاحتقان وتعزيز ديناميات الصراع بدلًا من احتوائها. وقد انتهت هذه المقاربة إلى فشل ذريع على المستويات الفلسطينية الداخلية، والعربية، والإقليمية، بل وحتى الدولية، في ظل غياب القبول السياسي بها واتساع دائرة الرفض لها. ويمكن اعتبار التطورات اللاحقة، ولا سيما معركة "طوفان الأقصى"، بمثابة الضربة الحاسمة التي أسقطت ما تبقى من مرتكزات هذه الصفقة، إذ أعادت القضية الفلسطينية إلى صدارة الأجندة الدولية، وكرّست حضور حقوق الشعب الفلسطيني وطموحاته المشروعة في قلب مسارات البحث والتفاوض والنقاش الدولي [1].
- من جهة اخرى برز فشل اتفاقيات أبراهام، التي أُبرمت عام 2020 بين إسرائيل وبعض الدول العربية والاسلامية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، لم تُفضِ إلى تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين كما رُوِّج لها في الخطاب الرسمي، بل أسهمت في إعادة تشكيل ديناميات الصراع في الشرق الأوسط. فقد أدت هذه الاتفاقيات إلى تعزيز أنماط التعاون العسكري والأمني بين إسرائيل وبعض دول الخليج، بما ساهم في تصعيد حدة الاستقطاب الإقليمي، لا سيما فيما يتعلق بالمواجهة مع إيران، فضلاً عن إسهامها في تهميش مركزية القضية الفلسطينية ضمن أولويات الأجندة الإقليمية
- وعلى صعيد آخر، كشفت التطورات المرتبطة بالتهديدات الإيرانية عن محدودية فعالية أدوات الردع الأمريكية لا سيما في أعقاب استهداف منشآت استراتيجية، الأمر الذي انعكس سلبًا على التصورات المتعلقة بإعادة تشكيل الإقليم وفق الرؤية الأمريكية ، وتبرز دلالة إضافية لهذا التعثر من خلال نتائج المواجهة العسكرية الأخيرة مع إيران، والتي لم تُحقق أهدافها الاستراتيجية المعلنة، بل أفضت إلى تداعيات عكسية تمثلت في تصعيد حدة التوترات الإقليمية، بما في ذلك اضطراب الملاحة في مضيق هرمز، بوصفه أحد أهم الممرات الحيوية في النظام الاقتصادي العالمي، كما أظهرت هذه المواجهة قدرة إيران على امتصاص الضغوط العسكرية والصمود أمام قوة كبرى، ما أسهم في إعادة صياغة جزئية لمعادلات

1- محسن محمد صالح،" تطورات صفقة القرن ومساراتها "، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (سبتمبر 2018)، ص 15.

الردع في المنطقة، وكرّس انتقالًا تدريجيًا من منطق فرض الحلول بالقوة إلى منطق التفاوض بوصفه مسارًا أكثر واقعية لإدارة الأزمات الإقليمية [1].

- وفي سياق متصل برز استغلال القوى الكبرى، وعلى رأسها الصين وروسيا، لحالة التصعيد والاحتكاك الإقليمي بهدف تقويض الهيمنة الأمريكية، واستنزاف قدراتها الاستراتيجية، وإعادة خلط الأوراق الجيوسياسية بما يخدم مصالحهما في ملفات دولية أخرى ذات أولوية، شهدت مصداقية الضمانات الأمنية الأمريكية تراجعاً نسبياً ملحوظاً، ما دفع عدداً من الدول الحليفة إلى إعادة النظر في مستوى اعتمادها على واشنطن، والتوجه تدريجياً نحو تنويع شراكاتها الاستراتيجية وتبني مقاربات أكثر استقلالية في إدارة أمنها القومي.
- وفي الإطار الإقليمي، وبخاصة خلال التصعيدات العسكرية الأخيرة مع إيران، برزت لدى بعض دول الخليج مراجعات أعمق لطبيعة الالتزامات الأمنية الأمريكية في المنطقة، حيث طُرحت تساؤلات حول أولويات الانتشار العسكري الأمريكي وقدرته على توفير حماية شاملة في مواجهة التهديدات الصاروخية. وقد عزز ذلك إدراكاً متزايداً لدى هذه الدول بأن مقاربة واشنطن الأمنية لا تُدار دائماً وفق تصور موحد للأمن الإقليمي، وإنما تتداخل فيها اعتبارات متعددة، من بينها ما يتعلق بحماية حلفائها الرئيسيين، وفي مقدمتهم إسرائيل، وهو ما ساهم في إعادة تقييم بعض سياسات الاعتماد الأمني التقليدي والبحث عن بدائل أكثر تنوعاً ومرونة [2].
- وفي سياق اخرُ تعد هذه السلوكيات للإدارة الامريكية في الشرق الاوسط من منظور نقدي مؤشراً على أحد أبرز أوجه الإخفاق في سياسة دونالد ترامب في الشرق الأوسط، والذي يتجلى فيما يُنظر إليه بوصفه تراجعاً عن الالتزامات الأخلاقية المرتبطة بالقيم الليبرالية التي شكّلت جزءاً أساسياً من الخطاب الأمريكي. فقد اتسم الموقف الأمريكي بدرجة عالية من الدعم السياسي والعسكري لإسرائيل في حربها على قطاع غزة، رغم ما رافق ذلك من سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين وتدمير واسع للبنية التحتية، بما في ذلك المرافق الصحية والتعليمية، الأمر الذي أثار انتقادات واسعة بشأن مدى احترام الولايات المتحدة الأمريكية لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- وفي السياق ذاته، برز في خطاب الرئيس توجهٌ نقدي حاد تجاه المؤسسات الدولية، حيث عبّر في عدة مناسبات عن تشككه في جدوى هذه المؤسسات في حفظ السلم والأمن الدوليين،

1- عبد الله علي هاشم الذارحي، "فشل الحرب الصهيو أمريكية على إيران "، جريدة الثورة، (29 ماي 2026).

2- وحدة الدراسات، " الهجمات الايرانية على دول الخليج الدوافع والتداعيات "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (8 مارس 2026)، ص 7.

مقللاً من أهمية القواعد القانونية المنظمة للعلاقات الدولية. وقد عكس هذا الخطاب ميلاً واضحاً نحو تبني مقاربة واقعية تُعلي من شأن القوة والمصلحة الوطنية، على حساب الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما يشير إلى إعادة تعريف قواعد التفاعل الدولي وفق منطق القوة بوصفه المحدد الرئيسي للسلوك الدولي [1]

1- شدد الرئيس الأميركي دونالد ترامب في عدة مناسبات على أنه هو من سيحدد أي قيود على صلاحياته، وليس القانون الدولي أو المعاهدات، وفي مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز نُشرت، قال ترامب إن سلطته كقائد أعلى للقوات المسلحة لا يحدها سوى "أخلاقه الشخصية"، وعندما سُئل عما إذا كانت هناك أي قيود على صلاحياته العالمية، أفاد ترامب "نعم، هناك شيء واحد. أخلاقي الشخصية. عقلي. هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يوقفني".

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة، سعينا الى الاجابة على السؤال المركزي حول ماهية السلام الدي يسعى اليه الرئيس ترامب وادارته في منطقة الشرق الاوسط انطلاقا من خطة منهجية تتكوم من ثلاث مراحل

تبدأ المرحلة الاولى بتسليط الضوء على مقاربة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسلام في الشرق الأوسط، انطلاقًا من تحليل المرجعية النظرية والفكرية التي أسهمت في تشكيل عقيدة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وقد تبيّن أن هذه المقاربة تستند أساسًا إلى منطلقات الواقعية السياسية التي تُعلي من شأن المصلحة الوطنية، ومنطق البقاء، والسعي نحو الهيمنة على النظام الدولي عمومًا، وعلى منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص.

وفي المقابل، تناولت الدراسة أيضًا المنطلقات الليبرالية وتأثيرها في صياغة السلوك الخارجي الأمريكي، حيث أبرزنا حجم الانحراف الذي طبع مقاربة إدارة ترامب مقارنة بهذه المبادئ، من خلال التراجع عن تبني القيم الديمقراطية ونشرها، وعدم الاكتراث بالمؤسسات الدولية والشرعية الدولية. بل إن هذه المقاربة، في بعض جوانبها، أسهمت في تبرير انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب، التي طالت شعوبًا تطالب بحقوقها المشروعة والمكفولة في إطار القانون الدولي.

ومن زاوية أخرى، حاولت الدراسة تسليط الضوء على البعد الأيديولوجي والديني، بالاستناد إلى المقاربة البنائية، لفهم دور المعتقدات والهويات في توجيه القرار السياسي الخارجي للولايات المتحدة. وقد تجلى ذلك في التأثير المتزايد للوبي الصهيوني المتحالف مع التيار البروتستانتي الإنجيلي، الذي أصبح يتمتع بنفوذ معتبر داخل إدارة ترامب، حيث ينتمي عدد من مستشاريه ووزرائه إلى هذه الخلفية الفكرية. ويمكن الاستدلال على ذلك ببعض النماذج داخل النخبة الحاكمة، من بينها وزير الدفاع الأمريكي بيت هيغسِث(Pete Hegseth) ، الذي تعكس كتاباته وخطاباته حضورًا واضحًا للبعد الديني–الأيديولوجي في تصوراته للصراع، حيث يوظف رمزية تاريخية ودينية تُحيل إلى سرديات صراعية ذات طابع عقائدي ، وهوالدي له كتاب منشور بعنوان " الحملة الصليبية الامريكية " ويقول فيه بشكل صريح انه كما استطاع الفرسان الصليبيون الشجعان في القرن الثاني عشر أن يكسروا شوكة الاسلام ، يجب على الصليبين اليوم ان يكسروا ايضا شوكة الاسلام ، وهو كدلك يكتب على دراعه وشما باللغة العربية كلمة "كافر " بجانب وشم اخر يرمز لشعار الصليبين القدماء باللغة اللاتينية ، وهو ما يعكس امتداد هذا البعد في دوائر صنع القرار.

كما تطرقت الدراسة إلى تحليل البعد الشخصي والنفسي لصانع القرار، من خلال توظيف مقاربة صنع القرار، حيث أبرزت دور السمات الشخصية والنفسية للرئيس ترامب في تشكيل السياسة الخارجية،

خاصة من خلال تبنيه لمنطق "الصفقة" المستمد من خلفيته كرجل أعمال، إضافة إلى بعض السمات النفسية كالنزعة النرجسية، التي انعكست على أسلوب تعامله مع الأزمات وقضايا الشرق الأوسط.

وعليه، يمكن القول إن مقاربة ترامب للسلام في الشرق الأوسط لم تكن نتاج اعتبارات استراتيجية تقليدية فحسب، بل كانت محصلة تفاعل معقد بين عوامل واقعية، وليبرالية، وأيديولوجية، إلى جانب المحددات الشخصية لصانع القرار، وهو ما أضفى عليها طابعًا خاصًا ومثيرًا للجدل في آن واحد.

ما في المرحلة الثانية فقد تمكّنا من تحديد أبرز المحددات التي أسهمت في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، سواء تعلّق الأمر بالمؤسسات الرسمية، أو بالهيئات واللوبيات غير الرسمية، أو حتى بالمحددات الشخصية والإدراكية المرتبطة بشخص الرئيس دونالد ترامب وسماته النفسية.

وقد أظهرت الدراسة أنه، رغم كون الولايات المتحدة دولة ديمقراطية تقوم على مبدأ العمل المؤسساتي، فإن الرئيس ترامب تمكن إلى حدٍّ كبير من بسط هيمنته على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، من خلال تشكيل فريق إداري اختاره بعناية بما يتوافق مع توجهاته ورؤيته الخاصة.

كما كشفت الدراسة عن الدور المؤثر الذي تلعبه جماعات الضغط، لاسيما اللوبي المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة، في توجيه السلوك الخارجي الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط، وذلك عبر ما تمتلكه من أدوات ضغط سياسية وإعلامية، فضلاً عن نفوذها داخل المؤسسات المالية وشبكات رجال الأعمال، الأمر الذي يمنحها قدرة معتبرة على التأثير في دوائر صنع القرار.

أما في الفصل الثالث، فقد تناولنا أهم المضامين السياسية التي شكّلت جوهر المقاربة الترامبية في منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب أبرز تطبيقاتها العملية على أرض الواقع. وقد استهللنا ذلك بتحليل "صفقة القرن"، التي أحدثت ما يشبه الزلزال السياسي في المنطقة، بالنظر إلى بنودها الحساسة، سواء المعلنة منها أو غير المعلنة، والتي قوبلت برفض فلسطيني وعربي وإسلامي واسع، باعتبارها محاولة لتصفية القضية الفلسطينية وتقويض الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حقه في إقامة دولته المستقلة، والانسحاب من الأراضي المحتلة، وعودة اللاجئين.

كما بيّنت الدراسة أن "الاتفاقات الإبراهيمية" تمثل بدورها امتدادًا لهذه المقاربة، من خلال سعيها إلى إعادة تشكيل البيئة الإقليمية عبر إدماج إسرائيل في النسيج العربي والإسلامي، وهو ما اعتُبر محاولة لاختراق الموقف العربي والإسلامي تجاه القضية الفلسطينية، وإضعاف الحاضنة السياسية والشعبية الداعمة لها.

وفي سياق متصل، خلصت الدراسة إلى أن عملية "طوفان الأقصى" شكّلت منعطفًا مفصليًا في مسار القضية الفلسطينية وفي توازنات المنطقة عمومًا، إذ أبرزت تحولات نوعية على المستوى الميداني، وأسهمت في إعادة طرح القضية الفلسطينية على الساحة الدولية، كما عكست تمسّك الشعب الفلسطيني بحقوقه التاريخية ورفضه لمختلف المبادرات التي تستهدف تصفية قضيته، رغم الكلفة البشرية والمادية الباهظة.

ومن جهة أخرى، سعت الدراسة إلى تحليل مبادرة ترامب المتعلقة بإنشاء ما سُمّي بـ"مجلس السلام العالمي الخاص بغزة"، حيث تم التوقف عند أبعادها السياسية وخلفياتها الاستراتيجية، وخلصنا إلى أنها تندرج ضمن سياق أوسع يسعى إلى إعادة ترتيب الواقع السياسي في المنطقة بما يتماشى مع الرؤية الإسرائيلية، وهو ما يثير العديد من التساؤلات حول انعكاساتها على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومستقبل قضيته.

نتائج الدراسة:

1. اتسمت مقاربة إدارة ترامب بتقليص دور المؤسسات الدبلوماسية التقليدية، من خلال الاعتماد على دائرة ضيقة من المستشارين داخل البيت الأبيض بدلًا من القنوات الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية (State Department)، وهو ما انعكس في تزايد حالات الاستقالة أو الإقالة في صفوف مسؤولين بارزين. كما فضّل الرئيس ترامب إدارة العلاقات الدولية عبر التواصل المباشر مع قادة الدول، متجاوزًا في كثير من الأحيان الأطر الدبلوماسية الرسمية ووكالات الاستخبارات، الأمر الذي أدى إلى تراجع وزن المحددات المؤسساتية الرسمية في عملية صنع القرار الخارجي، خاصة في قضايا الشرق الأوسط.

وفي السياق ذاته برز التأثير المتزايد للمحددات غير الرسمية، لاسيما جماعات الضغط واللوبيات المؤثرة، وعلى رأسها اللوبي المؤيد لإسرائيل، الذي يمتلك أدوات ضغط سياسية ومالية وإعلامية فعالة، تمكّنه من التأثير في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، بل قد يمتد إلى توظيف ملفات حساسة أو شبكات نفوذ غير مباشرة لتعزيز مواقف معينة داخل دوائر القرار كما رأيناه فيما اشتهر اعلاميا بـ " ملفات ابستين ". وفي هذا الإطار، تم ربط بعض التوجهات التصعيدية في السياسة الأمريكية، خاصة تجاه إيران، بجملة من الضغوط والابتزاز السياسي من اجل اتخاد قرارات لا تخدم المصالح الامريكية وانما تخدم مصالح تلك اللوبيات.

2. تمثّل المضامين الخطابية والمبادرات السياسية التي تبنّاها الرئيس دونالد ترامب في الشرق الأوسط خلال عهدتيه محاولات واضحة لفرض أمر واقع بالقوة، وتجاوز الحقائق التاريخية

والأخلاقية التي كرّستها قرارات الشرعية الدولية. فقد انطلقت هذه المقاربة من منطق إعادة تشكيل الواقع السياسي في المنطقة بما يتماشى مع رؤية أحادية، تجلّت في سلسلة من المبادرات، بدءًا بـ"صفقة القرن"، مرورًا بـ"الاتفاقيات الإبراهيمية"، وصولًا إلى مشاريع لاحقة مثل "مجلس السلام" ، وقد اتسمت هذه المبادرات بطابع منحاز للرؤية الإسرائيلية، حيث سعت إلى إعادة تعريف أسس التسوية السياسية للقضية الفلسطينية عبر الالتفاف على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حق تقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة، وعودة اللاجئين، وفي هذا السياق، يمكن اعتبار هذه المقاربة تجسيدًا لما يُعرف بـ"فرض السلام بالقوة"، أي السعي إلى فرض تسويات غير متوازنة من خلال موازين القوة بدلًا من الاحتكام إلى قواعد القانون الدولي ومبادئ العدالة التاريخية.

3. شكّلت عملية "طوفان الأقصى" محطة مفصلية في سياق التفاعلات الإقليمية، حيث حملت أبعادًا عسكرية ذات دلالات سياسية عميقة، عبّرت عن رفض واضح لمختلف المبادرات الرامية إلى تجاوز الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني أو القفز على مرتكزات الحل العادل للقضية الفلسطينية. كما أسهمت هذه العملية في إعادة اختبار معادلات القوة والردع في المنطقة، من خلال كشف تحديات بنيوية على المستويين الأمني والاستخباراتي، وهو ما أثار نقاشًا واسعًا حول حدود القدرة الردعية الإسرائيلية، وفي سياق أوسع أعادت هذه التطورات القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمام الدولي، بعد فترة من التراجع النسبي في حضورها على الأجندة العالمية، بما يعكس استمرار مركزيتها في معادلات الاستقرار الإقليمي. كما يمكن فهم هذه العملية في إطار تفاعل معقّد بين العوامل المحلية والإقليمية والدولية، وهو ما يبرز حدود المقاربات الأحادية في معالجة الصراع، ويفتح المجال أمام إعادة التفكير في مسارات التسوية القائمة.
4. مثّل التغير في النظام السياسي في سوريا، والمتمثل في سقوط نظام الرئيس السابق بشار الأسد ووصول قوى الثورة إلى العاصمة دمشق، تحولًا دراماتيكيًا مفاجئًا في بنية التوازنات الإقليمية، وهو تحول لا يمكن فصله عن التداعيات الأوسع لعملية "طوفان الأقصى". فقد أسهمت هذه التطورات في إضعاف الأذرع الإقليمية لإيران، وعلى رأسها حزب الله، ما انعكس سلبًا على مستوى النفوذ الإيراني في المنطقة، وفتح المجال أمام إعادة تشكيل موازين القوى داخل الساحة السورية.

وقد أفرز هذا التحول واقعًا إقليميًا أكثر تعقيدًا، خاصة بالنظر إلى الموقع الجيوسياسي لسوريا وحدودها مع إسرائيل، إلى جانب الدعم التركي الواضح للنظام الجديد، واعتباره عنصرًا أساسيًا في معادلة الأمن القومي التركي. كما ساهم ذلك في رفع مستوى التوتر الإقليمي، لا سيما في ظل فشل الرهانات على انهيار سريع للنظام الجديد.

وفي هذا السياق استطاع النظام الجديد بقيادة الرئيس "أحمد الشرع " ترسيخ سلطته على جزء معتبر من الجغرافيا السورية، والعمل على إعادة بناء مؤسسات الدولة، مع تبني خطاب داخلي قائم على الوحدة الوطنية ونبذ الانقسامات الطائفية وتعزيز قيم التسامح. أما على الصعيد الخارجي، فقد نجح في إعادة إدماج سوريا ضمن محيطها العربي، من خلال استئناف العلاقات الدبلوماسية مع عدد من الدول العربية، إضافة إلى تحقيق درجة من الاعتراف الدولي، تجلت في تخفيف أو رفع بعض العقوبات المفروضة سابقًا.

غير أن هذه التحولات لم تُقابل بارتياح من قبل إسرائيل، التي أبدت منذ البداية تخوفًا من طبيعة النظام الجديد وتوجهاته، وسعت إلى احتوائه ومحاصرته استراتيجيًا، بهدف الحد من قدرته على إعادة بناء توازنات جديدة قد تؤثر على معادلات الأمن في المنطقة.

5. امتدت تداعيات عملية "طوفان الأقصى" إلى مستويات غير مسبوقة، لتبلغ ذروتها فيما يمكن توصيفه بحالة "المواجهة الأمريكية–الإسرائيلية–الإيرانية"، سواء في نسختها الأولى التي تجلت في حرب الاثني عشر يومًا، أو في نسختها الثانية التي ما تزال تداعياتها مستمرة منذ أكثر من شهرين. وقد عكست هذه المواجهة تعقيدًا متزايدًا في طبيعة الصراع الإقليمي، وتحولًا نحو نمط من الحروب المركبة متعددة الأبعاد.

في هذا السياق، واجهت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل صعوبات كبيرة في تحييد القدرات الصاروخية الإيرانية، التي أظهرت مستوى متقدمًا من الجاهزية والفعالية، ما ساهم في إحداث توازن نسبي في الردع، وأدى إلى تعميق حالة الاستنزاف العسكري بين مختلف الأطراف. وقد ارتكزت المقاربة العسكرية على استهداف مراكز القوة الاستراتيجية داخل إيران، من خلال ضرب البنية القيادية والعسكرية، بما في ذلك استهداف قيادات من الصفين الأول والثاني، في محاولة لإحداث خلخلة داخل بنية النظام السياسي، والدفع نحو تفكيكه من الداخل عبر تفعيل دور المعارضة.

غير أن هذه الاستراتيجية لم تحقق النتائج المتوقعة، إذ أظهر النظام الإيراني درجة عالية من التماسك الداخلي، حيث أسهمت الضغوط الخارجية في تعزيز اللحمة السياسية والاجتماعية بدلًا من إضعافها، وهو ما يعكس محدودية الرهان على أدوات الإكراه الخارجي في إحداث تغيير داخلي جذري.

في المقابل، برزت إيران كفاعل إقليمي يمتلك أوراق قوة استراتيجية مؤثرة، من أبرزها قدرتها على التأثير في أمن الملاحة عبر مضيق هرمز، الذي يُعد شريانًا حيويًا لتدفق الطاقة نحو

الأسواق العالمية. وقد أدى ذلك إلى رفع مستوى المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية لأي تصعيد عسكري، نظرًا لما قد يترتب عنه من اضطرابات حادة في أسواق الطاقة العالمية، وانعكاسات سلبية على الاقتصاد الدولي.

وبناءً على ذلك، ارتفعت الكلفة الاستراتيجية للخيار العسكري ضد إيران بشكل ملحوظ، ما عزز من محدودية فعاليته، ودفع الأطراف المعنية إلى إعادة تقييم أدوات المواجهة. وقد عكست العودة إلى قنوات التفاوض مؤشرات واضحة على تعثر الحسم العسكري، بما يؤكد حدود استخدام القوة الصلبة في إدارة الصراعات المعقدة، ويفتح المجال أمام مقاربات بديلة أكثر اعتمادًا على التوازنات السياسية والدبلوماسية.

6. تتمتع منطقة الشرق الأوسط بمكانة استراتيجية محورية في مقاربة الرئيس ترامب، وذلك بالنظر إلى جملة من العوامل البنيوية، في مقدمتها موقعها الجغرافي الحيوي الذي يربط بين ثلاث قارات، واحتواؤها على نسبة معتبرة من الموارد الطاقوية العالمية، فضلًا عن إشرافها على ممرات مائية استراتيجية تُعد شرايين أساسية للتجارة والملاحة الدولية. اضافة الى وجود حليفها الاستراتيجي اسرائيل في قلب المنطقة ورغم أن التوجهات الاستراتيجية المعلنة للإدارة الأمريكية، كما ورد في تقارير استراتيجية الأمن القومي الامريكي الدي وقعه ترامب في نوفمبر 2025، والدي يمثل رؤية الرئيس ترامب السياسية، أكدت على ضرورة إعادة توجيه الاهتمام نحو مناطق أخرى، لاسيما أمريكا اللاتينية باعتبارها مجالًا حيويًا تقليديًا للولايات المتحدة، إضافة إلى شرق آسيا في إطار احتواء الصعود الصيني، فإن الواقع العملي عكس مسارًا مغايرًا.

فبدلًا من الانسحاب التكتيكي من الشرق الأوسط، وجدت إدارة ترامب نفسها أكثر انخراطًا في تعقيدات المنطقة، حيث اتجهت إلى تعزيز حضورها العسكري وإعادة نشر جزء معتبر من قواتها فيها. ويعكس هذا التناقض بين التوجهات النظرية والممارسة الفعلية إدراكًا أمريكيًا لصعوبة التخلي عن الشرق الأوسط، نظرًا لاستمرار أهميته في معادلات الأمن الدولي، خاصة فيما يتعلق بأمن الطاقة، واستقرار الممرات البحرية، واحتواء التهديدات الإقليمية.

وعليه، يمكن القول إن الشرق الأوسط ظل يمثل أولوية استراتيجية لا يمكن تجاوزها في السياسة الخارجية الأمريكية، حتى في ظل محاولات إعادة ترتيب سلم الأولويات الجيوسياسية على المستوى العالمي.

7. على الرغم من أن مقاربة الرئيس ترامب في الشرق الأوسط أفضت إلى تحقيق بعض الاختراقات الدبلوماسية المحدودة، فإنها لم تنجح في إرساء سلام شامل ومستدام، بل ساهمت في إعادة

تشكيل بنية الصراع ضمن توازنات جديدة تتسم بالهشاشة وعدم الاستقرار. كما أنها لم تتمكن من بناء نظام إقليمي مستقر، بقدر ما أسهمت في إنتاج واقع أكثر اضطرابًا، يحمل في طياته عوامل توتر كامنة قابلة للانفجار في أي لحظة.

وفي هذا السياق، برزت حدود الفعالية الاستراتيجية للمقاربة الأمريكية، خاصة في ظل تعثر الرهانات المرتبطة بالخيار العسكري كأداة لإدارة أزمات المنطقة، وما أفرزه ذلك من صعوبات في تحقيق حسم استراتيجي طويل الأمد. وقد انعكس هذا التعثر على مكانة الولايات المتحدة، التي بدأت تواجه تحديات متزايدة في الحفاظ على قدرتها التقليدية في توجيه توازنات الشرق الأوسط.

في المقابل شهدت المنطقة تصاعدًا ملحوظًا في وتيرة انخراط قوى دولية كبرى مثل الصين وروسيا، سعت إلى توسيع حضورها الاستراتيجي عبر توظيف أدوات متعددة، تشمل النفوذ الاقتصادي، وبناء الشراكات الأمنية، وتعزيز الحضور الدبلوماسي. وقد أسهم هذا التوسع في إعادة تشكيل موازين القوة، من خلال ملء الفراغات النسبية التي خلّفتها المقاربة الأمريكية.

وبناءً على ذلك، لم يعد الشرق الأوسط مجالًا حصريًا للنفوذ الأمريكي، بل تحوّل إلى فضاء مفتوح لتقاطع استراتيجيات دولية متعددة، الأمر الذي يعمّق من ديناميات التنافس الدولي، ويزيد من تعقيد إدارة الاستقرار الإقليمي، سواء على المدى المتوسط أو البعيد.

8. شهد المعسكر الغربي، بقيادة الولايات المتحدة، درجة ملحوظة من التصدّع والانقسام في أعقاب تداعيات مقاربة إدارة ترامب في الشرق الأوسط، حيث برز ذلك بشكل جلي في محدودية تجاوب الدول الأوروبية وحلف شمال الأطلسي (الناتو) مع الدعوات الأمريكية للانخراط في المواجهة مع إيران، وهو ما يعكس تباينًا في تقدير التهديدات وأولويات الأمن بين ضفتي الأطلسي.

ومن جهة أخرى، تعرّضت علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها التقليديين لهزّة واضحة، خاصة في منطقة الخليج العربي، حيث أبدت بعض الدول الخليجية خيبة أمل متزايدة إزاء السلوك الأمريكي. وقد تجلّى ذلك في سياق الردود الإيرانية على استخدام القواعد العسكرية الأمريكية في أراضي هذه الدول، مقابل ما اعتُبر محدودية في التزام الولايات المتحدة بتوفير الحماية الكافية لها، لا سيما عند المقارنة بمستوى انخراطها الكبير في دعم وحماية إسرائيل.

كما امتدت تداعيات هذه المقاربة إلى حلفاء الولايات المتحدة في شرق آسيا، الذين أبدوا بدورهم حالة من القلق والانزعاج، نتيجة التأثيرات غير المباشرة للتصعيد مع إيران على أمن الطاقة. فقد أدى اضطراب إمدادات النفط من منطقة الشرق الأوسط إلى تهديد مصالح دول تعتمد بشكل كبير على واردات الطاقة، مثل اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين، وهو ما زاد من حدة

الانتقادات الموجهة للسياسات الأمريكية، وأثار تساؤلات حول مدى مراعاتها لمصالح حلفائها الاستراتيجيين.

وعليه، تكشف هذه التطورات عن تراجع نسبي في مستوى الثقة بحسن إدارة الولايات المتحدة لتحالفاتها الدولية، وتبرز في الوقت ذاته حدود قدرتها على الحفاظ على تماسك معسكرها التقليدي في ظل سياسات خارجية تتسم بقدر كبير من الأحادية وإعادة ترتيب الأولويات

المقدمة: .....أ

الفصل الأول الاساس المفاهيمي والنظري لمقاربة الرئيس ترامب للسلام في منطقة الشرق الاوسط

المبحث الاول: الاطر المفاهيمي 13
المطلب الاول: مفهوم الرؤية في حقل العلاقات الدولية **13**
أولا: مفهوم الرؤية السياسية لغة واصطلاحًا 13
ثانيا: مكونات الرؤية السياسية 15
المطلب الثاني: مفهوم الاستراتيجية في سياق العلاقات الدولية **16**
اولا: مفهوم الاستراتيجية 16
ثانيا: مستويات الاستراتيجية: 18
ثالثا: الاستراتيجية في إطار العلاقات الدولية 18
المطلب الثالث: مفهوم الاقتراب **19**
المطلب الرابع: مفهوم بناء السلام في العلاقات الدولية **20**
اولا: تعريف السلام في العلاقات الدولية:..... 20
ثانيا: مفهوم بناء السلام: 20
ثالثا: المصطلحات المتشابهة لبناء السلام 21
المطلب الخامس: الشرق الاوسط المفهوم والاهمية الجيوسياسية..... **22**
اولا: مفهوم الشرق الاوسط..... 22
ثانيا: الموقع والاهمية 24
المبحث الثاني: المقاربات النظرية لتحليل رؤية الإدارة الامريكية في الشرق الاوسط 27
المطلب الاول: المقاربة الواقعية في إطار النقاش الواقعي – الواقعي..... **27**
المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية **30**
اولا: مدخل عام للفكر الليبرالي..... 30
ثانيا: الافتراضات الأساسية للفكر الليبرالي في العلاقات الدولية..... 31
المطلب الثالث: المقاربة البنائية **33**
المطلب الرابع: مقاربة اتخاد القرار **36**

الفصل الثاني محددات مقاربة ترامب للسلام في منطقة الشرق الاوسط

المبحث الاول: المحددات المؤسسية والسياسية 40
المطلب الأول: المؤسسات الرسمية لصنع القرار الخارجي في الولايات المتحدة **40**
المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية..... **43**
المبحث الثاني: المحددات التاريخية والاستراتيجية 47

المطلب الأول: التطور التاريخي في بناء السلوك الخارجي الامريكي 47
أولاً: مرحلة العزلة منذ (1776): 47
ثانياً: مرحلة الانخراط المحتشم (1914–1945): 48
ثالثاً: مرحلة القوة العظمى في ظل الحرب الباردة (1945–1990): 48
رابعاً: مرحلة الهيمنة الأحادية منذ (1990): 48
خامسا: مرحلة ما بعد احداث 11 سبتمبر 2001 49
المطلب الثاني: المحددات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الاوسط 49
المبحث الثالث: المحددات الجيواقتصادية والامنية للمقاربة الامريكية في الشرق الاوسط في عهد ترامب 52
المطلب الاول: المحددات الجيواقتصادية في مقاربة الادارة الامريكية في عهد ترامب 52
المطلب الثاني: المحددات الامنية لمقاربة ادارة ترامب في الشرق الاوسط 53
اولا: التهديدات الأمنية ا خلال الولاية الأولى (2017–2021) 54
ثانيا: التهديدات الأمنية خلال الولاية الثانية (2025) 55
المبحث الرابع: المحددات الشخصية والايديولوجية للرئيس ترامب 58
المطلب الاول: نبذة عن نشأة وحياة الرئيس ترامب 58
المطلب ثاني: السمات السيكولوجية والشخصية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب 59
أولاً: النزعة النرجسية 60
ثانياً: صعوبة التنبؤ بالسلوك السياسي 60
ثالثاً: الطابع البراغماتي (شخصية التاجر) 61
رابعاً: التأثيرات الدينية (الإنجيلية) 61
خامساً: هاجس الإنجاز التاريخي 61
سادساً: ميل نحو صناعة الأزمات وإدارتها 61
المطلب الثالث: المحددات الايديولوجية والادراكية للرئيس ترامب اتجاه الشرق الاوسط 62
اولا: المحددات الايديولوجية للرئيس ترامب اتجاه الشرق الاوسط 63
ثانياً: المحددات الإدراكية لشخصية الرئيس ترامب اتجاه منطقة الشرق الاوسط 64

الفصل الثالث مضامين وحدود مقاربة الرئيس ترامب لصناعة السلام في الشرق الاوسط

المبحث الاول: مضامين رؤية ترامب وتطبيقاتها العملية 66
المطلب الاول: المضامين السياسية – "صفقة القرن" كإطار استراتيجي لإعادة تشكيل منطقة الشرق الاوسط 66
أولا: التعريف بصفقة القرن 66
ثانيا: التأصيل لفكرة صفقة القرن 68
ثالثا: مضامين صفقة القرن 70
رابعا: انعكاسات صفقة القرن على منطقة الشرق الاوسط 73
المطلب الثاني: المضامين الخطابية والايديولوجية لمقاربة الرئيس ترامب في تحقيق السلام في الشرق الاوسط – الاتفاقيات الابراهيمية كإطار ايديولوجي خطابي – 76

أولا: الإطار المفاهيمي للاتفاقيات الابراهيمية 76
ثانيا: الدول المنخرطة في اتفاقيات ابراهام 78
المطلب الثالث: مجلس السلام كمحاولة لهندسة جديدة للشرق الاوسط 80
أولا: مفهوم مجلس السلام 80
ثانيا: النشأة والتأسيس 80
ثالثا: اهداف مجاس السلام 81
رابعا: هيكلة مجلس السلام 81
خامسا: الدول المنظمة للمجلس العالمي للسلام 82
المبحث الثاني: تحولات البيئة الإقليمية وتأثيرها على الرؤية الأمريكية 83
المطلب الأول: رد فعل ادارة ترامب على عملية "طوفان الأقصى" 83
أولا: مدخل الى طوفان الاقصى 83
ثانيا: دوافع وأهداف عملية "طوفان الأقصى"..... 84
ثانيا: رد فعل الادارة ترامب الامريكية اتجاه طوفان الاقصى 86
المطلب الثاني: التحولات السياسية في سوريا وتأثيرها على رؤية الرئيس ترامب للسلام في المنطقة 88
أولا: مدخل الى كرنولوجيا الثورة السورية..... 88
ثانيا: رد فعل ادارة الرئيس ترامب لتغير النظام السياسي في سوريا 90
المطلب الثالث: التصعيد الأمريكي تجاه إيران وانعكاساته الإقليمية 92
أولا: تاريخ العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران..... 92
ثانيا: تأزم العلاقة بين إيران والولايات المتحدة في ظل رؤية الرئيس ترامب 93
المبحث الثالث: تقييم مدى نجاح ونجاعة استراتيجية الرئيس ترامب للسلام في الشرق الاوسط..... 95
المطلب الأول: مؤشرات نجاح مقاربة دونالد ترامب في الشرق الأوسط لصنع السلام 96
المطلب الثاني: مؤشرات الاخفاق والانتكاسة في مقاربة الرئيس ترامب لصنع السلام في الشرق الاوسط 98
الخاتمة: 103

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

[1]. كارل كلوز فيتش. عن الحرب، ترجمة سليم شاكر الإمامي، (بيروت: مؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997)،

[2]. ليدل، هارت. الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة هيثم الأيوبي، (بيروت: دار الطليعة، 1967)

[3]. نور الدين حتحوت. منهجية البحث في العلوم السياسية، (دار الامة للنشر والطباعة والتوزيع، 2018)

[4]. جمال مصطفى عبد الله السلطان. الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، 2002

[5]. فوزي حسن الزبيدي. أصول التحليل السياسي في ضوء نظريات العلاقات الدولية، (دار الثقافة للنشر والتوزيع بيروت، يناير 2018،.

[6]. ستيفن تانسي، ونايجل تاكسون. اساسيات علم السياسة، ترجمة محي الدين حميدي (دمشق، دار الفرقد الطباعة والتوزيع والنشر، 2016)،

[7]. عبد الوهاب محمد خالد. العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الاردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2014).

[8]. كامل ثامر الخزرجي. العلاقات السياسية الدولية وادارة الازمات، (الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009)،

[9]. كريس جرات وباتريك بروجان. السياسة الامريكية، ترجمة وفاء عبد القادر (القاهرة، المجلس الاعلى للثقافة، 2005

[10]. محمد مراد. السياسة الامريكية اتجاه الوطن العربي، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2009،

[11]. سعد حقي توفيق. مبادئ العلاقات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006

[12]. فواز جرجس. داعش الى أين جهاديو ما بعد القاعدة، ترجمة محمد شيا، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2024)،

[13]. جهاد الخازن. المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيون، (بيروت، دار الساقي، ط1، 2005)،

[14]. ابراهيم حمامي. "صفقة القرن الحلم القديم الجديد"، (لندن، أغسطس 2018)،

[15]. سهام داوي. صفقة القرن المنطلقات والاثار، (منتدى العلماء، 2020)،

[16]. سليم كاطع علي رياض وعبد ابراهيم وأحمد هتدي فهد. طوفان الاقصى وانعكاساته الداخلية والإقليمية والدولية، (بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2004).

[17]. طه محمود. طوفان الاقصى دراسة تحليلية في المعطيات والنتائج، (لندن، 2024).

[18]. رقولي كريم. السياسة الخارجية للولايات المتحدة: مدخل نظري، جامعة سطيف، (مطبوعة موجهة لطلبة المركز الجامعي بريكة)،

[19].ثانياً: المجلات والدوريات العلمية

[20]. جعفر عبد الله، "دور الرسالة والرؤية والاهداف الاستراتيجية الجامعية"، المجلة العربية للعلوم والابحاث، م1، ع 5 (يوليو 2017).

[21]. منار عز الدين محمود، "الاسس الفكرية والمرجعيات النظرية لسياسة الخارجية الامريكية في عهد ترامب"، مجلة العلاقات الدولية، ع12، تشرين الثاني 2025،

[22]. مولود بلقاسمي، "الإدراك الاستراتيجي كمدخل لفهم الأمن الوطني والاستراتيجية الدفاعية للجزائر"، مجلة القانون والعلوم السياسية المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، م4، ع2 (01 جوان 2018.

[23]. إسماعيل صبري مقلد، "موضوع الاستراتيجية السوفيتية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 7، يناير 1967.

[24]. نسيم بلهول، عطا الله فشار، "دراسات السلام النشأة والتطور"، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، م16، ع 4 (15 ماي 2024)،

[25]. فؤاد حسين شرهان، "تطور مفهوم بناء السلام في العلاقات الدولية"، مجلة المؤتمرات والندوات العلمية جامعة الملكة أروى، م1، ع 8 (2019)،.

[26]. بدرة سليم، مجناح أمال، "الشرق الأوسط: دراسة تحليلية في طبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية المساهمة في التحول الاستراتيجي التركي تجاه المنطقة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م 2، ع 9.

[27]. سويم العزي، "أمريكا وتقليل الاعتماد على نفط الشرق الاوسط"، مجلة شؤون الشرق الاوسط، مجلد 2007، العدد 124 (2007)،

[28]. الحاجة سعود، نور الدين دخان، "التفسير البنائي للأمن والإرهاب في العلاقات الدولية"، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، جامعة الجزائر، المجلد 7، العدد 01، 2022،

[29]. يوسف حمودة نور الدين حتحوت، "دور تيارات الفكر المحافظ في امريكا في رسم السياسة الخارجية اتجاه القضية الفلسطينية"، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، م 7، ع 1 (2021)،.

[30]. محمد شرقي، "دور مؤسسات صناعة القرار الخارجي في الولايات المتحدة"، مجلة دراسات استراتيجيا الدفاع والمستقبل، ع 3 (السداسي الاول 2025)،

[31]. طاسي نور الهدى، عبد العزيز لزهر، "السياسة الخارجية اتجاه الشرق الاوسط"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 02، 2025،

[32]. بن يحي عتيقة، "السياسة الخارجية الامريكية تجاه إيران في ظل ادارة دونالد ترامب"، مجلة البحوث في كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تيارت، م4، ع 01 (2018)، ص 253 (وذكرت في القائمة الثانية بتفصيل: 10 ديسمبر 2018،).

[33]. صفاي العيد، قنفود رمضان، "القضية الفلسطينية والوضع الراهن صفقة القرن نموذجا"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 07، العدد 02، جوان 2021.

[34]. عبد الوهاب عمروش وحفيظة طالب، "صفقة القرن 2020، تسوية القضية الفلسطينية أم تصفيتها"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، م 9، ع 01 (2021)،

[35]. عبد العليم محمد، "اتفاقيات أبراهام والنموذج الجديد للتطبيع"، مجلة الدراسات الفلسطينية، (2024)،

[36]. عيشون ام الخير، "التطبيع الإسرائيلي المغربي وتداعياته على مسألة التكامل المغاربي"، مجلة السياسة العالمية، م7، ع 3 (2023)،.

[37]. أحمد جواد الوادية، "عملية طوفان الأقصى: دراسة تحليلية في الأسباب والمالات"، المجلة العلمية للدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة الاسكندرية، ع 21 (يناير 2026)،.

[38]. سمير حمیار، "السياسة الخارجية الامريكية اتجاه حرب غزة"، مجلة المعيار، المجلد 28، العدد 03، 01 جوان 2024،

[39]. اسامة محمد ابو نحل، "عملية طوفان الأقصى: دراسة تحليلية في الأسباب والمالات"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية، م 11، ع20، يناير 2026،.

ثالثاً: الرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه)

[40]. نسيمة طويل، "الاستراتيجية الامنية الامريكية في منطقة شرق اسيا"، (رسالة دكتورا في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010)،

[41]. فيصل بوالجدري، "سياسات القوى الاقليمية غير الغربية في منطقة الشرق الاوسط بعد حرب الخليج الثالثة: تركيا وإيران"، (اطروحة دكتورا، جامعة الجزائر 3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018)،

[42]. عبير بهولي، "الاستراتيجية الامريكية بعد الانسحاب من العراق"، (رسالة دكتورا، جامعة الجزائر 3، 2025)،

[43]. حكيمي توفيق، "الحوار النيووقعي النيوليبرالي حول مضامين الصمود الصيني"، (رسالة ماجيستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، 2008)،

رابعاً: دراسات وتقارير (مراكز الأبحاث والدراسات)

[44]. هشام قدري احمد، "المؤسسات والقوى المؤثرة في صنع القرار الخارجي في الو م ا"، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، 28 تشرين الاول 2024.

[45]. نعمة بختة، "العلاقة بين الاعتماد المتبادل والأمن القومي: تأملات في ضوء النظرية الليبرالية الجديدة"، المركز الديمقراطي العربي، 24 أكتوبر 2024.

[46]. اسلام عبادي واخرون، السياسة الخارجية في عهد ترامب، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، ط1، 2021

[47]. نجم الدين أجار، "الجيواقتصادية الامريكية في الشرق الاوسط"، رؤية تركية، جامعة ماردين ارتوكولو، تركيا، 2025.

[48]. عيادي إسلام، "الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الامريكية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين،.

[49]. المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، مركز مدار، الدور الامريكي في الحرب على غزة، 28 أكتوبر 2023.

[50]. ريهام محمد ابو عبيد واخرون، "دور الخصائص السيكولوجية للقيادة السياسية في عملية صنع القرار الخارجي"، المركز الديمقراطي العربي، جامعة الاسكندرية، مصر، أغسطس 2026،.

[51]. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، محسن محمد صالح، "شخصية ترامب وتعامله مع القضية الفلسطينية"،.

[52]. أمين المشاقبة وبكر البدور، "صفقة القرن المضمون والخيارات التحديات والافاق"، (الاردن، مركز الدراسات الشرق الاوسط، 2021.

[53]. محمد رمضان الاغا وأحمد خميس صوان، "الاستراتيجية الفلسطينية لإدارة الازمات –صفقة القرن نموذجا"، (برلين، المركز الديمقراطي العربي، ابريل 2021.

[54]. خالد عايد، "مواقف الدول العربية من صفقة القرن"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 11 فبراير 2020.

[55]. مؤمل عادل عيدان، "الابراهيمية محاولات شرق اوسط جديد"، مركز حمرابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

[56]. وحدة الدراسات السياسية، "اجتماع مجلس السلام العالمي في واشنطن"، المركز العربي للدراسات والسياسات، (قطر، فبراير 2026).

[57]. وحدة الدراسات السياسية، "عملية ردع العدوان وانهيار قوات النظام السوري"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (قطر، ديسمبر 2024.

[58]. وحدة البحوث والدراسات، "تغير موازين القوى في الشرق الاوسط بعد سقوط الاسد"، منتدى الدراسات المستقبلية، 30 ديسمبر 2024.

[59]. ليث عاطف غيث السواعير، "التوجهات الاستراتيجية للولايات المتحدة وروسيا اتجاه سوريا بعد 2024"، المركز الديمقراطي العربي، 22 سبتمبر 2025.

[60]. قاسم قصير، "إيران والحرب على غزة: القيادة من الوراء"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 16 جانفي 2024.

[61]. وحدة الدراسات السياسية، "الحرب الامريكية الاسرائيلية على إيران، حسابات طهران وخياراتها"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (11 مارس 2027.

[62]. محسن محمد صالح، "تطورات صفقة القرن ومساراتها"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (سبتمبر 2018.

[63]. خالد الجابر، "واهم من يظن أن أمريكا ستترك المنطقة بعد الحرب"، مركز الجزيرة، (18 ماي 2026).

[64]. هشام ناصر، "السياسة الامنية للولايات المتحدة في الشرق الاوسط"، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، (7 ماي 2026.

[65]. وحدة الدراسات، "الهجمات الايرانية على دول الخليج الدوافع والتداعيات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (8 مارس 2026 7.

خامساً: مقالات صحفية، مواقع إلكترونية ووسائط

[66]. احمد مصطفى جابر، "الصحة النفسية لترامب: النرجسية الخبيثة"، بوابة الهدف الاخبارية، العدد 22، (فبراير 2021).

[67]. عمار عوض، "خطوات التطبيع السوداني الإسرائيلي تسارع"، جريدة القدس العربي، 14 نوفمبر 2020.

[68]. عبد الله علي هاشم الذارحي، "فشل الحرب الصهيو أمريكية على إيران"، جريدة الثورة، (29 ماي 2026).

[69]. محمد تقي العثماني، "اتفاقات ابرهام الحقائق الخفية وتداعياتها"، موقع الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين (تم الاطلاع يوم 03 ماي 2026).

[70]. فيديو لخطاب للرئيس بايدن يوم كان سيناتور (متاح على موقع يوتيوب عبر الرابط المرفق في نصك).

سادساً: المصادر السمعية والبصرية

[71]. فيديو خطاب Joe Biden عندما كان سيناتورًا، منشور على منصة .YouTube